INEE

An international network for education in Emergencies
Un réseau international pour L'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situação de emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الحد الأدنى لمعايير التعليم:
الجهوزية، الإستجابة، التعافي

رسالتنا

إن هدفنا كشبكة مشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) هو خدمة شبكة عالمية مفتوحة تضم أعضاء يعملون سوياً ضمن إطار عمل إنساني وتنموي لضمان حق الحصول على التعليم الجيد والآمن للجميع في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات.

منسق الآيني للحد الأدنى لمعايير التعليم

اليونيسيف - قسم التعليم

٣ ساحة الأمم المتحدة ٣ United Nations Plaza

نيويورك، NY ١٠٠١٧

الولايات المتحدة الأميركية

minimumstandards@ineesite.org

www.ineesite.org

INEE

An international network for education in emergencies
Un réseau international pour L'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situação de emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الحد الأدنى لمعايير التعليم

الجهوزية، الإستجابة، التعافي

بيان المهمة

إن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) هي شبكة عالمية مفتوحة مؤلفة من مهنيين وصانعي سياسات يعملون معاً لضمان حق جميع الناس بتعليم نوعي وبيئة تعلم آمنة في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات.

منسق "آيني" للحد الأدنى لمعايير التعليم
اليونيسيف - قسم التعليم
United Nations Plaza 3
New York, NY 10017
USA
minimumstandards@ineesite.org
www.ineesite.org

إن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ "آيني" هي شبكة عالمية مفتوحة مؤلفة من أعضاء يعملون معاً ضمن إطار عمل إنساني وتنموي لضمان حق جميع الناس بتعليم نوعي وأمن في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات. إن مجموعة (آيني) القيادية توفر القيادة والتوجيه الشاملين للشبكة؛ وتضم المجموعة القيادية الحالية أعضاء من الصندوق الدولي للطفل واللجنة الدولية للإغاثة "آي آر سي" وصندوق تعليم اللاجئين "آر إي تي" ومنظمة غوث الأطفال "سايف ذا تشيلدرن" ومعهد المجتمع المفتوح "أو أس آي" ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" والمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" والوكالة الأميركية للتنمية الدولية "يو أس أي آي دي" والبنك الدولي.

إن مجموعة عمل "آيني" للحد الأدنى لمعايير التعليم وأدوات الشبكة تيسر التنفيذ العالمي للحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة والتعافي. إن مجموعة عمل "آيني" تألفت من ١٩ منظمة خبيرة بالتعليم في حالات النزاعات والكوارث: "أكشن أيد" والمعاهد الأميركية للأبحاث ومنظمة التعليم الأساسي للاجئين الأفغان وشركة "ديفيلوبمنت ألترناتيفز إنكوربورايشن" (دي أي آي) ومبادرة "فاميلي هلث اينيشياتيف" لصحة العائلة (أف أتش آي ٣٦٠) ومنظمة "إنترسوس" لمساعدة ضحايا الكوارث والنزاعات المسلحة وجمعية "مافي قلم" ("القلم الأزرق" التركية) للمساعدة الإجتماعية والأعمال الخيرية ووزارة التربية اليمنية والمجلس النروجي للاجئين "أن آر سي" ومنظمة "بلان انترناشيونال" ومنظمة أيادي الخير نحو آسيا. واسمها بالإنكليزية: "ريتش آوت تو آسيا" (روتا) ومنظمة غوث الأطفال "سايف ذا تشيلدرن" وجمعية "سوليسيونيس براكتيساس" وكلية تيتشرز كولدج في جامعة كولومبيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" وصندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" ومنظمة "وور تشايلد هولاند" البريطانية و"وورلد فيجن انترناشونال".

www.reachouttoasia.org

إن "آيني" ممتنة لأكثر من ٤١ من الوكالات والمعاهد والجمعيات لدعمها للشبكة منذ ولادتها. للحصول على لائحة كاملة من العرفان بالجميل، الرجاء زيارة الموقع الألكتروني لـ"آيني": www.ineesite.org

هذه الوثيقة ترجمت وصممت بدعم من منظمة أيادي الخير نحو آسيا (روتا).

قام علي بردى بترجمة عام ٢٠١٤ للحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة والتعافي من "آيني" بالتعاون مع مجتمع "آيني" للغة العربية. للإتصال بميسر مجموعة اللغة العربية، الرجاء استخدام البريد الالكتروني: Arabic@ineesite.org

إن "آيني" مفتوحة لجميع الأفراد المهتمين وكل المنظمات المهتمة من الذين يطبقون التعليم في حالات الطوارئ ويدعمونه ويناصرونه. مكن للأفراد المهتمين أن يتسجلوا للعضوية من خلال موقع "آيني" الإلكتروني: www.ineesite.org/join العضوية لا تستوجب أي رسوم أو التزامات.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة www.ineesite.org أو التواصل مع منسق "آيني" للحد الأدنى لمعايير التعليم على: minimumstandards@ineesite.org

النسخة الأولى: "آيني" ©٢٠٠٤
إعادة طباعة: "آيني" ©٢٠٠٦
إعادة طباعة: "آيني" ©٢٠٠٩
النسخة الثانية: "آيني" ©٢٠١٠
إعادة ترجمة: "آيني" ©٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة خاضعة لقوانين التأليف والنشر إنما يمكن إعادة إنتاجها بأي أسلوب لأغراض تعليمية. يتطلب الأمر الحصول على إذن رسمي لكل الأغراض مهما كانت ولكنه يمنح عادة على الفور. في حال النسخ لظروف أخرى، أو لإعادة الإستخدام في مطبوعات أخرى، للترجمة أو الملاءمة، يجب الحصول على إذن خطي مسبق من مالك حقوق التأليف والنشر.

تصميم: Creatrix Design Group، كندا. قام بتصميم المحتوى باللغة العربية: نادين فران

صور الغلاف من: اللجنة الدولية للإغاثة، منظمة غوث الأطفال "سايف ذا تشيلدرن" و"أوكسفام نوفيب".

المحتويات

مقدمة لـ الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي ٢

النطاق الأول: المعايير المؤسسية ١٨

مشاركة المجتمع

المعيار ١: المشاركة ٢٢

المعيار ٢: المصادر ٢٨

التنسيق

المعيار ١: التنسيق ٣١

التحليل

المعيار ١: التقويم ٣٥

المعيار ٢: استراتيجيات الإستجابة ٤١

المعيار ٣: المراقبة ٤٥

المعيار ٤: التقييم ٤٨

النطاق الثاني: الوصول وبيئة التعلم ٥٢

المعيار ١: الوصول المتساوي الى التعليم ٥٥

المعيار ٢: الحماية والرفاهية ٦١

المعيار ٣: المرافق والخدمات ٦٨

النطاق الثالث: التعليم والتعلّم ٧٤

المعيار ١: المناهج ٧٧

المعيار ٢: التدريب، التطور المهني والدعم ٨٣

المعيار ٣: التوجيه وعمليات التعلّم ٨٧

المعيار ٤: تقويم مخرجات التعلّم ٨٩

النطاق الرابع: المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية ٩٢

المعيار ١: التوظيف والاختيار ٩٥

المعيار ٢: ظروف العمل ٩٨

المعيار ٣: الدعم والإشراف ١٠١

النطاق الخامس: سياسة التعليم ١٠٤

المعيار ١: القانون وإعداد السياسة ١٠٧

المعيار ٢: التخطيط والتنفيذ ١١٢

المرفقات ١١٥

المرفق ١: مسرد المصطلحات ١١٥

المرفق ٢: فهرس ١٢٥

المرفق ٣: استبيان رد الفعل ١٣٢

مقدمة لـ الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي

ما هو التعليم في حالات الطوارىء؟
التعليم حق إنساني أساسي لجميع الناس. وهو يمثل أهمية بالغة خصوصاً لعشرات الملايين من الأطفال والشباب المتأثرين بالنزاعات والكوارث، ولكنه غالباً ما يتعطل بصورة ملحوظة في حالات الطوارىء. ليحرم المتعلمين تأثيرات التحولات الناجمة عن التعليم النوعي.

يقدم التعليم في حالات الطوارىء فرصاً تعلميّة لكل الأعمار. يشمل تنمية الطفولة المبكرة، التعليم الإبتدائي والمتوسط، التعليم غير النظامي، التعليم التقني والمهني، التعليم العالي وتعليم الكبار. في حالات الطوارىء ووصولاً الى التعافي، يوفر التعليم النوعي حماية معرفية وجسدية ونفسية - اجتماعية يمكن أن تحافظ على الأرواح وتنقذها.

إن التعليم في حالات الطوارىء يصون الكرامة ويحافظ على الحياة عبر توفير مساحات آمنة للتعلّم، فيها يمكن التعرف على الأطفال والشباب الذين يحتاجون الى مساعدة وتقديمها لهم. ينقذ التعليم النوعي الأرواح عبر توفير الحماية الجسدية من الأخطار والاستغلال في بيئة الأزمة. حين يكون المتعلّم في محيط تعلّمي آمن، يصير أو تصير أقل عرضة للإستغلال الجنسي أو الإقتصادي أو تعرضاً لأي أخطار أخرى مثل الزواج المبكر أو القسري، التجنيد في القوات المقاتلة أو المجموعات المسلحة ومجموعات الجريمة المنظمة. بالإضافة الى ذلك، يمكن للتعليم أن يوصل معلومات منقذة للحياة تقوي المهارات الحيوية الحرجة وآليات التأقلم. إن الأمثلة على ذلك تتضمن معلومات عن كيفية تفادي الألغام الأرضية، وكيفية حماية النفس من الإعتداء الجنسي، وكيفية تفادي الإصابة بفيروس فيروس نقص المناعه المكتسبه (الايدز)، وكيفية الوصول الى العناية الصحية والطعام.

إن فرص التعليم تخفف الأثر النفسي - الإجتماعي للنزاعات والكوارث عبر توفير إحساس بالاعتياد والإستقرار والبنية والأمل في المستقبل. عبر تمتينه ملكة حل المشاكل ومهارات التأقلم، فإن التعليم يمكن المتعلمين من اتخاذ قرارات مدروسة حول كيفية النجاة والعناية بالنفس وبالآخرين في بيئات خطرة. التعليم يمكن أن يساعد الناس على التفكير النقدي حيال الرسائل السياسية أو المصادر المتضاربة للمعلومات.

يمكن للمدارس ومساحات التعلم الأخرى أن تكون نقطة دخول لتوفير دعم جوهري أبعد من قطاع التعليم، على غرار الحماية والغذاء والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية. إن التنسيق بين العاملين في التعليم وقطاعات الحماية والسكن والمياه والصرف الصحي والصحة والقطاع النفسي - الإجتماعي، مهم لإقامة مساحات آمنة وصديقة للمتعلّم.

يساهم التعليم النوعي بشكل مباشر في الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات. يساعد في خفض وقوع نزاع عنيف من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم حل النزاعات وبناء السلام. على أي حال، وبينما تزداد جوهرياً فرص بناء السلام على المدى البعيد تزداد إذا كان السكان المتأثرون بالنزاع من المتعلمين، فإن التعليم يمكن أن يكون له أيضاً أثر سلبي على السلام والاستقرار. التعليم يمكن أن يؤجج النزاع إذا عزز اللامساواة والظلم الاجتماعي عبر حرمان بعض المتعلمين من حق الحصول على التعليم، أو إذا كانت المناهج وممارسات التعليم منحازة. يمكن للمرافق التعليمية أن تستهدف خلال النزاع أو يمكن للتلاميذ أو العاملين في التعليم أن يتعرضوا للهجوم في طريقهم من المدرسة واليها. إن الإصلاح الجيد التصميم للتعليم، والذي يمكن الشروع فيه فور حصول حال الطوارىء، يبقى ضرورياً للمساعدة في تأمين الحماية للأنظمة التعليمية ولوضع المجتمعات المتأثرة بالنزاع على دروب السلام والتنمية المستدامين.

الأزمات يمكن أن تقدم فرصة للسلطات والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الدولية من أجل العمل معاً للتغيير الاجتماعي عبر ايجاد أنظمة وهياكل تعليمية أكثر انصافاً. إن المجموعات التي غالباً ما تستثنى، مثل الأطفال والفتيات والمراهقين والأطفال من ذوي الحاجات الخاصة واللاجئين والنازحين، يمكن أن يستفيدوا من الفرص لإنجاز التعليم. يمكن لهذا أن يكون من عوائد الأزمة، مؤدياً الى تحسينات في الوصول الى التعليم وفي جودته.

الأزمات توفر الفرصة لتعليم كل أعضاء المجتمع مهارات وقيم جديدة: مثل أهمية التعليم الجامع والمشاركة والتسامح وحل النزاعات وحقوق الإنسان وحماية البيئة والوقاية من الكوارث. لا بد أن يكون التعليم في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي مناسباً وذات صلة. ينبغي أن يعلّم مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، وأن يؤمن المناهج المناسبة لحاجات المتعلمين، وأن يشجع على التفكير النقدي. يمكن للتعليم أن يبني ثقافة من السلامة والتأقلم عبر التعليم عن الأخطار، وتشجيع المدارس باعتبارها مراكز مجتمعية للحد من أخطار الكوارث، وتمكين الأطفال والشباب كقادة في الوقاية من الكوارث.

كيف يتكيف التعليم ضمن الإستجابة الإنسانية؟

تضع المجتمعات التعليم في أولوياتها في أوقات الأزمة. إن المدارس ومساحات التعليم الأخرى غالباً ما تكون في قلب المجتمع وترمز الى الفرص لأجيال المستقبل والأمل في حياة أفضل. ثمة تطلعات للمتعلمين وعائلاتهم، والتعليم مفتاح لزيادة قدرة كل شخص على المشاركة التامة في حياة مجتمعه - اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً.

حتى الآونة الأخيرة، كانت أعمال الإغاثة الإنسانية تشمل توفير الطعام، السكن، المياه والصرف الصحي والعناية الصحية. كان ينظر الى التعليم كجزء من عمل تنموي طويل الأمد عوض أعتباره استجابة ضرورية لحالات الطوارىء. في أي حال، هناك اعتراف بدور التعليم في الحفاظ على الحياة وإنقاذها ووضع التعليم ضمن الإستجابة الإنسانية يعد الآن أمراً حرجاً.

إن التعليم جزء لا يتجزأ من عملية تخطيط وتأمين الإستجابة الإنسانية، التي تتعدى توفير الإغاثة الفورية. فالتنسيق والتعاون بين التعليم وقطاعات الطوارىء الأخرى أمران أساسيان للإستجابة الفعّالة التي تتعامل مع حقوق وحاجات جميع المتعلمين. وهذا ما تعكسه اتفاقية المرافقة بين مشروع "اسفير" و"آيني" والعمل الذي تقوم به مجموعة التعليم التابعة للجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات (أنظر مقطع الروابط الإستراتيجية على الصفحتين ١٥ - ١٦).

تتصف الإستجابة الإنسانية بأنها متواصلة وتشمل الجهوزية لحالات الكوارث قبل الأزمة والإستجابة في حال الطوارىء، وتمتد الى التعافي المبكر. في حالات عدم الإستقرار المزمن، إن هذا الخط البياني للتنمية لا يكون غالباً هو الواقع. في أي حال، يمكنه أن يقدم إطار عمل مفيد للتحليل والتخطيط.

ما هو الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"؟

يحتوي كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" على ١٩ معياراً، يرافق كل منها أعمال أساسية وملاحظات توجيهية. يهدف الكتيب الى تحسين نوعية الجهوزية التعليمية، الإستجابة والتعافي، والى زيادة الوصول الى فرص تعلم ملائمة وآمنة، والى ضمان المحاسبة في توفير هذه الخدمات.

يسرت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارىء "آيني" عملية تشاورية انخرط فيها سلطات وطنية، ممارسون، صانعو سياسات، أكاديميون ومدرسون آخرون من حول العالم لتطوير هذا الكتيب عام ٢٠٠٤ ولتحديثه عام ٢٠١٠ (أنظر في الأسفل لمزيد من المعلومات). وصمم التوجيه في كتيب "آيني" للحد الأدنى للمعايير من أجل استخدامه في الإستجابة للأزمة في أوضاع شتى، منها الكوارث التي تسببها أخطار طبيعية ونزاعات، والظروف والحالات الطارئة السريعة والبطيئة الوقوع في البيئات الريفية والحضرية.

يركز كتيب "آيني" للحد الأدنى للمعايير على تأمين الإستجابة الإنسانية النوعية والمنسقة: تلبية تأمين الحقوق والحاجات التعليمية للناس المتأثرين بالكوارث من خلال عمليات تصون كرامتهم. من المهم أيضاً أن تنسق أعمال الإغاثة الانسانية والتنموية في قطاع التعليم. تحديداً في السياقات المتأثرة بالنزاعات، إن فترات الإستقرار يمكن أن تتقطع بسبب النزاع واللاستقرار والأزمات الإنسانية. في هذه الحالات، غالباً ما تعمل المنظمات الإنسانية والتنموية سوية في دعم التعليم. إن التنسيق والتعاون الوثيق بين هذه الأطراف المعنية أمران حرجان لدعم التعليم بفعالية.

بما في ذلك أثناء الانتقال من المعونة الإنسانية الى المساعدة التنموية. يوفر الكتيب الإرشاد حول كيفية التحضير والإستجابة لحالات الطوارىء القصوى بطرق تقلل الخطر وتحسن الجهوزية المستقبلية وتضع أساساً متيناً للتعليم النوعي. هذا ما يساهم في اعادة بناء أنظمة تعليمية أقوى في مرحلتي التعافي والتنمية.

كيف طور الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"؟

في عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، طور الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" ونوقش واتفق عليه من خلال عملية مشتركة من الإستشارات المحلية والوطنية والإقليمية، والإستشارات عبر الإنترنت وفقاً للائحة "آيني" وعملية مراجعة بين الأقران. وأدت هذه العملية الإستشارية الموسعة الى مبادىء "آيني" الإرشادية للتعاون والشفافية والفعالة من حيث التكاليف وصنع القرار بالمشورة. ساهم أكثر من ٢٢٥٠ فرداً من أكثر من ٥٠ دولة في تطوير الطبعة الأولى من الحد الأدنى للمعايير من "آيني". في عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، واستناداً الى معطيات التقويم والتوصيات التي أرسلها مستخدمو المعايير، بدأت الشبكة عملية تحديث لضمان أن الكتيب:

- يعكس التطورات الأخيرة في مجال التعليم في حالات الطوارىء،
- يشمل التجارب والممارسات الجيدة للناس الذين يستخدمون الكتيب ويتبنون المعايير في سياقهم،
- صار أسهل استخداماً من طبعة كتيب عام ٢٠٠٤.

استند تحديث عام ٢٠١٠ للحد الأدنى للمعايير من "آيني" الى العملية الاستشارية الأصلية والى علاقات "آيني" القوية مع المدرسين وممارسي العمل الإنساني والتنموي وصانعي السياسات. وتضمنت الخطوات الرئيسية من كل أنحاء العالم، تحليلاً لردود الفعل على الكتيب، استشارة على الانترنت، لتمتين المواضيع المتقاطعة عبر مشارات بين مجموعة الخبراء، توحيداً لكل مجال من المعايير، مراجعة بين الأقران ومراجعة على الانترنت بين أعضاء "آيني" من خلال لائحة الشبكة.

إطار عمل من حقوق الإنسان لضمان حق الحياة بكرامة

إن القانون الإنساني والخاص بحقوق الإنسان واللاجئين في صلب المعاهدات القانونية الدولية والمقاييس المعيارية التي تكفل حقوق الإنسان وتنظمها في في زمن السلم وخلال الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث. انبثق الحد الأدنى لمعايير التعليم لدى "آيني" من حقوق الإنسان وبخاصة من الحق بالتعليم، كما ورد في الوثائق الرئيسية لحقوق الإنسان.

على رغم أنها غير ملزمة قانوناً، فإن كلاً من إعلان جومتيين لعام ١٩٩٠ وإطار عمل المنتدى العالمي للتعليم للعمل الذي يشجع التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ وأهداف التنمية للألفية لعام ٢٠٠٠، أعادت تأكيد الحق بالتعليم وفي بعض الحالات تطويره. تعير هذه الإعلانات انتباهاً خاصاً للتعليم في حالات الأزمة.

بما في ذلك التي تهتم كثيراً بالسكان المشردين كاللاجئين والنازحين. تؤكد على التعليم في المرحلة المبكرة من الطفولة، وعلى الوصول الى برامج التعلم من جميع الشباب والراشدين، وعلى تحسين نوعية برامج التعليم الموجودة.

انبثق الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" أيضاً من الميثاق الإنساني لمشروع "اسفير". وهذا ارتكز على مبادىء القانون الإنساني الدولي وأحكامه، القانون الدولي لحقوق الإنسان، قانون اللاجئين ومدونة السلوك الخاصة بحركة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة أثناء الكوارث. يعبر الميثاق الإنساني عن الإعتقاد بأنه يحق لجميع الناس المتأثرين بالكوارث والنزاعات المسلحة الحصول على المساعدة والحماية لتأمين الظروف الأساسية للعيش بكرامة وأمن. يشير الميثاق الى المسؤوليات القانونية للدول والأطراف المتحاربة من أجل ضمان الحق بالحماية والمساعدة. وعندما تكون السلطات المعنية غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بمسؤولياتها، يتوجب السماح للمنظمات الإنسانية بأن تؤمن الحماية والمساعدة (أنظر **www.sphereproject.org**)

الصكوك القانونية الدولية التي تعزز الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) (البندان ٢، ٢٦)
إتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) (البنود ٣، ٢٤، ٥٠) والبروتوكول الإضافي الرقم ٢ (١٩٧٧) (البند ٤،٣ أ)
الإتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (١٩٥١) (البندان ٣، ٢٢)
المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) (البند ٢)
المعاهدة الدولية للحقوق الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) (البنود ٢، ١٣، ١٤)
إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء (١٩٧٩) (البند ١٠)
إتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) (البنود ٢، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٨، ٣٩)
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨) (البند ٨(٢) (ب) (ix) و٨ (٢) (ج) (iv))
المبادىء التوجيهية للنزوح (غير مُلزِم) (١٩٩٨) (الفقرة ٢٣)
إتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) (البند ٢٤)

هل هناك حق بالتعليم في حالات الطوارىء؟

نعم. إن حقوق الإنسان عالمية وتنطبق حتى على حالات الطوارىء. الحق بالتعليم هو حق إنساني وحق ممكن. يوفر التعليم مهارات يحتاج اليها الناس للوصول الى قدراتهم القصوى وليمارسوا حقوقهم الأخرى، كالحق في الحياة والصحة. مثلاً، عندما يتمكن المرء من قراءة تحذيرات السلامة عن الألغام، يصبح قادراً على تجنّب حقل مزروع بالألغام. إن الإلمام الأولي بالقراءة والكتابة يدعم أيضاً الحق بالصحة. يمكّن الناس من قراءة التعليمات الطبية من الأطباء ومن الإتباع الصحيح لإرشادات الجرعات على قوارير الدواء.

إن تقديم التعليم النوعي للجميع هو أولاً من مسؤولية السلطات الوطنية، ممثلة بوزارات التربية وسلطات التعليم المحلية. في حالات الطوارىء، تقوم جهات معنية أخرى - المنظمات المتعددة الطرف مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات المستندة على المجتمع المحلي - بنشاطات تعليمية. في السياقات التي تكون فيها السلطات المحلية أو الوطنية المعنية غير قادرة على الوفاء بواجباتها أو غير راغبة في ذلك، يمكن لهذه الجهات المعنية أن تتولى مسؤولية توفير التعليم. يوفر كتيب "آيني" للحد الأدنى لمعايير التعليم إطار عمل للتجارب الجيدة لكل الجهات المعنية من أجل المساعدة في انجاز التعليم النوعي.

إن "التعليم النوعي" هو تعليم متوافر، ممكن الوصول اليه، مقبول ومتأقلم. إن الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" يعتمد على قانون حقوق الإنسان نصاً وروحاً كأساس لتخطيط التعليم. يساعد على انجاز تعليم نوعي من خلال إحياء مبادىء المشاركة، المحاسبة، عدم التمييز والحماية القانونية.

استخدام كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"

ما هو محتوى كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"؟

إن الحد الأدنى لمعايير التعليم منظم في خمسة نطاقات:

المعايير المؤسسية: أجريت مراجعة وتوسيع لهذه المعايير لتضم التنسيق بالإضافة الى مشاركة المجتمع والتحليل. ينبغي لهذه المعايير أن تطبق عبر كل النطاقات لتشجيع الإستجابة الكلية والنوعية. تعير هذه المعايير انتباهاً خاصاً للحاجة الى تشخيص جيد في كل مراحل دورة المشروع، من أجل فهم أفضل للسياق وتطبيق أنسب للمعايير في المجالات التي تلي.

الوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة: تركز هذه المعايير على عناصر حرجة في شأن الوصول الى فرص تعلم آمنة وملائمة. تشدد على صلات حرجة بقطاعات أخرى كالصحة، والمياة والصرف الصحي، والغذاء والسكن، تساعد في تعزيز الأمن، السلامة، والرفاه الجسدي والنفسي والمعرفي.

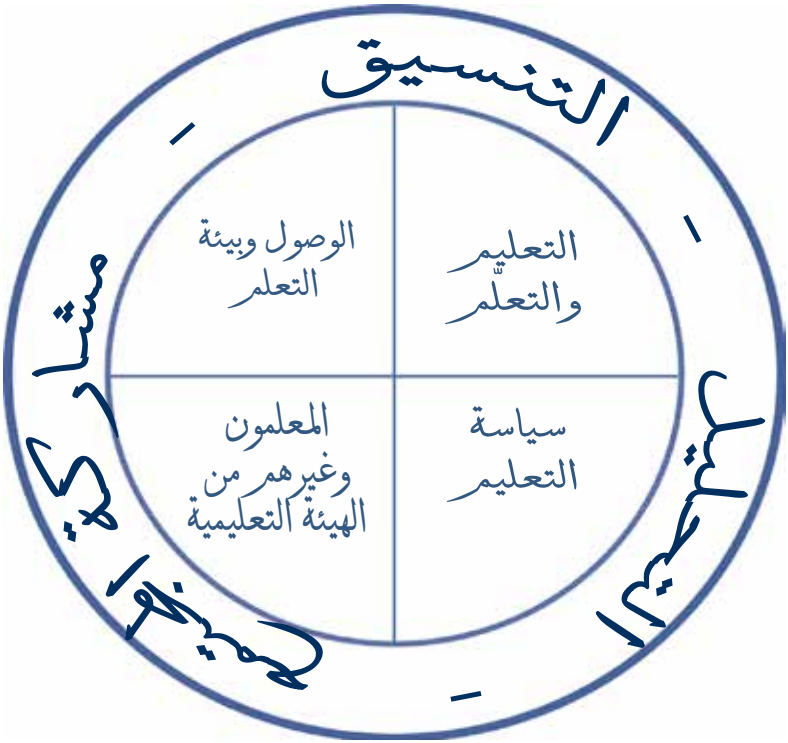

المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية: تغّطي المعايير في هذا النطاق الإدارة والتنظيم للموارد البشرية في حقل التعليم. وهذه تشمل التوظيف والاختيار، ظروف الخدمة، والإشراف والدعم.

سياسة التعليم: تركّز المعايير في هذا النطاق على صوغ السياسات وتشريعها، والتخطيط والتنفيذ.

يصف كل قسم في الكتيب نطاقاً محدداً من العمل التعليمي. على أي حال، يتقاطع كل معيار مع المعايير الأخرى في الكتيب. وحيث يكون ذلك ملائماً، تحدد الملاحظات الإرشادية صلات مهمة مع المعايير الأخرى ذات الصلة أو الملاحظات الإرشادية في نطاقات أخرى لتوفير نظرة شاملة للتعليم النوعي.

ما الجديد في نسخة عام ٢٠١٠ من كتيب الحد الأدنى من المعايير؟

أولئك المطلعين على نسخة ٢٠٠٤ الحالية من الكتيب سيعرفون معظم محتوى النسخة. التحسينات تشمل:

- تقوية تحليل السياق والمواضيع الرئيسية: الحماية، الدعم النفسي الاجتماعي، تخفيف حدة النزاعات، خفض أخطار الكوارث، تنمية الطفولة المبكرة، النوع الاجتماعي، فيروس نقص المناعة البشري "أتش آي في" ومتلازمة العوز المناعي المكتسب "الأيدز"، حقوق الإنسان، التعليم الجامع، صلات مشتركة بين القطاعات (الصحة؛ المياه والصرف الصحي؛ وتشجيع النظافة الشخصية؛ السكن، الطعام والغذاء) والشباب. من أجل الأدوات المساعدة في تطبيق هذه المواضيع الرئيسية، زوروا موقع حقيبة أدوات "آيني": **www.ineesite.org/toolkit**

- شمول أعمال رئيسية، عوض المؤشرات الرئيسية، التي يجب أن تتخذ من أجل الوفاء بالمعايير (أنظر الإطار على الصفحة التالية)؛

- تغيير إسم النطاق الأول من "معايير مشتركة لكل الفئات" الى "معايير مؤسسية"، كي تعكس الحاجة الى استخدام هذه المعايير كأساس لكل عمل التعليم. بالإضافة الى ذلك، ونظراً للحاجة الى التنسيق في كل عمل التعليم، إن المعيار حيال التنسيق نقل الى هذا النطاق من نطاق سياسة التعليم؛

تحليل السياق

إن السكان المتأثرين يجب يكونوا في صلب الإستجابة الإنسانية، وهم في صلب الحد الأدنى للمعايير المحدث لدى "آيني". للكوارث والنزاعات أثار مختلفة على الناس بسبب اللامساواة في السيطرة على الموارد والسلطة. الهشاشة ميزة أو ظرف لجعل الناس أكثر عرضة للآثار الضارة لأي كارثة أو نزاع. إن السياقات الاجتماعية، الجيلية، المادية، البيئية، الثقافية، الجغرافية، الاقتصادية والسياسية التي يضطلع فيها الناس بدور في تحديد الهشاشة. استناداً الى السياق، يمكن للمجموعات الهشة أن تضم نساء، أناساً من ذوي الحاجات الخاصة، أطفالاً، فتيات، أطفالاً كانوا مرتبطين بقوات مسلحة وجماعات مسلحة، وأناساً مصابين بفيروس نقص المناعة البشري. إن القدرة هي مزيج من القوى والسمات والموارد المتوافرة في فرد أو مجتمع أو منظمة، والتي يمكنها أن تساعد في تحقيق الأهداف المتفق عليها.

من أجل فهم كيف يؤثر السياق على مكامن الضعف والقدرة، تضطر الجهات المعنية بالتعليم الى درس مكامن الضعف والقدرات المتداخلة والمتغيرة في تحليلهم السياق المحلي. في بعض السياقات، يمكن أن يصير الناس أضعف نتيجة للعرق، الفئة أو الطائفة، أو النزوح أو الإنتماء السياسي أو الديني. يمكن لهذه العناصر أن تؤثر في الوصول الى خدمات التعليم النوعي. لهذا السبب، فإن تحليلاً شاملاً لحاجات الناس، ومكامن الضعف والقدرات في كل سياق أمرٌ جوهري للإستجابة الإنسانية الفعّالة. تضم المعايير المؤسسية إرشادات حول تحليل السياق، والتي أدرجت أيضاً في الكتيب.

بغية التخفيف من هشاشة الناس في الأزمة، من المهم الإعتراف بقدرتهم ومقاومتهم والبناء على ذلك. إن فهم الإستجابات المحلية ودعمها وبناء قدرات اللاعبين المحليين هي أولويات مطلقة. عبر تقوية تحليل السياق في المعايير المؤسسية وتعميم المواضيع الرئيسية فيه، يوفر كتيب عام ٢٠١٠ إطار عمل من أجل تعامل أفضل مع السياق والهشاشة والقدرة في الجهوزية التعليمية، الإستجابة والتعافي بطريقة شاملة.

ما هو الفرق بين المعيار، الخطوة الرئيسية، والملاحظة الإرشادية؟

يتبع كل معيار الصيغة ذاتها. أولاً، يوضع الحد الأدنى للمعيار. المعايير اشتقت من مبدأ أنه يحق الجماعات المتأثرة بالكوارث أو النزاعات أن تعيش حياة كريمة، وأن تحصل على تعليم آمن ونوعي وذات صلة. وبالتالي فإن هذه المعايير نوعية بطبيعتها ويقصد منها أن تكون عالمية وقابلة للتطبيق في أي سياق.

تلحق بالمعايير مجموعة من أعمال رئيسية، التي تقترح طرقاً لتحقيق المعيار. بعض الأعمال قد لا تكون قابلة للتطبيق في كل السياقات؛ يجب أقلمتها لسياق محدد. يمكن للممارس أن يقترح أعمالاً بديلة لتحقيق المعيار.

أخيراً، تغطي الملاحظات الإرشادية نقاطاً محددة من الممارسة الجيدة للنظر فيها عند تطبيق الحد الأدنى للمعايير وأقلمة أعمال رئيسية في الأوضاع المختلفة. تقدم النصح حول القضايا ذات الأولوية والتعامل مع الصعاب العملية، بينما توفر أيضاً المعلومات والتعريفات الداعمة.

من ينبغي أن يستخدم الحد الأدنى للمعايير من "آيني"؟

ينبغي لكل الأطراف المعنية المنخرطة في للتعليم في حالات الطوارئ: الجهوزية، الإستجابة والتعافي، بما في ذلك خفض أخطار الكوارث والتخفيف من حدة النزاعات، أن تستخدم وتشجع الحد الأدنى للمعايير وأعمال رئيسية والملاحظات الإرشادية. توفر إطار عمل من المعرفة التقنية والممارسة الجيدة لضمان الوصول الى تعليم نوعي وآمن ولجمع الأطراف المعنية على المستويين الوطني والعالمي. تضم الأطراف المعنية:

- سلطات التعليم على المستويين المحلي والوطني؛
- وكالات الأمم المتحدة؛
- الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الطرف؛
- المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة الى المجتمع المحلي، بما في ذلك جمعيات الأهل والمعلمين؛
- المعلمون والعاملون الآخرون في التعليم واتحادات المعلمين؛
- لجان تنسيق قطاع التعليم ومجموعات التعليم؛
- مستشارو التعليم؛
- الباحثون والأكاديميون؛
- المدافعون الإنسانيون وعن حقوق الإنسان.

كيف يمكنني أقلمة الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" في سياقي المحلي؟

هناك حتماً توتر بين المعايير العالمية، استناداً الى حقوق الإنسان، والقدرة على تطبيقها في الواقع. المعايير تحدد أهداف الوصول الى تعليم نوعي بالمعاني العالمية، بينما تمثّل الأفعال الرئيسية خطوات معينة ضرورية لإنجاز كل معيار. بما أن كل سياق يختلف، فإن أعمال رئيسية في الكتيب يجب أن تتكيف مع كل وضع محلي محدد. مثلاً، إن العمل الرئيسي في شأن نسبة التلاميذ لكل معلم ينص على أنه "ينبغي توظيف عدد كاف من المعلمين لضمان نسبة ملائمة من التلاميذ لكل معلم" (أنظر المعيار ١ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٥، صفحة ٩٧). هذا يجب تأطيره عبر تحديد النسبة المقبولة محلياً لعدد التلاميذ لكل معلم بالتشاور مع الأطراف المعنية. ربما تكون نسبة ٦٠ تلميذاً لكل معلم مقبولة في حال الطوارىء القصوى، إلا أنه يمكن التوقع لهذا الرقم أن يتحسن ليصل الى ٣٠ أو ٤٠ تلميذاً لكل معلم في الأزمة المزمنة أو سياق التعافي. إن السياق، بما في ذلك الموارد المتاحة، ومرحلة الطوارىء يجب أن يؤخذا في الإعتبار في تحديد الأعمال المؤطرة المقبولة محلياً.

مثالياً، ينبغي لعملية التأطير أن تجري قبل بداية أي حال طوارىء كجزء من الجهوزية والتخطيط الرديف تعليمياً. أظهرت تجربة مستخدمي الحد الأدنى للمعايير من "آيني" أن التأطير يكون أكثر فعالية عندما يجري كممارسة مشتركة وتعاونية. وحيث تنشط، فإن لجنة تنسيق للقطاع التعليمي أو مجموعة للتعليم تشكل منتدى مثالياً يجري فيها تطوير أعمال مناسبة محلياً ملموسة وقابلة للتطبيق للوفاء بالمعايير (للحصول على ارشادات حول تأطير الحد الأدنى للمعايير من "آيني"، راجع حقيبة أدوات "آيني": **www.ineesite.org/kit**

في بعض الأحيان، تجعل العوامل المحلية تحقيق الحد الأدنى للمعايير وأعمال رئيسية أمراً متعذراً على المدى القصير. عندما يحصل هذا، من الضروري التأمل في الموضوع وفهم الفجوة بين المعايير وأعمال رئيسية المدرجة في الكتيب والواقع في السياق المحلي. ينبغي فحص التحديات وتحديد إستراتيجيات التغيير من أجل تحقيق المعايير. ومن ثم يمكن تطوير استراتيجيات البرنامج والسياسة والشروع في المناصرة لتقليص تلك الفجوة.

طور الحد الأدنى للمعايير من "آيني" لتحسين الطريقة التي يكون فيها العمل الإنساني مسؤولاً حيال حقوق التعليم وحاجات الناس المتأثرين بالكوارث. الهدف هو إحداث تغيير جوهري في حياة الناس المتأثرين بالأزمة. لا يمكن لأي كتيب وحده أن ينجز ذلك - ولكن أنت يمكنك. ترحّب "آيني" برد فعلكم على نسخة ٢٠١٠ من الحد الأدنى لمعايير التعليم، إذ أنه يساعد في درس أي مراجعة مستقبلية. الرجاء استعمال استمارة رد الفعل في نهاية الكتيب أو على موقع **www.ineesite.org/feedback**

أدوات تساعد في تطبيق وإضفاء الطابع المؤسسي على الحد الأدنى لمعايير التعليم

إن المواد التي تساعد في تطبيق الحد الأدنى لمعايير التعليم وإضفاء الطابع المؤسسي عليها متوافرة على موقع "آيني".
www.ineesite.org/standards

ترجمات الحد الإدنى لمعايير التعليم من "آيني":
www.ineesite.org/translations

إن نسخة عام ٢٠٠٤ من كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" متوافرة في ٢٣ لغة. ستترجم النسخة الحالية الى العربية، الفرنسية، الأسبانية، البرتغالية، ولغات أخرى.

حقيبة أدوات "آيني":
www.ineesite.org/toolkit

تحتوي حقيبة أدوات "آيني" على كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"، ومواد تدريبية وترويجية (ومنها كل الترجمات)، بالإضافة الى أدوات عملية لأقلمة المؤشرات في السياق المحلي من أجل تحقيق المعايير. إن الأدوات مرتبطة بكل نطاق ضمن الكتيب وكذلك بالقضايا الرئيسية المذكورة في الكتيب. كذلك تحتوي حقيبة الأدوات على مجموعة من أدوات "آيني" التي طورت لتكمل وتدعم كتيب الحد الأدنى للمعايير من "آيني": مثلاً، الملاحظات الإرشادية لبناء مدارس أكثر أماناً، الملاحظات الإرشادية لتعويض المعلم، الملاحظات الإرشادية للتعليم والتعلّم، دليل الجيب للتعليم الجامع ودليل الجيب حول النوع الاجتماعي.

الأدوات المرجعية للحد الأدنى للمعايير من "آيني":
www.ineesite.org/MSreferencetool

هذه الأداة هي دليل مرجعي سريع في شكل كتيب "غير قابل للتلف"، ويشمل كل المعايير، الخطوات الرئيسية، والملاحظات الإرشادية بشكل سهل القراءة.

قوائم الكشف لإضفاء الطابع المؤسسي على الحد الأدنى للمعايير من "آيني":
www.ineesite.org/institutionalisation

طورت قوائم الكشف هذه لاستهداف حاجات خاصة لأنواع مختلفة من المنظمات (وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، الحكومات، المانحون وهيئات التنسيق التربوي ومجموعات التعليم). توضّح هذه القوائم مجموعة من الخطوات التي يمكن للمنظمات أن تتبعها من أجل إدخال الحد الأدنى للمعايير داخلياً في العمل الثنائي الطرف والمتعدد الطرف.

كيف ينبغي أن أستخدم الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"؟

استخدم دائماً المعايير المؤسسية عند تطبيق المعايير في نطاقات أخرى: الوصول الى التعليم والبيئة التعلمية، التعليم والتعلّم، المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية، وسياسة التعليم. إقرأ أيضاً المقدمة الموجزة لكل نطاق من المعايير، والتي تحدد المواضيع الأساسية المناسبة لذلك النطاق. يمكن إيجاد أدوات تقنية حول التجربة الجيدة للمساعدة في تطبيق المعايير في حقيبة أدوات "آيني": **www.ineesite.org/toolkit**

صمم كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" كي يستخدم خلال الإستجابة الإنسانية من أجل التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم (أنظر المثال رقم ١ في الأسفل). سيستخدم بطريقة أكثر فعالية إذا كانت الأطراف المعنية بالتعليم مطلعة مسبقاً على الكتيب وحاصلة على تدريب عليه قبل استعماله خلال الإستجابة لحال الطوارىء القصوى (أنظر المثال رقم ٢ في الأسفل). إن الكتيب قيم كمساعد تدريبي من أجل بناء القدرات. كذلك يمكن استخدامه كأداة مناصرة أثناء التفاوض على حيز إنساني وعلى توفير الموارد (أنظر المثال رقم ٣ في الأسفل). الكتيب مفيد في الجهوزية للكوارث والتخطيط الرديف والتنسيق القطاعي.

يمكننا الوفاء بالحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"

منذ إطلاقه عام ٢٠٠٤، برهن كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" أنه أداة فعالة في أكثر من ٨٠ دولة بغية تشجيع التعليم النوعي من بداية حالة الطوارىء وحتى مرحلة التعافي. تقدم المعايير إطار عمل مشترك وتسهل تطوير أهداف مشتركة بين الأطراف المعنية المختلفة، بما في ذلك أعضاء في الحكومات والمجتمعات والوكالات الدولية. أفاد مستخدمو الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" أن الكتيب يساعد في:

- ضمان أن المجتمعات تنخرط بطريقة ذات مغزى في تصميم وتطبيق برامج التعليم في حالات الطوارىء وحتى التعافي؛
- تنسيق أفضل في عمليات التقويم والإستجابة تعليمياً؛
- تقوية أنظمة التعليم الوطنية؛
- المساهمة في تحسين توصيل الخدمة؛
- مراقبة العمل التعليمي وتقويمه في حالات الطوارىء وحتى التعافي والتنمية؛
- بناء القدرات لزيادة المعرفة والمهارات في تطبيق برامج تعليم عالية النوعية؛
- توجيه استثمار المانحين في قطاع التعليم.

إن الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" يخدم كذلك كأداة محاسبة رئيسية لمقدمي التعليم. إن الوكالات المانحة تستخدم المعايير بازدياد مطرد كإطار عمل للنوعية والمحاسبة في مشاريع التعليم التي تدعمها.

في ما يلي أمثلة عن كيفية استخدام المعايير في سياقات محددة:

١- إعادة تأهيل مدارس في العراق: بعد القتال الذي أدى الى تهجير أناس من بيوتهم، استخدم الحد الأدنى لمعايير من "آيني" لدرس إعادة تأهيل خمس مدارس رسمية في مدينة الفلوجة. في عام ٢٠٠٧، شارك التلاميذ والأهل والمعلمون والعائدون والناس الذين بقوا أثناء القتال، في نقاشات مجموعات تركيز لتحديد المناطق ذات الأولوية في برنامج التأهيل المدرسي. اعتماداً على التوجيه في معايير مشاركة المجتمع ونطاق الوصول الى التعليم والبيئة التعلمية، أعطيت الأولوية للمياه والصرف الصحي وتجهيز صفوف التدريس وشكلت لجنة تعليم مجتمعي. ولضمان مشاركة النساء في اللجنة، اجتمعت موظفات من المشروع مع أمهات وتلميذات في منازلهن لتحديد أسباب الإلتحاق المنخفض للإناث بالمدرسة. وجرت معالجة هواجس حول سلامة ذهاب التلميذات الى المدرسة من خلال ترتيب بين الفتيات للمشي الى المدرسة سوية أو مع مرافق. إن القلق من المعلمين العازبين في المدارس دفع لجنة التعليم المجتمعي للعمل مع إدارة المدرسة لزيادة الشفّافيّة في ما يتعلق بإجراءات التوظيف. وهذا ما طمأن الأهل الى أنه يمكن الوثوق بأن المعلمين يتصرفون بمسؤولية مع بناتهم، مما ساعد في زيادة الإلتحاق المدرسة.

٢- التنسيق بين الوكالات عقب تسونامي المحيط الهندي: تكبدت أندونيسيا أسوأ الخسائر البشرية والأضرار المادية من الزلزال والتسونامي في كانون الأول ٢٠٠٤. في إقليم آتشيه، قتل أكثر من ٤٤ ألف تلميذ و٢٥٠٠ معلّم وعامل في التعليم. وفقد ١٥٠ ألف من الناجين الوصول الى مرافق تعليمية مناسبة. في الإستجابة، جرى الإقرار على نطاق واسع بالحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" باعتباره تصميماً ملائماً وأداة تطبيقية، مما أتاح مستوى أوسع من التنسيق والممارسة الأحسن أثناء مرحلة الطوارىء. باستخدام الحد الأدنى للمعايير حول التنسيق، شكلت السلطات المحلية والوكالات العالمية لجنة تنسيق للتعليم اجتمعت دورياً في باندا آتشيه. قامت مجموعة عمل الوكالات المشتركة للحد الأدنى للمعايير بتدريب موظفي الوكالات حول استخدام الحد الأدنى للمعايير. وجرى تقاسم الخبرات والتجارب الجيدة. وترجم الكتيب بسرعة للغة الباهاسا الإندونيسية واستخدمته وزارة التربية الإقليمية في آتشيه. جرت الإستفادة من عبرة رئيسية وهي أهمية استمرارية الموظفين في المحافظة على وتيرة التنسيق والتنفيذ في حال الطوارىء القصوى. وأدى التضمين المنهجي لتدريبات الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" في توجيه الموظفين الجدد الى أثر بارز في تحسين التنسيق في سياقات طارئة كهذه.

٣- تعزيز السياسة المتعلقة بالمانحين: النروج واحد من خمسة مانحين يشيرون مباشرة الى التعليم باعتباره جزءاً من سياستهم الإنسانية، وهي تدعم "آيني" والحد الأدنى للمعايير كثيراً. عام ٢٠٠٧، شكلت وزارة الخارجية النروجية فريق تعليم لحالات الطوارىء يلتزم ضمان زيادة الوعي، التطبيق العملي والاستخدام المنهجي من الوكالة النروجية للتنمية "نوراد" ووزارة الخارجية وشراكائهما للحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني".

ينصح فريق التعليم لحالات الطوارىء كلاً من وزارة الخارجية و"نوراد" في مخصصات المنح الخاصة بالتعليم ويتشاطر المعلومات الملائمة من منشورات "آيني" مع الزملاء المناسبين. يوصي بأنه ينبغي للمنظمات التي تتقدم بطلب دعم مالي من "نوراد" أن تصف استخدامها للحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني". الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" ضُم في مرجعيات المهمة السنوية المشتركة للمانحين الى جنوب السودان عام ٢٠٠٨، والتي ضمت "اليونيسيف" والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وتالياً فإن "نوراد" شجعت على استخدام ومأسسة الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" من المنظمات المانحة الشريكة ووزا ة التعليم في جنوب السودان، الجهة المسؤولة عن إعادة بناء قطاع التعليم. وتتلقى "نوراد" الدعم في مأسستها الحد الأدنى للمعايير من منظمات غير حكومية نروجية أعضاء في "آيني". بدوره، فإن فريق التعليم لحالات الطوارىء يشجع المنظمات غير الحكومية النروجية الأخرى والمؤسسات البحثية على تبني المعايير والعودة اليها في تطوير برامجهم. إن دعم الحكومة النروجية لـ"آيني" وتطبيقها الحد الأدنى لمعايير التعليم يعكسان دورها القيادي في النقاشات والمناظرات العالمية حول التعليم، وتحديداً حول المعلمين، والجندر وحالات الطوارىء.

للحصول على أمثلة أُخرى حول تطبيق الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" وأثره حول العالم، راجعوا: **www.ineesite.org/MScasesstudies**

صلات استراتيجية

ما هي الصلات بين الحد الأدنى للمعايير من "آيني" والحد الأدنى لمعايير مشروع "اسفير" للعمل الإنساني؟

إن الميثاق الإنساني والحد الأدنى للمعايير في الإستجابة للكوارث من مشروع "اسفير"، اللذان أطلقتهما عام ١٩٩٧ مجموعة منظمات غير حكومية انسانية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يبينان ما يحق توقعه للناس المتأثرين بالكوارث من مساعدة إنسانية. إن كتيب "اسفير" يتضمن الميثاق الإنساني والحد الأدنى لمعايير قطاعات إمدادات المياه، تشجيع النظافة والصرف الصحي، الأمن الغذائي والتغذية، السكن، الإستقرار والمواد غير الغذائية، والعمل الصحي.

يعكس الحد الأدنى لمعاييرمن "آيني" المعتقدات الأساسية لمشروع "اسفير": إن كل الخطوات الممكنة ينبغي أن تتخذ لتخفيف معاناة البشر الناجمة عن المصائب والنزاعات، وإن جميع الناس المتضررين من الكوارث يستحقون حياة كريمة. في تشرين الأول ٢٠٠٨، وقع مشروع "اسفير" و"آيني" اتفاق مرافقة يعترف مشروع "اسفير" بموجبه بجودة الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" وبالعملية الإستشارية الواسعة النطاق التي أدت الى تطويرها.

وعلى هذا النحو، يوصي مشروع "اسفير" باستخدام الحد الأدنى للمعايير من "آيني" كمعايير مرافقة ومكملة للميثاق الإنساني من مشروع "اسفير" والحد الأدنى للمعايير لديه في الإستجابة للكوارث. إن اتفاق المرافقة يعزز أهمية ضمان أن تحصل صِلات القطاعات المشتركة بين التعليم والقطاعات التي يمثلها "اسفير" عند بداية حال الطوارئ. يهدف هذا الى تحسين نوعية المساعدة المقدمة الى الناس المتأثرين بالأزمات وتعزيز محاسبة النظام الإنساني في الجهوزية والإستجابة للكوارث.

إن التوجيه المناسب من كتيب "اسفير" مشار اليه مرات عدة في هذه النسخة من كتيب "آيني" للحد الأدنى للمعايير. وعلاوة على ذلك، فإن التوجيه حول التعليم دمج في نسخة عام ٢٠١١ من كتيب "اسفير". إن استخدام الحد الأدنى للمعايير من "آيني" كمرافق لكتيب "اسفير" سيساعد على ضمان أن صلات القطاعات المشتركة ستحصل عبر تقويمات الحاجات المتعددة القطاعات، يليها التخطيط المشترك والإستجابة الكلية.

للمزيد من المعلومات حول الميثاق الإنساني من "اسفير" والحد الأدنى للمعايير لديه في الإستجابة للكوارث، أضغط على الرابط: **www.sphereproject.org**

ما هي الصلات بين الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" ومجموعة التعليم من اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات؟

إن مجموعة التعليم، التي تشارك في قيادتها عالمياً "اليونيسيف" ومنظمة "غوث الأطفال"، تمثل التزاماً للقدرة على التوقع، والجهوزية والإستجابة في مجال التعليم في حالات الطوارئ. وحيث تعمل، فإن مجموعة التعليم هي آلية تنسيق رئيسية لدعم الدول في تحديد الحاجات التعليمية في الأوضاع الطارئة والرد عليها بصورة مشتركة وبطريقة منسقة. إن الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" هو الأداة المؤسسية التي تستخدمها مجموعة التعليم لتوفير إطار عمل يضمن رد تعليمي نوعي. إن مجموعة التعليم العالمية ومجموعات التعليم الخاصة بالدول تستخدم المعايير لكي:

- تحسين نوعية التنسيق بين أعضاء المجموعة، وتيسير الحوار ما بين الوكالات وتطوير الغايات المشتركة؛
- تحسين التخطيط والتطبيق للجهوزية، وتخفيف الأخطار والإستجابة، بما في ذلك من خلال عمليات تقويم الحاجات المشتركة وما يتصل بها - من مراقبة وتقييم؛
- تدريب الموظفين والشركاء ودعم جهود تنمية القدرات؛
- تأطير تطوير نداءات التمويل؛
- رعاية الحوار ما بين الوكالات والمدافعة بين أعضاء المجموعة والمانحين والقطاعات الأخرى.

لمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الآتي:
http://oneresponse.info/GlobalClusters/Education

أسئلة متداولة في شأن الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"

كيف نضمن أن الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" يعزز معايير التعليم الحكومية الحالية؟

طورت وزارات عدة للتربية معايير تعليم وطنية. "آيني" تدعم السلطات الوطنية وتعترف بدورها القيادي في سن قوانين ووضع سياسات وفي ضمان توفير الخدمات التعليمية الأساسية لجميع الأطفال الذين يعيشون في البلد، وبينهم اللاجئون والنازحون وأبناء الأقليات. وفي الأوضاع حيث توجد معايير وطنية، ينبغي تحليل الاختلافات في النطاق والهدف والمحتوى بين هذه المعايير والحد الأدنى لمعايير من "آيني". أظهرت التجربة أن الحد الأدنى للمعايير من "آيني" يتناسب عموماً مع معايير التعليم الوطنية. إنه أداة مفيدة لتكمل وتتمم وتساعد في تحقيق المعايير الوطنية. يوفر استراتيجيات لتطبيقها وتوجيهاً محدداً للأوضاع الطارئة التي قد لا يجري التعامل معها تماماً في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني" يحدد معايير رفيعة - لماذا يسمى "الأدنى"؟

بما أن الحد الأدنى للمعايير من "آيني" يرتكز على الحق بالتعليم، كما هو مدوّن في العديد من الصكوك القانونية والاتفاقات الدولية، فإن التوجيه ضمن الكتيب لا يمكن وضعه دون تلك الحقوق. قد تبدو المعايير عالية لأنها تصف حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً بالإضافة الى التجربة الجيدة، لكنها تحدد أيضاً المتطلبات الدنيا للتعليم النوعي والكرامة الإنسانية.

هل هناك طرق لاستخدام الحد الأدنى للمعايير من "آيني" عندما تكون الموارد المالية والتعليمية محدودة؟

إن الحد الأدنى للمعايير من "آيني" مفيد بثلاث طرق في السياقات حيث تكون الموارد محدودة. أولاً، إن العديد من مظاهر المعايير تعرّف التجربة الجيدة من دون تطلب نفقات كثيرة أخرى، لكن تطبيقها يمكن أن يحسّن نوعية العمل الإنساني والتعليمي. وهذا يساعد في توفير الوقت والموارد على المدى الطويل ويمكن أن يساهم في نتائج إيجابية أكثر استدامة. ثانياً، إن الحد الأدنى للمعايير من "آيني" يمكن أن يستخدم للمناصرة في تمويل إضافي وأكثر فعالية للتعليم في حالات الطوارئ والتعافي. ثالثاً، إن استخدام الحد الأدنى للمعايير من "آيني" يضمن أن سلطات التعليم والمنظمات الأخرى ستتخذ قرارات جيدة عند بدء الإستجابة وستتجنب تكاليف تحسين برنامج ما أو نظام ما ضعيف التصميم.

١
المعايير المؤسسية

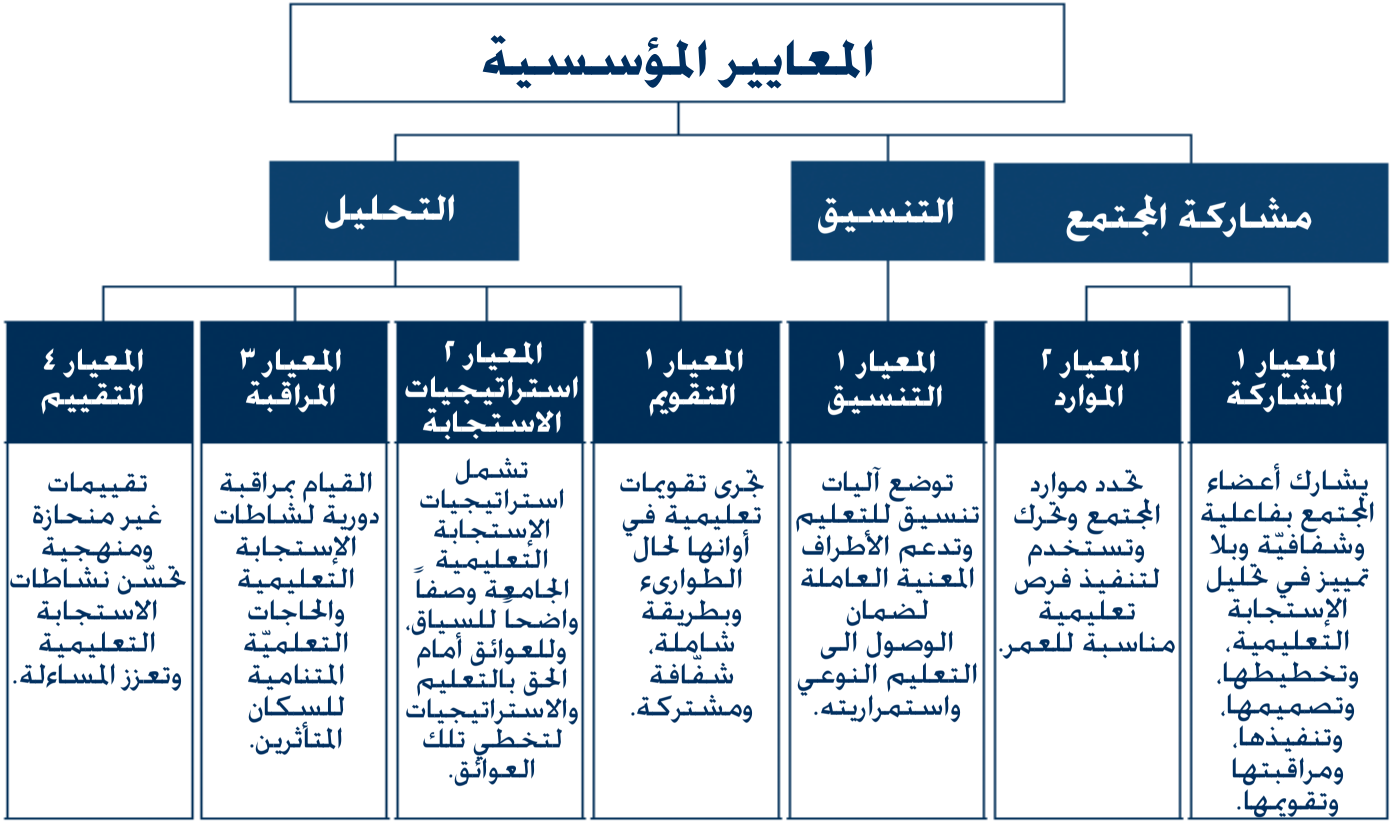
المعايير المؤسسية
مشاركة المجتمع
التنسيق
التحليل
المعيار ١ المشاركة
يشارك أعضاء المجتمع بفاعلية وشفافيّة وبلا تمييز في تحليل الإستجابة التعليمية، وتخطيطها، وتصميمها، وتنفيذها، ومراقبتها وتقويمها.
المعيار ٢ الموارد
تحدد موارد المجتمع وتحرك وتستخدم لتنفيذ فرص تعليمية مناسبة للعمر.
المعيار ١ التنسيق
توضع آليات تنسيق للتعليم وتدعم الأطراف المعنية العاملة لضمان الوصول الى التعليم النوعي واستمراريته.
المعيار ١ التقويم
تجرى تقويمات تعليمية في أوانها لحال الطوارئ وبطريقة شاملة، شفّافة ومشتركة.
المعيار ٢ استراتيجيات الاستجابة
تشمل استراتيجيات الإستجابة التعليمية الجامعة وصفاً واضحاً للسياق، وللعوائق أمام الحق بالتعليم والاستراتيجيات لتخطي تلك العوائق.
المعيار ٣ المراقبة
القيام بمراقبة دورية لشاطات الإستجابة التعليمية والحاجات التعلميّة المتنامية للسكان المتأثرين.
المعيار ٤ التقييم
تقييمات غير منحازة ومنهجية تحسّن نشاطات الاستجابة التعليمية وتعزز المساءلة.

يشرح هذا الفصل المعايير حول:

- مشاركة المجتمع: المشاركة والموارد
- التنسيق
- التحليل: التقويم، استراتيجيات الإستجابة، المراقبة، التقييم.

إن المعايير الموصوفة هنا حرجة من أجل استجابة تعليمية فعّالة. هي الأساس لتطبيق معايير الوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة، التعليم والتعلّم، المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، وسياسة التعليم.

تستند الإستجابة التعليمية الفعّالة لحالات الطوارىء الى المشاركة المجتمعية الناشطة - العمليات والنشاطات التي تمكّن الناس من المشاركة في عمليات صنع القرار والعمل حيال مواضيع التعليم. إن مشاركة المجتمع وحسه بالملكية يعززان المحاسبة ويقويان حشد الموارد المحلية ويدعمان استمرارية الخدمات التعليمية على المدى الطويل. المشاركة تسهّل التعرّف على مواضيع التعليم الخاصة بالسياق المحلي وطرق التعامل معها. بهذه الطريقة، تساعد مشاركة المجتمع في التقويم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة في ضمان أن الإستجابات التعليمية ستكون ملائمة وفعّالة.

إن مشاركة المجتمع ينبغي أن تتضمن بناء قدرات أفراد المجتمع المحلي والبناء على النشاطات التعليمية الجارية أصلاً. من المهم للغاية أن يشارك الأطفال والشباب، الذين يمكنهم المساهمة في تكيف المجتمع وتعافيه.

هناك درجات وأشكال عدة من المشاركة. تراوح المشاركة الرمزية بين استخدام الخدمات الى قبول القرارات التي يتخذها آخرون. أما المشاركة الكاملة فتشير الى المساهمة الناشطة من حيث الوقت والانخراط المباشرة في صنع القرار الخاص بالنشاطات التعليمية وتخطيطها وتنفيذها. أظهرت التجربة أن المشاركة الرمزية وحدها ليست فعّالة في توفير استجابات تعليمية نوعية ودائمة. إن المشاركة الكاملة والجامعة غالباً ما تكون صعبة المنال في أوضاع الطوارىء، لكن من المهم العمل في هذا الاتجاه.

ينبغي للسلطات التعليمية، المسؤولة عن ضمان حق التعليم للجميع، أن تقود تنسيق الإستجابة التعليمية. وينبغي للهيئات الإنسانية الدولية المعنية أن تقدم الدعم وبناء القدرات لدى السلطات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني واللاعبين المحليين، مع مراعاة عدم التعدي على أدوارها المشروعة. وحيث تفتقر سلطات التعليم الى القدرة أو الشرعية، يمكن تسليم القيادة بالتوافق الى لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات.

مثل مجموعة التعليم أو أي مجموعة تنسيق قطاعية أخرى. إن تنسيق الاستجابة التعليمية ينبغي أن يكون آنياً وشفّافاً ومركّزاً على النتائج وخاضعاً للمساءلة من المجتمع المحلي المتأثر.

إن السياق المحلي والطبيعة المتطورة لحال الطوارىء يحتاجان الى تحليل وفهم مناسبين من أجل الإستجابة بفعالية وضمان أن الاستجابات التعليمية "غير مؤذية". ينبغي لتحليل قطاع التعليم أن يحصل جنباً الى جنب مع القطاعات الإنسانية الأخرى. الهدف هو تحديد طبيعة حال الطوارىء، وأسبابها وآثارها على الناس، وقدرة السلطات المحلية على الوفاء بواجباتها القانونية والإنسانية. ينبغي للتحليل أن يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية، والمعتقدات الدينية والمحلية، والممارسات الاجتماعية، والعلاقات الجندرية، والعوامل السياسية والأمنية، وآليات التأقلم والتطورات المستقبلية المتوقعة. ينبغي تحديد مكامن الضعف والحاجات والحقوق والقدرات لدى الجماعات والمؤسسات المتأثرة، بما في ذلك الموارد المحلية والفجوات في خدمات التعليم لجميع المتعلمين. ومن الضروري أيضاً تكوين فهم لمدى معرفة المجتمع المحلي بالأخطار المحلية والمهارات التي لدى أفراده أو التي يحتاجون الى تطويرها للقيام بأعمال الوقاية والاستجابة.

إن جمع المعلومات وتحليلها ينبغي أن ينتج بيانات تعليمية مفصّلة وشفّافة ومتاحة لعامة الناس، وضرورية لكل مراحل حال الطوارىء وصولاً الى التعافي. إن عملية جمع المعلومات وتحليلها يمكن أن تساهم من دون قصد في النزاع وعدم الاستقرار، وينبغي الإعتناء بذلك لتفادي هذا الأمر. إن المراقبة والتقييم الدوريين للاستجابة التعليمية وللحاجات التعليمية المتنامية ينبغي أن تكون عملية جامعة وشفّافة. ينبغي تقاسم تقارير المراقبة والتقييم، بما في ذلك الدروس المستقاة، من أجل تحسين الاستجابات التعليمية المستقبلية.

المعيار ١ لمشاركة المجتمع المحلي: المشاركة

يشارك أعضاء المجتمع المحلي بنشاط وشفافيّة ومن دون تمييز في تحليل الاستجابات التربوية وتخطيطها وتصميمها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تشارك مجموعة من أعضاء المجتمع المحلي بنشاط في تحديد أولوية النشاطات التعليمية وفي التخطيط لها لضمان توصيل تعليم سليم وفعّال وعادل (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٤).
- تضم لجان التعليم المجتمعي ممثلين من كل المجموعات الهشّة (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٤).
- يشارك الأطفال والشباب بنشاط في تطوير النشاطات التعليمية وتنفيذها ومراقبتها وتقويمها (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).
- تشارك مجموعة واسعة من أعضاء المجتمع المحلي في التقديرات وتحليل السياقات والتدقيقات الاجتماعية للنشاطات التعليمية والمراجعات المشتركة للموازنة ونشاطات تخفيف الأخطار (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).
- تتوافر فرص التدريب وبناء القدرات لأعضاء المجتمع المحلي (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).

ملاحظات إرشادية

١- **المشاركة الجامعة للمجتمع المحلي:** ينبغي لسلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى أن تكفل مشاركة المجتمع المحلي في تحليل الإستجابات التعليمية وتخطيطها وتصميمها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. وينبغي أن يتمكن أي عضو في المجتمع المحلي المتأثر أن يشارك، بصرف النظر عن العمر والنوع الاجتماعي والعرق والدين والميل الجنسي والحاجات الخاصة والإصابة بفيروس "أتش آي في" أو أي عامل آخر.

ينبغي لسلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية أن تنخرط مع المجتمع المحلي في تحديد:

- حاجات التعليم لكل المتعلمين؛
- الموارد البشرية والمادية والمالية المتوافرة محلياً؛
- العلاقات الموجودة والمتغيّرة بين الصبيان والبنات وبين الشباب والكبار؛
- ديناميات السلطة ضمن المجتمع المحلي، بما في ذلك العلاقات بين مجموعات الناطقين بلغة واحدة وأي مجموعات يمكن أن تستثنى؛
- المواضيع والمخاوف والتهديدات الأمنية؛
- طرق حماية مراكز التعليم، والموظفين والمتعلمين من أي هجوم محتمل، بما في ذلك العنف الجندري؛

- الأخطار المحلية، المواقع الآمنة والتي يمكن الوصول إليها للمدارس والمساحات التعلميّة الأخرى، والمقاربات المحلية لخفض أخطار الكوارث.
- طرق دمج الرسائل التعليمية المناسبة التي تنقذ الحياة وتأخذ في الاعتبار ظروف النزاع في كل مظاهر الاستجابة التعليمية، بما في ذلك الرسائل التي تتعامل مع التهديدات الصحية الرئيسية للمجتمع المحلي.

إن هياكل دعم الصلات الأقوى بين العائلة والمجتمع المحلي والمدارس والمساحات التعلمية الأخرى ينبغي أن تطور بطريقة مشتركة وجامعة واستشارية (أنظر أيضاً الملاحظتان الإرشاديتان ٢ - ٣ في الأسفل؛ المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحه ٢٤؛ المعيار ٢ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٤٣؛ المعيار ٣ للتحليل، الملاحظات الإرشادية ١ - ٣ على الصفحتين ٤٥ - ٤٧؛ والمعيار ٤ للتحليل، الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤ على الصفحتين ٣١ - ٣٢).

٢- "**لجنة التعليم المجتمعي**" تشير الى مجموعة تحدد الحاجات التعليمية وحقوق جميع المتعلمين في المجتمع المحلي وتتعامل معها. يمكن للتسميات البديلة أن تشمل "جمعية الاهل والمعلمين" أو "لجنة إدارة المدرسة». يمكنها أن تعاون المجتمع المحلي من خلال التدريب ونشاطات بناء القدرات أو عبر الإنخراط مع سلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية لدعم برامج التعليم. إذا لم تكن هناك لجنة تعليم مجتمعي، ينبغي تشجيع تشكيلها (أنظر أيضاً الملاحظتان الإرشاديتان ٣ و٧ في الأسفل).

ينبغي للجنة التعليم المجتمعي أن تمثل كل المجموعات في المجتمع المحلي ويمكن أن تضم:
- اداريو المدرسة، المعلمون والموظفون؛
- الأهل أو مقدمو الرعاية؛
- الأطفال والشباب؛
- موظفون من منظمات المجتمع المدني
- ممثلون من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية؛
- زعماء تقليديون؛
- عاملون صحيون.

إن ضم ممثلين من المجموعات الهشة مهم. ينبغي اختيار أعضاء لجنة التعليم المجتمعي عبر عملية مشاركة محلية مناسبة للسياق وتتيح للنساء والرجال والفتيات والفتيان أن يشاركوا بصورة متساوية.

في حالات الطوارىء المعقّدة، حيث يمكن استغلال الفروقات الاجتماعية مثل العرق، القبيلة، الدين والسلالة، ينبغي للجنة التعليم المجتمعي أن تعمل مع الجميع. فيما يكون الشمول هو الهدف، فإن سلامة الأفراد والجماعات تأتي في الطليعة.

ينبغي للجان أن تهدف الى تأمين التعليم بصورة سليمة وغير منحازة ومناسبة للجميع في المجتمع المحلي. ينبغي أن يحصلوا على معرفة مباشرة بالسياق الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي المتغيّر. وأن يتواصلوا مع صانعي القرارات على كل المستويات (انظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ ادناه.

٣- **الأدوار والمسؤوليات** لأعضاء لجنة التعليم المجتمعي ينبغي أن تحدد بوضوح ويمكن أن تشمل:

- الاجتماع دوريّاً لتتعامل مع المواضيع المهمة؛
- حفظ محاضر الاجتماعات والقرارات؛
- حشد المساهمات المادية والعينية من المجتمع المحلي؛
- تحديد المقاربات الملائمة التي تراعي العمر والثقافة لضمان أن البرامج التعليمية تحترم حاجات المتعلمين وحقوقهم. تشمل الأمثلة الرزنامات المدرسية المرنة والمناهج المناسبة للعمر التي تعكس سياق المجتمع المحلي؛
- التواصل مع المجتمع المحلي وسلطات التعليم المحلية والوطنية لتشجيع العلاقات الجيدة بين أعضاء المجتمع المحلي وصانعي القرار خارج المجتمع المحلي؛
- ضمان أن الأشخاص المسؤولين عن تأمين ايصال التعليم وجودته خاضعون للمساءلة؛
- مراقبة توفير التعليم للمساعدة في ضمان جودة التعليم والتعلّم؛
- جمع ومراقبة معلومات مصنفة حول من يشارك ومن لا يشارك في فرص التعلّم؛
- تشجيع الأمن من الهجمات وتعزيز أمن الموظفين والتلاميذ الذين يتنقلون من المدرسة واليها؛
- ضمان أن خفض خطر الكوارث مشمول في توفير التعليم؛
- ضمان وجود دعم نفسي - اجتماعي مناسب.

٤- **خطة عمل للتعليم المحلي**: ينبغي لسلطات التعليم المحلية، والمجتمع المحلي ولجنة التعليم المجتمعي أن تعطي الأولوية للنشاطات التعليمية وأن تخطط لها عبر عملية تخطيط مشتركة تؤدي الى خطة عمل للتعليم مرتكزة على المجتمع المحلي. ينبغي لهذه الخطة أن تبنى على خطة العمل الوطنية، إذا وجدت، وأن توفر إطار عمل لتحسين نوعية برامج التعليم النظامية وغير النظامية. ينبغي أن تعكس الحاجات، الحقوق، الهواجس والقيم لدى المجتمع المحلي المتاثر بحال الطوارىء، وخاصة لدى المنتمين الى مجموعات هشّة.

تركز خطة عمل التعليم على ضمان الإستدامة التعليمية. قد يكون لها عدة أهداف. تشمل:

- تطوير رؤية مشتركة حول كيف يمكن أن تصير بيئة التعليم والتعلّم، والتي توصف من خلال النشاطات والمؤشرات والأهداف والبرنامج الزمني.
- أقلمة المناهج مع السياق المحدد، بما في ذلك حساسية النزاع وخفض خطر الكوارث بالشكل المناسب؛
- الاتفاق على تدابير للتوظيف والمراقبة وتدريب الموظفين وتعويض المعلمين ودعمهم؛
- اعطاء الأولوية لمقاربة مرتكزة على حقوق الإنسان للحد من التمييز وايجاد تفاهم مشترك بأن التعليم يجب أن يكون متوافراً، متاحاً للجميع ومتأقلماً ومقبولاً؛
- التوصل الى اتفاق والتزام مشترك حيال أولويات تطوير بيئة تعلميّة آمنة وداعمة، بما في ذلك حماية التعليم من الهجمات؛
- وصف الوظائف المحددة والمسؤوليات للسلطات التعليمية، المسؤولة قانوناً عن حماية الحق بالتعليم، وللأطراف الأخرى المعنية بالتعليم. وهذا يمكن أن يشمل حشد الموارد، صون البنى التحتية وتطويرها، والتنسيق مع الوكالات الخارجية والقطاعات الأخرى بما في ذلك الإستجابات الخاصة بالأمن الغذائي، الصحة، النظافة، الغذاء، إمدادات المياه، والصرف الصحي.

ينبغي لخطط العمل أن تضم المراقبة والتقويم الدوريين من المجتمع المحلي للمساعدة في الحفاظ على مشاركة واسعة من المجتمع المحلي (أنظر أيضاً معيار التنسيق ١ على الصفة ٣١؛ معيار التحليل ١، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٢؛ المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية، المعيار ٢ على الصفحة ٩٨؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ١١٠؛ المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحه ١١٣؛ ومعايير "اسفير" في الفصول حول امدادات المياه والصرف الصحي وتشجيع النظافة، الأمن الغذائي والتغذية، والعمل الصحي).

٥- **مشاركة الأطفال والشباب في النشاطات التعليمية:** من حق الأطفال والشباب أن يلقوا آذاناً صاغية في الأمور التي تؤثر على حياتهم، بما في ذلك تطوير النظام التعليمي وادارته. ينبغي أن يدعوا الى المشاركة في نقاشات في أجواء سليمة وآمنة ومرحبة بهم تعزز احترام الحوار البنّاء. يمكن اتباع أساليب ملائمة ثقافياً لمساعدة الأطفال والشباب على التعبير عن أنفسهم، مثل الفن والموسيقى والدراما (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ١ و٦ على الصفحات ١٠٧ - ١١٠).

ينبغي تدريب الأطفال والشباب لمساعدتهم على حماية رفاهيتهم الاجتماعية والعاطفية ودعمها وكذلك لذويهم وأقرانهم.

غالباً ما يكون الأطفال والشباب مفيدين جداً في تحديد المتغيبين عن المدرسة بعد حال الطوارىء وفي مساعدتهم على الحضور. يمكنهم أيضاً مساعدة أقرانهم الذين أصيبوا أو ذوي الحاجات الخاصة في الوصول الى الفرص التعليمية. ينبغي لبناء القدرات أن يشدد على قدراتهم لإطلاق تغيير ايجابي، بما في ذلك بناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والكوارث. مثلاً، يمكن للتدريب أن يدعم الأطفال والشباب في تقديم تقارير ومنع الانتهاكات في البيئة التعلميّة. وفي المشاركة في وساطة بين الأقران أو حل النزاعات (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٧ في الأسفل؛ المعيار ٢ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة على الصفة ٦١؛ والمعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظتان الإرشاديتان ٥ - ٦ على الصفحة ١٠٢).

إن وظائف كتوزيع الإمدادات وبناء المساكن يمكن أن توفر فرصاً للشباب كي يشاركوا في التخطيط والتنفيذ لنشاطات مهمة لمجتمعاتهم المحلية. إن مشاركة كهذه يمكن أن تقدم بدائل إيجابية من التورط في جماعات الجريمة أو السلاح. ولها فوائد نفسية - اجتماعية كبيرة وتساعد المجتمع المحلي الأوسع على تقدير مساهمات الشباب. إن مشاركة الشباب في تخطيط البرامج التربوية ومراقبتها وتقييمها، وبخاصة التدريب على المهارات وتأمين وسائل العيش، تساعد في ضمان أن هذه البرامج تلبي حاجاتهم الحالية والمستقبلية. ينبغي القيام بجهود خاصة لتشجيع الفتيات والشابات على المشاركة لضمان أن أصواتهن ستلقى آذاناً صاغية لأن وصولهن الى التعليم وحاجاتهن التعليمية يمكن أن يختلف عن وصول أقرانهن الذكور (أنظر أيضاً الحد الأدنى لمعايير للتعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، معيار ايجاد فرص التوظيف ومستويات تطوير المشاريع).

٦- **التدقيقات الاجتماعية** هي تقييمات ترتكز الى المجتمع المحلي لبرنامج التعليم. وتستخدم من أجل:

- تحديد ما يتوافر للبرنامج من الناس والتمويل والمواد؛
- تحديد الفجوات؛
- مراقبة فعالية البرنامج.

قد لا يكون بالإمكان دائماً اجراء تدقيقات اجتماعية في مراحل البدء أو المنتصف من حال الطوارىء. إلا أنّه، في الأزمات المزمنة الطويلة الأمد أو في سياقات التعافي المبكر، فإن التدقيقات الاجتماعية توفر للمجتمعات المحلية فرصاً لتحسين قدرتهم على مراقبة البرامج التعليمية بفعالية وتوثيق أي انتهاكات لحقوقهم. إن المشاركة في التدقيقات الاجتماعية أمرٌ مناسب تحديداً للشباب، وبخاصة أولئك غير المنتسبين الى التعليم النظامي أو غير النظامي. من المهم أن يتقاسم كل أعضاء المجتمع المحلي والسلطات المعنية نتائج التدقيقات الاجتماعية. (أنظر المعيار ٤ للتحليل على الصفحتين ٢٤ - ٢٥).

٧- **تنمية القدرات** تمتّن المعرفة، القدرة، المهارات، والسلوك لمساعدة الناس والمنظمات على تحقيق أهدافهم. ينبغي بذل كل جهد لتحديد خبراء التعليم، بما في ذلك المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية وواضعي المناهج، من بين السكان المتأثرين كي يشاركوا في تخطيط البرنامج وتطبيقه. إذا لم يكن بالإمكان تحديد خبرات محلية كافية، أو إذا كان الناس غير قادرين أو غير راغبين في المساعدة على (إعادة) تأسيس نظام التعليم، فإن نشاطات تنمية القدرات لأعضاء المجتمع المحلي يمكن أن تكون أذاك مناسبة. ينبغي للتقويمات أن تختبر القدرات والحاجات والاستجابات المختلفة للأطفال الذكور والإناث، والشباب والكبار في المجتمع المحلي، بما في ذلك المجموعات الهشّة. ينبغي لبرامج التدريب أن تقدر قدرات المجتمع المحلي على تحديد التدريب والحاجات لبناء القدرات الأخرى ووسائل التعامل معها. إن نشاطات كهذه ينبغي أن تشجع حس الملكية واستمرارية برنامج التعليم عبر المجتمع المحلي وعبر التنسيق مع القطاعات الأخرى.

معيار ٢ لمشاركة المجتمع: الموارد

يجري تحديد موارد المجتمع وحشدها واستعمالها لتنفيذ فرص تعليمية مناسبة للفئات العمرية.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- المجتمعات المحلية والعاملون في التعليم والمتعلمون يحددون الموارد المحلية ويحشدونها لتعزيز الوصول الى التعليم النوعي (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٣).
- سلطات التعليم والمجتمع المحلي والأطراف المعنية بالشأن الإنساني تعترف بالمهارات والمعارف الموجودة وتصمم برامج تعليم للاستخدام الأقصى لهذه القدرات (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٤ - ٥).
- السلطات الوطنية والمجتمع المحلي والأطراف المعنية بالشأن الإنساني تستخدم موارد المجتمع المحلي لتطوير وأقلمة وتوصيل تعليم يتضمن خفض خطر الكوارث وتخفيف النزاعات (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).

ملاحظات إرشادية

١- **موارد المجتمع** تشمل الموارد البشرية، الفكرية، اللغوية، المالية والمادية الموجودة في المجتمع المحلي. عند تصميم استجابات التعليم وتخطيطها، ينبغي تحديد الموارد المتوافرة محليّاً وتحليلها لمعرفة كيف يمكنها أن تساهم في التعليم.

إن موارد المجتمع المحلي لا تحل محل المسؤوليات الشرعية للسلطات الوطنية. يمكن لموارد المجتمع المحلي أن تحسّن سلامة التعليم والتعلم والوصول اليهما ونوعيتهما. إن المساهمات للبيئة المادية تشمل الدعم العمالي والمادي للبناء والصيانة والإصلاح لمراكز تنمية الطفولة المبكرة والمدارس وغيرها من مساحات التعلّم. أما المساهمات في تشجيع حماية والرفاهية العاطفية والجسدية والاجتماعية، فيمكن أن تشمل الدعم النفسي - الإجتماعي للمتعلمين والمعلمين والميسرين ومقدمي الرعاية. يمكن تحسين دافع المعلم من خلال الموارد المحشودة للأجور والأشكال الأخرى من التعويض. ينبغي الحفاظ على وثائق حشد الموارد لغايات الشفّافيّة والمساءلة. يجب على المراقبة أن تضمن عدم استغلال الأطفال عبر القيام بأعمال جسدية تفوق طاقتهم (أنظر أيضاً المعيار ٢ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة، المعيار ٢ على الصفحة ٦١؛ المعيار ٣ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ١ - ٤ على الصفحتين ٦٨ - ٦٩؛ والمعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣)

٢- **تشجيع الوصول والأمن:** ينبغي لسلطات التعليم والمجتمع المحلي والأطراف المعنية بالشأن الإنساني أن تشجع أعضاء المجتمع المحلي على تحديد الأطفال والشباب الضعفاء ومساعدتهم في الحضور الى المدرسة والوصول الى النشاطات التعليمية الأخرى دورياً. الأمثلة على ذلك قد تشمل مجموعات النساء والشباب التي توفر الثياب الملائمة للأطفال من أفقر العائلات أو الطعام للعائلات التي يرعاها أطفال. ينبغي لأعضاء المجتمع المحلي أن يعملوا مع سلطات التعليم لضمان أن المدارس ومراكز الطفولة المبكرة ومساحات التعلم الأخرى آمنة للأطفال والشباب. يمكنهم أن ينظموا وصولاً آمناً ونقليات وأن يدعموا التواصل مع المناطق المعزولة والنائية. تنبغي إزالة العوائق المادية لتسهيل الوصول الى التعليم بالنسبة الى المتعلمين من ذوي الحاجات الخاصة. يمكن للنساء أن يخدمن كمساعدات في الصفوف أو يوفرن الأمن من التحرش بغية تشجيع حضور الفتيات والمتعلمين من ذوي الحاجات الخاصة. عندما لا يتمكن الشباب من حضور الصفوف مع أطفال أصغر سناً لأسباب ثقافية أو حمائية، يمكن للمجتمع المحلي أن يناصر تصميم برامج تعليم غير نظامي مثل تعليم الأقران، التعليم والتدريب المهني والتقني، والتدريب لتنمية المشاريع الصغيرة. ينبغي استخدام موارد المجتمع المحلي لتطوير المعلومات وأقلمتها وتقاسمها حول خفض خطر الكوارث وجهوزية الاستجابة المجتمعية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل: المعياران ٢ و٣ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة على الصفحات ٦١ - ٧٢، والحد الأدنى لمعايير التعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة سيب، معايير تطوير المشاريع).

٣- **البناء على المدى الطويل:** ينبغي للعاملين في التعليم والمجتمعات المحلية أن يشاركوا في تدريبات حول الأدوار والمسؤوليات على المدى الطويل. هذه يمكن أن تشمل تدريبات حول حشد الموارد وادارتها، صيانة المرافق، نشر الوعي حول ذوي الحاجات الخاصة والأجراءات الخاصة لضمان مشاركة الأطفال والشباب.

٤- **الاعتراف بمساهمات المجتمع:** ينبغي لكل تخطيط وبرمجة وإخبار أن يتضمن معلومات حول مساهمة المجتمعات المحلية. إن مساهمات المجتمع المحلي في (إعادة) البناء التعليمي يمكن أن تكون مادية، مثل مواد البناء، يمكن أن تكون نوعية، بمعنى أنه لا يمكن قياسها بالأرقام، مثل المهارات المحلية. إن المساهمة المجتمعية القوية تشير الى الحس بالملكية وتساعد في ضمان دعم طويل الأمد. إلا أن الدعم الخارجي المتواصل ينبغي ألا يعتمد على مثل هذه المساهمات المجتمعية. تقع المسؤولية القانونية للتعليم على عاتق السلطات الوطنية.

إن المشاركة والمساهمة من الشباب في تعليم الأقران وحشد المجتمع المحلي ومبادرات تنمية المجتمع المحلي ينبغي تشجيعها والاعتراف بها. إن مشاركة الشباب مهمة بالتحديد في مراحل التصميم وتقويم الحاجات.

٥- **القدرة المحلية**: إن تطوير التعليم وأقلمته وتوصيله بغية خفض خطر الكوارث وتخفيف النزاعات ينبغي أن يفيد ويعزز استراتيجيات التأقلم المحلية الإيجابية.

إن الوصول غير المتكافىء الى الموارد والمشاركة من المجموعات المختلفة ضمن المجتمع المحلي يمكن أن يؤثر على تدخلات التعليم ويزيد الإستبعاد والإنقسام. ينبغي عدم تفضيل من يساهم من الأفراد والمجموعات في الخطط أو البرامج التعليمية على حساب أولئك الذين لا يستطيعون المساهمة. الذين يختارون عدم المساهمة ينبغي عدم التمييز ضدهم (أنظر أيضاً معيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحتين ٢٣ - ٢٤، ومعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ١١٠).

معيار ١ للتنسيق: التنسيق

توضع آليات تنسيق للتعليم وتعمل الأطراف المعنية الداعمة لضمان الوصول الى التعليم النوعي واستمراريته.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- إن السلطات التعليمية، المسؤولة عن تلبية حق التعليم، تتولى دوراً قيادياً في الاستجابة التعليمية، بما في ذلك وضع آليات التنسيق والمشاركة فيها مع الأطراف الأخرى المعنية بالتعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).

- إن لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات تنسق التقويم، التخطيط، إدارة المعلومات، حشد الموارد، تنمية القدرات والمناصرة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).

- إن مجموعة من مستويات التعليم ومراحله تؤخذ في الاعتبار في تنسيق النشاطات (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).

- إن السلطات التعليمية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى تستخدم بنى مالية شفّافة وعادلة ومنسّقة وفي أوانها لدعم النشاطات التربوية (انظر الملاحظة الإرشادية ٢).

- إن آليات شفّافة لتقاسم المعلومات حول التخطيط والتنسيق للاستجابات توجد ضمن لجنة التنسيق وعبر مجموعات التنسيق (انظر الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤).

- التقويمات المشتركة تجرى لتحديد القدرات والفجوات في الاستجابة التعليمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).

- كل الأطراف المعنية تتقيد بمبادىء المساواة والشفّافية والمسؤولية والمساءلة لتحقيق النتائج (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٥ - ٦).

الملاحظات الإرشادية

١- **لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات**، التي تنسق استجابة التعليم، ينبغي أن يكون لها تمثيل واسع. وينبغي لسلطة التعليم الوطنية أن توفر القيادة، غير أن السلطات والمجموعات المحلية أن تتمثل بصورة مناسبة. وحيث تفتقر سلطات التعليم الى القدرة أو المشروعية، يمكن التوافق على توكيل القيادة لوكالات مختلفة. ينبغي لمجموعة تنسيق التعليم الموجودة أن تتولى هذه المسؤوليات، أو ينبغي انشاء مجموعة تعليم إذا كان نظام المجموعات مفعلاً لدى اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات. على أي حال، ينبغي أن يشارك ممثل من السلطة التعليمية المعنية دائماً في صنع القرار.

يمكن أن تكون هناك حاجة الى مجموعات التنسيق على المستويين الوطني والمحلي، وفق طبيعة الأزمة. إن أدوار الأعضاء ومسؤولياتهم ينبغي تحديدها في مرجعيات خاصة باللجنة (أنظر أيضاً معيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤ على الصفحة ١١٣).

ينبغي أخذ كل مستويات التعليم وأنواعه في الإعتبار في نشاطات التنسيق، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الإبتدائي والثانوي، وغير النظامي، والتقني، والمهني، والتعليم العالي، وتعليم الكبار.

٢- **حشد الموارد:** هناك أموال كثيرة مطلوبة للتنفيذ الناجح والآني لبرامج التعليم النوعية في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي. ينبغي بذل كل الجهود لضمان مقاربات تمويل جامعة وشفّافة ومنسّقة، بما في ذلك عبر النداءات العاجلة وعمليات النداءات المتكافلة من الأمم المتحدة. في حالات الطوارىء القصوى، يمكن لصندوق الأمم المتحدة المركزي للإستجابة لحالات الطوارىء والصناديق الأخرى للإستجابة للطوارىء توفير التمويل للتعليم. وينبغي تيسير وصول الشركاء المحليين الى الموارد.

ينبغي لترتيبات تمويل حالات الطوارىء أن تأخذ في الإعتبار الظروف والتقاليد الوطنية والإقليمية لسوق اليد العاملة وتفادي وضع سوابق لا يمكن المحافظة عليها. إن تخصيص الموارد ينبغي أن يكون مدروساً بواسطة التحليل السياسي، وتحديداً في حالات النزاع، من أجل تفادي تأجيج الإنقسام. من الضروري وجود سياسة منسّقة لتعويض المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية والمدفوعات والرسوم الأخرى للتعليم. وينبغي لترتيبات تمويل حال الطوارىء أن تتناغم مع الترتيبات الطويلة الأمد (مثل صناديق الإئتمان المتعددة التمويل أو وسائل تمويل التنمية مثل التمويل المجمّع أو التمويل الوطني) من أجل دعم التدخلات المستدامة. ينبغي أيضاً استكشاف التمويل من القطاع الخاص، وخاصة للتعليم والتدريب التقني والمهني (أنظر أيضاً المعيار ٢ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٦٥؛ المعيار ٢ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٩٩؛ المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣؛ الملاحظات الإرشادية لتعويض المعلم من "آيني" والدليل المرجعي للتمويل الخارجي للتعليم، الموجودة في حقيبة أدوات "آيني": www.ineesite.org/toolkig؛ والحد الأدنى لمعايير للتعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، المعيار ٥ للخدمات المالية: التنسيق والشفافية).

٣- **إدارة المعلومات وإدارة المعرفة** تتضمنان:

- تقويم الحاجات والقدرات والتغطية؛
- جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتقاسمها؛
- المراقبة والتقييم؛
- الدروس المستقاة للتجربة المستقبلية المدروسة.

إن أنظمة الإدارة الفاعلة للمعلومات والمعرفة تبني على الأنظمة الوطنية وتعزيزها، بدلاً من تكرارها. من المهم انخراط الشركاء الوطنيين والمحليين، مثل أولئك الذين يعملون على حماية الأطفال، الدعم النفسي - الإجتماعي، السكن، المياه والصرف الصحي، الصحة والتعافي المبكر. ينبغي تصميم وامتلاك أنظمة إدارة المعلومات والمعرفة من السلطات الوطنية والمحلية على المدى الطويل (أنظر أيضاً المعيار ٢ للتحليل الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحتين ٢٤ - ٢٥؛ المعيار ٢ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٢٧؛ المعيار ٣ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٢٩؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ١١٤؛ والحد الأدنى لمعايير التعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، المعيار المشترك ٦: تنسيق الجهود لتأثير أكبر).

٤- **التقويمات المشتركة** لتحديد القدرات والفجوات في الإستجابة التعليمية
ينبغي أن تستخدم وتتبنّى حقيبة الأدوات المشتركة لتقويم حاجات التعليم المشتركة التابعة لمجموعة التعليم العالمية أو أدوات أخرى متفق عليها مسبقاً لتقويم الحاجات. إن التدريب على استخدام هذه الأدوات ينبغي أن يكون مشمولاً في نشاطات التخطيط الرديف والجهوزية. إذا أجرى أفراد معنيون تقويمات للتعليم، ينبغي أن يتقاسموا النتائج والبيانات مع سلطات التعليم ومجموعة التنسيق الأوسع من أجل دعم الإستجابة المنسّقة. في بعض البلدان، يحصل تقويم سريع متعدد القطاعات يتضمن أسئلة حول التعليم في غضون ٤٨ ساعة من بدء حالة الطوارئ. إذا حدث ذلك، يتطلب الأمر تنسيقاً مع قطاعات أخرى مثل الصحة، المياه والصرف الصحي، والسكن (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل على الصفحات ٢٢ - ٢٥).

٥- **المساءلة:** في حين أنه لجميع الأفراد المعنيين تفويضهم الخاص، ينبغي للجميع أن يتفقوا على المساءلة في التنسيق وتقاسم المعلومات. وهذا يعني أن يكونوا شفافين حول جمع المعلومات، واستخدامها لتخطيط العمل المدروس. وحيث تكون هناك فجوات حرجة في استجابة التعليم، تتولى المسؤولية مجموعة التعليم التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أو أي آلية تنسيق أخرى لضمان أن يتعامل الأفراد المعنيون مع هذه الفجوات من أجل تغطية الحاجات الأولوية. يمكن للمراقبة والتقييم المنسقين أن يسهلا المساءلة أمام الناس المتأثرين عبر تقاسم المعلومات علناً في شأن نتائج عمل التعليم. يمكنها أيضاً أن تدعم تطبيق الحد الأدنى لمعايير من "آيني" وما تتضمنه من المبادىء الإنسانية عبر إلقاء الضوء حيث توجد حاجة الى القيام بمزيد من العمل. ينبغي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أن تيسّر وتراقب واجبات السلطات الوطنية في الوفاء بحق السكان المتأثرين بالتعليم (أنظر أيضاً المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ١١٤).

٦- **مقاربة مرتكزة على النتائج** تعني أن كل الأطراف المعنية تعمل لضمان أن استجابة التعليم منسّقة جيداً وتؤدي الى النتائج المتوخاة. إن المراقبة والتقييم المتواصلين لتنسيق استجابات التعليم تسمح بتحديد ومعالجة سريعين للفجوات (أنظر أيضاً المعياران ١ و٢ للتحليل، على الصفحات ٢٨ - ٣١).

المعيار ١ للتحليل: التقويم

تجرى تقويمات تعليم في أوانها لحال الطوارىء وبطريقة شمولية وشفّافة ومشتركة.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- يجرى تقويم أولي سريع للتعليم في أسرع وقت ممكن، مع الأخذ في الإعتبار الأمن والسلامة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يجمع التقويم البيانات المصنفة التي تحدد التصورات المحلية للغاية من التعليم وأهميته، وعوائق الوصول الى التعليم وأولوية الحاجات والنشاطات التعليمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- تحدد القدرات والموارد والإستراتيجيات المحلية للتعلّم والتعليم، قبل حال الطوارىء وأثناءها (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ - ٥).
- يجرى تحليل للسياق لضمان أن استجابات التعليم ملائمة، وذات صلة، وتأخذ في الاعتبار الأخطار والنزاعات الكامنة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- يشارك ممثلون عن السكان المتأثرين في تصميم وتنفيذ جمع البيانات (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ - ٣، ٥ و٧ - ٨).
- يباشر تقويم شامل لحاجات وموارد التعليم للمستويات والأنواع المختلفة من التعليم بمشاركة أطراف معنية رئيسية (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ - ٧).
- تنسّق لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات التقويمات مع قطاعات وأطراف معنية مناسبة أخرى، لتفادي تكرار الجهود (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٦ و٨).

الملاحظات الإرشادية

١- **توقيت التقويمات الأولية** ينبغي أن يأخذ في الإعتبار السلامة والأمن لفريق التقويم والسكان المتأثرين. ينبغي للتقويم أن يحصل في اسرع ما يمكن بعد حال الطوارىء وينبغي أن يقوم كل أنواع التعليم في كل الأماكن المتأثرة، إذا كان ذلك مجدياً. وعقب التقويم الأولي، ينبغي تحديث البيانات دورياً عبر المراقبة والتقييم. وهذا يشمل مراجعة انجازات البرنامج، المعوقات والحاجات التي لم تلب. وحين لا يمكن اجراء تقويم شامل فوراً، يمكن للتقويمات الجزئية أن تجمع المعلومات لدرس عمل فوري.

٢- **التقويمات** ينبغي أن تجمع بيانات مصنفة لدرس استجابة التعليم وتقويم الخطر المستمر من جراء النزاع أو الكارثة.

إن كلمة "مصنفة" تعني أن المعلومات مفروزة الى أجزاء مكونة. وفي هذه الحال، تحلل وفقاً للجنس أو الفئة العمرية. البيانات تحدد القدرات والموارد ومكامن الضعف والفجوات والتحديات التعليمية للمحافظة على حق التعليم لكل الجماعات المتأثرة. إن التقويمات والزيارات الميدانية من مقدمي التعليم والإستجابة الأخرى لحال الطوارىء ينبغي أن تنسق لتفادي استخدام غير الكفوء للموارد والتقويم المفرط لبعض المجموعات السكانية والمواضيع المعينة (أنظر أيضاً المعيار ٢ لمشاركة المجتمع، على الصفحة ٢٨ والمعيار ١ للتنسيق، على الصفحة ٣١).

ينبغي للتقويمات أن تستخدم أقصى المتاح من مصادر المعلومات. وينبغي لجمع المعلومات الأولية أن يكون محدوداً بما هو مطلوب لملء الفجوات في المعرفة ودرس القرارات الحرجة للأطراف المعنية في التعليم. وحيث يقيد الوصول الى التعليم، يمكن استكشاف استراتيجيات بديلة لجمع المعلومات. وهذه قد تتضمن الاتصال بالقادة المحليين وشبكات المجتمع المحلي، وجمع البيانات الثانوية من قطاعات أخرى أو من قواعد البيانات الموجودة قبل الأزمة. البيانات الموجودة قبل الأزمة ستوفر أيضاً مقياساً يمكن على أساسه مقارنة حال الطوارىء.

ينبغي توحيد أدوات جمع البيانات في البلاد لتيسير تنسيق المشاريع ولتقليل الطلب على الأشخاص الذين يوفرون المعلومات. وحيث يمكن، ينبغي تطوير أدوات التقويم والاتفاق عليها من كل الأطراف المعنية قبل حال الطوارىء كجزء من التخطيط للجهوزية. الأدوات ينبغي أن توفر مساحة لمعلومات إضافية تعتبر مهمة من المستجيبين المحليين.

ينبغي لفرق التقويم أن تضم أعضاء من المجتمع المحلي المتأثر. ينبغي أن تكون متوازنة جندرياً من أجل الإستفادة أكثر من التجارب والحاجات والهواجس والقدرات لدى المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية من الجنسين، والأهل وأولياء الأمور. ينبغي التشاور مع السلطات المناسبة.

ينبغي للاعتبارات الأخلاقية، ومنها المبادىء الأساسية للاحترام وعدم التمييز، أن تدعم التقويم. إن جمع المعلومات يمكن أن يعرّض الناس للخطر بسبب حساسية المعلومات أو ببساطة لأنهم قد شاركوا في العملية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل). على الذين يجمعون المعلومات مسؤولية حماية المشاركين ويجب إبلاغهم بالآتي:

- الغاية من جمع تلك البيانات؛
- الحق بعدم المشاركة في عملية جمع البيانات، أو بالإنسحاب في أي وقت من دون عواقب سلبية.
- الحق بالسرية وإغفال الإسم.

(أنظر أيضاً المعيار ٤ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٣٠)

٣- **تحليل السياق**، ومنه تحليل خطر الكارثة والنزاع، يساعد على ضمان أن استجابات التعليم ملائمة، وذات صلة، وتأخذ في الاعتبار ظروف النزاعات والكوارث المحتملة.

إن تحليل الخطر يأخذ في الاعتبار كل مظاهر السياق التي تؤثر على صحة المتعلمين وأمنهم وسلامتهم. وهذا يساعد على ضمان أن التعليم اجراء حمائي بدلاً من أن يكون عامل خطر. إن تحليل الخطر يقوم الأخطار على التعليم، والتي قد تشمل:

- عدم الأمان، سوء الحكم، والفساد؛
- مواضيع الصحة العامة مثل تفشي الأمراض المعدية؛
- عوامل اجتماعية، اقتصادية، مادية وبيئية أخرى، بما فيها الأخطار الصناعية مثل انبعاثات الغاز السام والتسربات الكيميائية.
- أخطار خاصة بالجنس، العمر، الحاجات الخاصة، الخلفية العرقية، وغيرها من العوامل ذات الصلة بالسياق.

إن تحليل النزاع يقوم وجود نزاع عنيف أو خطر ذلك لمحاولة ضمان أن تدخلات التعليم لن تفاقم حالات عدم المساواة أو النزاعات الكامنة. إن هذا أمر ضروري في أوضاع النزاع والكوارث. إن تحليل النزاع يثير أسئلة حول:

- اللاعبين الذين ينخرطون مباشرة أو بصورة غير مباشرة في النزاع، يتأثرون أو عرضة للتأثر بالنزاع؛
- أسباب النزاع الحالي أو المحتمل والعوامل التي تساهم في المظالم؛
- التفاعل بين اللاعبين، وبينهم الأطراف المعنية في التعليم، وقضايا النزاع.

غالباً ما تكون تحليلات النزاع لمناطق أو لبلدان محددة متوافرة في منظمات الأبحاث. قد تكون هناك حاجة لإعادة نظر من منظور التعليم. إذا كانت التحليلات الحالية غير متوافرة أو غير قابلة للتطبيق، يمكن إجراء تحليل للنزاع بواسطة ورشات عمل في المنطقة المتأثرة أو عبر دراسة مكتب. ينبغي للأطراف المعنية في التعليم أن تناصر الوكالات المناسبة لتقوم بتحليلات شاملة للنزاع، ومنها المعلومات الخاصة بالتعليم، وتقاسم النتائج مع كل الأطراف المهتمة.

إن تقرير تحليل الخطر يقترح استراتيجيات لإدارة الأخطار الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، بما في ذلك النزاع. ويمكن للاستراتيجيات أن تتضمن الوقاية، التخفيف، الجهوزية، الاستجابة، إعادة البناء، وإعادة التأهيل. مثلاً، يمكن أن يطلب من المدارس أو مساحات التعليم أن يكون لديها خطط بديلة وخطط أمنية لمنع حالات الطوارىء وتخفيفها والاستجابة لها. كذلك يمكنها تحضير خريطة أخطار تظهر التهديدات المحتملة وتسلط الضوء على العوامل التي تؤثر على هشاشة المتعلم وتكيفه.

يُستكمل تحليل الخطر بتقويم تكيف المجتمع المحلي وجهود التكيف المحلية، بما في ذلك الموارد والقدرات. إن المعرفة والمهارات والقدرات لتخفيف الكوارث، الجهوزية، والتعافي يجري تقويمها قبل حال الطوارىء وبعدها، إذا أمكن، عبر نشاطات الجهوزية والتخفيف (أنظر أيضاً المستوى ١ لمشاركة المجتمع، الملاحظات الإرشادية ١ - ٤ على الصفحات ٢٢ - ٢٥؛ المعيار ٢ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٣٠؛ المعيار ٢ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحة ٦٦؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ٢ و٤ على الصفحتين ١١٢ - ١١٣؛ المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ٣ و٥ على الصفحتين ١١٤ - ١٣٣).

٤- **صحة البيانات وقواعد تحليل البيانات:** إن تحليلات البيانات ينبغي أن يفيد بوضوح عن:

- المؤشرات؛
- مصادر البيانات؛
- قواعد جمعها؛
- جامعي البيانات؛
- إجراءات تحليل البيانات.

حيث تكون ثمة أخطار أمنية لجامعي البيانات، ينبغي ذكر أنواع المنظمات المنخرطة في جمع البيانات وليس أسماء الأفراد ممن جمعوا البيانات. كذلك تنبغي ملاحظة القيود على جمع البيانات أو اجراء التحاليل مما قد تؤثر على دقة النتائج، أو على صلتها بأوضاع أخرى. مثلاً، إن البيانات قد تصير غير موثوقة بسبب مستجيبين يضخمون عدد الملتحقين أو الحاضرين لزيادة المخصصات الواردة أو لتفادي اللوم. كذلك تنبغي الملاحظة إذا لم يجر التعامل مع مجموعات أو مواضيع محددة بوسطة البرامج وأنظمة المراقبة.

من أجل التقليل من الانحياز، ينبغي استقاء المعلومات من مصادر عديدة ومقارنتها. هذه التقنية تعزز صحة البيانات. ينبغي التشاور مع المجموعات الأكثر تأثراً، وبينهم الأطفال والشباب الذكور والإناث، قبل استخلاص النتائج. إن التصورات والمعرفة المحلية ينبغي أن تكون مركزية للتحليل لتفادي استجابة إنسانية قائمة على التصورات والأولويات للناس من الخارج (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٥- **المشاركون في التقويمات** ينبغي أن يضموا سلطات التعليم وممثلي الجماعات المتأثرة، بما في ذلك المجموعات الهشة. إن مشاركة هذه المجموعات في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإدارتها ونشرها، يمكن أن تكون محدودة بسبب ظروف صعبة خلال التقويم الأولي. ينبغي أن تزداد كلما صار السياق أكثر استقراراً. التقويمات ينبغي أن تيسّر الإتصال في كل لغات المجتمع المحلي، ومنها استخدام لغة الإشارة ولغة البرايل للمكفوفين، حيث يدعو الأمر (أنظر أيضاً، المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٦- **التعاون ضمن قطاع التعليم ومع قطاعات أخرى** أمر حرج في زيادة النوعية والشمولية والفائدة من التقويمات. ينبغي للأطر المعنية بالتعليم أن تُوائِم تقويمات الحاجات عبر إجراء تقويمات مشتركة أو عبر تنسيق التقويمات لتفادي تكرارها من الوكالات المختلفة. إن التقويمات المنسّقة تنتج أدلة أقوى على أثر حالات الطوارىء وتسهّل الاستجابات المتماسكة. تحسّن مساءلة الأطراف المعنية الإنسانية عبر تشجيعها على تقاسم المعلومات (أنظر ايضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٢).

ينبغي لقطاع التعليم أن يعمل مع القطاعات الأخرى لدرس استجابة التعليم في شأن بالتهديدات، الأخطار، وتوافر الخدمات. قد يشمل هذا العمل مع:

- قطاع الصحة للحصول على بيانات عن علم الأوبئة ومعلومات حول تهديدات الأوبئة والتعلم عن خدمات الصحة الاساسية المتوافرة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشري، والوقاية، والعلاج، والرعاية، والدعم؛
- قطاع الحماية للتعلم عن الأخطار المتعلقة بالعنف الجنسي والمبني على الجندر، والأيتام والسكان الآخرون المتصفون بالهشاشة ضمن المجتمع المحلي؛ العوائق أمام التعليم؛ وخدمات الدعم الاجتماعية والنفسية - الإجتماعية المتوافرة.
- قطاع التغذية للتعلم عن خدمات التغذية المرتكز على المدرسة، وتلك المرتكزة على المجتمع المحلي وغير ذلك.
- قطاعا السكن وإدارة المخيمات للتنسيق حول الأماكن الملائمة والآمنة، وحول إعمار/إعادة إعمار مرافق التعلّم والترفيه والوصول إليها، وتوفير المواد غير الغذائية اللازمة لمرافق المدرسة.
- قطاع المياه والصرف الصحي لضمان امدادات مياه وصرف صحي موثوقة فعّالة في مواقع التعليم؛
- القطاع اللوجستي لتنظيم المشتريات وتوصيل الكتب واللوازم الأخرى.

(أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظات الإرشادية ١ و٣ - ٤ على الصفحات ٣١ - ٣٣ والمعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ١١٢).

٧- **الحاجات التعليمية والنفسية - الإجتماعية:** البيانات المصنفة حول التعليم والحاجات والموارد النفسية - الإجتماعية ينبغي أن تجمع في تقويمات عامة للحاجات. إن أعضاء فريق التقويم مع المعرفة المحلية يمكن أن يدعموا هذه المظاهر من التقويمات. ينبغي للوكالات أن تخصص موارد وموظفين وقدرة تنظيمية للقيام بذلك.

٨- **نتائج التقويم** ينبغي أن تتاح في أسرع ما يمكن لتخطيط نشاطات التعليم. ينبغي تقاسم بيانات ما قبل الأزمة وتقويمات ما بعد الأزمة التي تحدد الموارد وحاجات التعليم و/أو الإنتهاكات أو الوفاء بحقوق التعليم من سلطات التعليم والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية والمجتمع المحلي.

إن سلطات التعليم على المستوى المحلي أو الوطني ينبغي أن تنسق تقاسم نتائج التقويم. إذا كانت السلطات هذه تفتقر الى القدرة على فعل ذلك، يمكن للاعب قيادي دولي، مثل لجنة تنسيق قطاع التعليم أو مجموعة التعليم، أن يدير تلك العملية. ينبغي ما أمكن توحيد عرض البيانات في نتائج التقويم لكي يمكن استخدام المعلومات بسهولة (أنظر المعيار ١ للتنسيق، على الصفحة ٣١).

المعيار ٢ للتحليل: استراتيجيات الاستجابة

تشمل استراتيجيات الاستجابة التعليمية الجامعة وصفاً واضحاً للسياق والمعوقات الحق بالتعليم والاستراتيجيات لتخطي تلك المعوقات.

الخطوات الرئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- إن استراتيجيات الاستجابة تعكس نتائج التقويم بدقة (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢).
- إن استجابات التعليم تلبي تدريجياً حاجات السكان المتأثرين الى التعليم الجامع والنوعي (أنظر الملاحظات الإرشادية ١، ٥ و٨).
- إن استراتيجيات الاستجابة تصمم وتنفذ بطرق لا تسبب الإذى للمجتمع المحلي أو لمقدمي الخدمات ولا تفاقم أثر حال الطوارىء (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٣ و٧).
- إن المعلومات التي جمعت من التقويم الأولي وتحليل السياق تحدث دورياً ببيانات جديدة لدرس استجابات التعليم المتواصلة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- إن استراتيجيات الاستجابة تتضمن تنمية القدرة لدعم سلطات التعليم وأعضاء المجتمع المحلي لإجراء تقويمات وتطبيق نشاطات استجابة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- إن استجابات التعليم تكمل برامج التعليم الوطنية وتتواءم معها (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٦ و٨).
- إن البيانات الأولية تجمع منهجياً عند بداية البرنامج (أنظر الملاحظة الإرشادية ٩).

الملاحظات الإرشادية

١- **استراتيجيات الاستجابة:** يجب على الأطراف المعنية بالتعليم أن تستثمر في تحليل وتفسير معمّقين لبيانات التقويم لضمان أن استراتيجياتهم للاستجابة ترتكز على نتائج رئيسية وأولويات أساسية كشفها التقويم. هذا ما يبعد خطر أن تؤكد نتائج التقويم الأفكار المكونة أصلاً عن استجابات البرنامج.

إن استراتيجيات الاستجابة ينبغي أن تُظهر الدور القيادي لسلطات التعليم والتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى. مثلاً، إن مستويات نفقات التعليم لمكونات مثل أجر المعلم والتجهيزات، ينبغي أن تتواءم عبر المنظمات، مع الأخذ في الاعتبار الإستدامة الطويلة الأمد لمستويات الإنفاق.

إن استراتيجيات الاستجابة ينبغي أن تستند الى خطط رديفة مناسبة حيث توجد وينبغي أن تطور بالمشاركة الفعّالة للمجتمع المحلي. ينبغي أن تشير الى المستويات والأنواع المختلفة من التعليم، وعي الأخطار والمجازفات، وما إذا كانت الوكالات الأخرى تدعم نشاطات التعليم. إن الموازنات ينبغي أن توفر نشاطات التعليم الجوهرية، بما في ذلك جمع البيانات الأولية والتقويمات (أنظر أيضاً المعيار ١ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٢٢).

ينبغي أن يكون هناك تحليل للمعوقات، بما في ذلك المعوقات الجندرية، أمام الوصول الى كل مستويات التعليم وأنواعه والنشاطات من أجل معالجة تلك المعوقات. ينبغي التحلي بالمرونة قدر المستطاع لتوفير تعليم جامع وللاستجابة للطلب المتزايد على التعليم.

٢- **بناء القدرات لجمع البيانات والتحليل:** إن استراتيجيات الاستجابة ينبغي أن تشمل بناء القدرات، بما في ذلك لموظفي سلطة التعليم وأعضاء المجتمع المحلي. يمكن للشباب من أعضاء المجتمع المحلي خصوصاً أن ينخرطوا في جمع البيانات والتحليل، وفي المراقبة والتقييم. من المهم أن يكون التوظيف متوازناً جندرياً لضمان شمولية وفعالية جمع بيانات التقويم وتحليلها (أنظر المعيار ٣ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٥، المعيار ٤ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٤٩).

٣- **"غير مؤذ"**: إن استجابة التعليم في حالات الطوارىء تنطوي على نقل للموارد مثل التدريب والوظائف والإمدادات والطعام الى بيئات غالباً ما تكون نادرة الموارد. إن هذه الموارد تمثل عادة السلطة والثروة. يمكنها أن تصير عنصراً للنزاع أو تفاقم التهميش أو التمييز داخل المجتمعات المحلية. في حال النزاع، يمكن أن يحاول بعض الناس السيطرة على تلك الموارد واستعمالها لدعم جانبهم، أو لإضعاف الجانب الآخر أو لتحقيق ربح شخصي. إذا حصل ذلك، يمكن لاستجابات التعليم أن تسبب أذى. ينبغي بذل الجهود للحيلولة دون ذلك، استناداً الى فهم الخطر وتحليل النزاع (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧).

إن نقل الموارد وعملية اجراء استجابات التعليم الطارئة يمكن أيضاً أن تقوي القدرات المحلية من أجل السلام. النشاطات يمكن أن تخفف الإنقسامات ومصادر التوتر التي أدت الى نزاع مدمر بواسطة بناء أو انشاء صلات يمكن أن تصل الجماعات المحلية بعضها ببعض. على سبيل المثال، إن برامج تدريب المعلمين يمكن أن توحد المعلمين في مصلحتهم المهنية العابرة للإنقسامات العرقية. يمكن تشجيع المزيد من العلاقات المنصفة في المجتمع المحلي من خلال دمج المجموعات المهمشة السابقة.

٤- **تحديث استراتيجيات الاستجابة:** ينبغي للأطراف المعنية بالتعليم أن تراجع وتحدث دورياً استراتيجياتها للاستجابة أثناء حالات الطوارىء، وصولاً الى التعافي والنمو. ينبغي أن تبرهن الانجازات التي حققتها حتى الآن، والتغييرات في حالة الطوارىء والوضع الأمني، والتغييرات المتزامنة في الإستراتيجية. ينبغي أن تكون هناك تقديرات راهنة للحاجات والحقوق التي لم تلب والتغييرات المناسبة في الاستراتيجية لتلبية تلك الحاجات. التدخلات ينبغي أن تشجع التحسينات التقدمية في النوعية والشمولية والتغطية والاستدامة، والملكية المشتركة.

٥- **استجابة المانحين:** ينبغي للمانحين أن يراجعوا دورياً كلاً من نوعية وتغطية استجابة التعليم في حالة الطوارىء لضمان تلبية الحد الأدنى لنوعية التعليم والوصول اليه. ينبغي إيلاء عناية خاصة بالتحاق المتعلمين من مجموعات هشة بالمدارس وبقائهم فيها، سعياً الى وصول متساو الى مجموعة من الفرص التعليمية في الأماكن المتأثرة بحال الطوارىء. إن "الوصول المتساوي" الى التعليم يشير الى المساواة في الفرص بين المتعلمين الأطفال والشباب والكبار من الجنسين، وخاصة اولئك المهمشين بسبب العرق أو اللغة أو الحاجات الخاصة. إن تمويل استجابة التعليم ينبغي أن يعطى أولوية متساوية مثل استجابات المياه والطعام والسكن والصحة لضمان توفير التعليم للنازحين. وهذا يشمل المجتمعات المحلية التي تستضيف لاجئين أو نازحين. إن التمويل المناسب أساسي للحفاظ على حق التعليم للجميع. ينبغي للبرامج ألا تقتصر على دورات التمويل القصيرة الأمد وينبغي أن تتواصل حتى مرحلة التعافي (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧ في الأسفل، المعيار ١ للوصول على التعليم والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ٢-١ على الصفحتين ٣٦-٣٥، والدليل المرجعي للتمويل الخارجي للتعليم من الآيني، المتوافر في حقيبة أدوات "آيني" **www.ineesite.org/kit**

٦- **تعزيز البرامج الوطنية:** ينبغي لاستجابات التعليم في حالات الطوارىء أن تتناغم مع وأن يقوى برامج التعليم الوطنية، بما فيها تنمية الطفولة المبكرة والبرامج المهنية والمعيشية. وهذا يشمل تخطيط التعليم الوطني والمحلي، والإدارة والتنظيم، فضلاً عن البنية التحتية المادية ودعم المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة. ينبغي لاستجابات التعليم في حالات الطوارىء أن تعمل مع سلطات التعليم لبناء نظام أفضل للمستقبل، ولتقوية نظام تعليم جامع لكل الأطفال، مثل أولئك ذوي الحاجات الخاصة ومن مجموعات الأقليات (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، على الصفحة ١٠٤، المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٧- **جهوزية الاستجابة الطارئة وخفض خطر الكوارث:** إن وكالات التنمية والمانحين ينبغي أن يشجعوا ويدعموا نشاطات خفض خطر الكوارث والجهوزية للاستجابة الطارئة كإجراءات وقائية وخلال التعافي بعد الأزمة. إن الإستثمار في خفض خطر الكوارث والجهوزية يمكن أن يكون فعالاً لجهة التكاليف وكفوءاً لأنه يمكن أن يساهم في تخطيط وتنسيق واستجابة أفضل من سلطات التعليم والشركاء. إن الاستثمار في خفض خطر الكوارث والجهوزية يمكن أن يعني أيضاً أن استثماراً أقل يمكن أن يكون مطلوباً خلال حالات الطوارئ.

٨- **تخطي معوقات تفويضات المنظمات:** إن المنظمات الإنسانية التي لديها تفويضات محددة - مثل الأطفال، أو التعليم الإبتدائي، أو اللاجئين - ينبغي أن تضمن أن استجاباتها التعليمية تُكمل تلك التي لسلطات التعليم والأطراف الأخرى المعنية في التعليم. ينبغي لاستراتيجيات التعليم الكلية أن تغطي:

- تنمية الطفولة المبكرة؛
- التعليم الإبتدائي الجامع؛
- حاجات الشباب، بما في ذلك التعليم الثانوي، التعليم العالي، والتعليم المهني؛
- تعليم الكبار؛
- تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة.

إن الاستراتيجيات للمتعلمين الكبار ينبغي أن تشمل برامج التعليم غير النظامي لمحو أمية القراءة والكتابة والحساب، وتنمية المهارات الحياتية، وزيادة الوعي حول السلامة والأمن، مثل الوعي حول الألغام الأرضية. إن التطوير التعليمي في المناطق التي تستقبل عائدين ينبغي أن يشمل توفيرات للدعم الطويل الأمد مثل صفوف اللحاق بالركب والتدريب المهني (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، على الصفحة ٣١، المعياران ١ - ٢ للتعليم والتعلّم على الصفحات ٧٧ - ٨٦).

٩- **جمع البيانات الأولية:** "البيانات الأولية" تشير الى المعلومات التي جمعت من السكان المستهدفين قبل البدء في نشاطات تعليم جديدة. تساعد موظفي البرنامج على فهم وضع التعليم وتستخدم لتشكيل أساس للمقارنة مع المعلومات التي ستجمع لاحقاً، خلال المراقبة والتقييم. ينبغي للبيانات الأولية أن تجمع منهجياً. والأمثلة على ذلك تتضمن البيانات السكانية المصنفة، معدلات الحضور المدرسي، ونسب التلاميذ لكل معلم. يمكن للبيانات أن تكون محددة بتدخل ما. مثلاً، إذا كانت النية من البرنامج تحسين حضور الفتيات الى المدرسة، ستكون هناك حاجة أولية لمعرفة معدلات حضور الفتيات قبل بدء البرنامج.

المعيار ٣ للتحليل: المراقبة

اجراء المراقبة الدورية لنشاطات استجابة التعليم وتطور الحاجات التعلميّة للسكان المتأثرين.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- هناك أنظمة فعّالة للمراقبة الدورية لنشاطات استجابة التعليم في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تراقب نشاطات استجابة التعليم لضمان سلامة وأمن جميع المتعلمين، المعلمين، وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يستشار الأشخاص الأكثر عرضة، ويدربون على قواعد جمع البيانات، وينخرطون في نشاطات المراقبة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- تجمع البيانات المصنفة منهجياً ودورياً لدرس استجابات التعليم (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤).
- تحلل بيانات التعليم ويجري تقاسمها في فترات زمنية دورية مع كل الأطراف المعنية، وخاصة المجتمعات المحلية المتأثرة والمجموعات الهشّة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ - ٤).

الملاحظات الإرشادية

١- **المراقبة** تقيس ما إذا كانت البرامج تلبي الحاجات التعليمية المتغيّرة للسكّان وكيف يستجيبون للسياق المتنامي. إنها:

- تضمن أن التدخلات مناسبة ومتجاوبة؛
- تحدد إمكانات التحسين؛
- تساهم في التخفيف من النزاع وخفض خطر الكوارث؛
- تشجع المساءلة.

إن آثار برامج التعليم المخططة وغير المخططة ينبغي مراقبتها لضمان أنها لا تزيد من التهميش أو التمييز أو النزاع أو الأخطار الطبيعية عن غير قصد. يمكن لزيارات المراقبة غير المعلنة مسبقاً أن تحسّن صلاحية بيانات المراقبة.

إن تصميم المراقبة سيقرر كيف تجمع عادة الأنواع المختلفة من البيانات، وفقاً للحاجة، والموارد المطلوبة لجمع البيانات ومعالجتها. يمكن جمع أنواع عدة من البيانات من المدارس وبرامج التعليم الأخرى على أساس العينة، مما يعطي مؤشرات سريعة للحاجات والمشكلات. هذه المعلومات يمكن أن تشمل:

- بيانات مصنفة حول الالتحاق المدرسة والتسرب منها؛
- ما إذا كان التلاميذ يأكلون قبل الحضور الى المدرسة؛
- توافر الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلّم.

إن مراقبة الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس وأسباب عدم التحاقهم أو حضورهم يمكن أن تجرى من خلال زيارات لعينات عشوائية صغيرة من الأسر. خلال المراقبة، من المهم الإصغاء مباشرة لأصوات النساء والمجموعات الهشّة. إذا كانت البيانات حول العرق أو المجموعات الاجتماعية الأخرى فائقة الحساسية أو صعبة الجمع على أساس شامل، يمكن لمسوح العينات ورد الفعل النوعي، مثل الأحاديث غير الرسمية، أن تشير الى مشاكل خاصة بمجموعات محددة.

إن أنظمة المراقبة والإفادة ضرورية للانتهاكات ضد سلامة المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية ورفاهيتهم، ولحال البنية التحتية للتعليم. يكون هذا مهم تحديداً حيث يوجد خطر من هجوم مسلح، خطف، تجنيد للأطفال في قوات مسلحة وجماعات مسلحة، عنف على أساس جندري، أو كوارث طبيعية. لهذا الجانب من المراقبة، يمكن للأطراف المعنية في التعليم أن تحتاج الى تواصل مع السلطات المحلية والوطنية أو وكالات الأمم المتحدة أو غير الحكومية من أجل الأمن والعدالة والحماية وحقوق الإنسان. من المهم أن في الإعتبار حساسية المعلومات المبلّغ عنها.

إن النشاطات الجارية لاستجابة التعليم ينبغي أن تعدل إذا اضطر الأمر، وفقاً لنتائج المراقبة.

٢- **الأشخاص المشاركون في المراقبة** يجب أن يتمكنوا من جمع معلومات من كل المجموعات في السكان المتأثرين بأسلوب بطريقة حساسة ثقافياً. من المهم أن يكون الفريق متوازناً جندرياً، وطليقاً في اللغة (اللغات) المحلية، ومدرّباً على جمع البيانات. إن التجارب المحلية يمكن أن تتطلب التشاور مع مجموعات النساء أو الأقلية على حدة من أفراد موثوقين. إن ممثلي المجتمع المحلي المتأثر، وبينهم الشباب، ينبغي أن يشاركوا في أبكر ما يمكن في مراقبة فعالية برامج التعليم التي تؤثر مباشرة على حياتهم. هذا مهم تحديداً في برامج التعليم غير النظامي لمجموعات محددة، مثل الفتيات المراهقات أو المتعلمين ذوي الحاجات الخاصة (أنظر أيضاً المعيار ٢ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٢، والمعيار ٤ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٤٩).

٣- **نظام لإدارة معلومات التعليم**، تديره طبيعياً السلطات الوطنية، يجمع بيانات التعليم ويحللها. إذا كان هناك نظام إدارة معلومات التعليم من أجل السياق، يمكن أن يكون تعطل من جراء حال الطوارىء أو قد يحتاج الى تحديث. إن تطوير أو إعادة تأهيل نظام وطني لإدارة معلومات التعليم أو ما يساويه يمكن أن يتطلب بناء قدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. إن بناء القدرات يساعد الناس المعنيين على جمع المعلومات المتوافرة وإدارتها وتفسيرها واستخدامها وتقاسمها. ينبغي أن تبدأ في أبكر ما يمكن، بهدف الحصول على نظام يعمل، مثالياً ضمن هيئة حكومية، عند مرحلة التعافي (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٢؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٦٨؛ والمعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

إن برامج الكومبيوتر والأجهزة المتطابقة لنظام إدارة معلومات التعليم جوهرية. إن مكاتب التعليم الوطنية والمحلية وغيرها من قطاعات التعليم الفرعية، مثل معاهد التدريب الوطنية، ينبغي أن يكون لديها تجهيز متطابق لتيسير تبادل المعلومات. إن الهواتف النقالة المجهزة ببرامج خاصة يمكن أن تحسن جمع المعلومات، لكن الإفتقار الى التكنولوجيا ينبغي ألا يحول دون جمع البيانات من المناطق التي تنقصها الموارد.

٤- **مراقبة المتعلمين** ينبغي أن تحصل حين يمكن أثناء تعلمهم وبعد أن يكملوا أو يغادروا المقرر. يمكن للمراقبة عبر التقويمات الكمية والنوعية أن تغطي، على سبيل المثال:

- التنمية الجسدية الإجمالية والناعمة، والتنمية الإدراكية والاجتماعية - العاطفية عند الأطفال الصغار؛
- إستدامة مهارات القراءة والكتابة والحساب؛
- معرفة مهارات حياتية رئيسية وتطبيقها؛
- الوصول الى مواد القراءة لما بعد محو الأمية.

في التعليم المهني، ينبغي للمراقبة أن تتابع فرص التوظيف للمتعلمين. إن مراقبة المتعلمين بعد البرنامج توفر ردود فعل قيمة لتصميم البرنامج (أنظر أيضاً المعيار ٤ للتعليم والتعلّم، على الصفحة ٨٥، والحد الأدنى لمعايير للتعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، معيار ايجاد فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

المعيار ٤ للتحليل: التقييم

إن التقييمات المنهجية والنزيهة تحسّن نشاطات الاستجابة التعليمية وتعزز المساءلة.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- إن التقييمات الدورية لنشاطات استجابة التعليم تنتج بيانات موثوقة وشفّافة وتبلغ عن نشاطات تعليم مستقبلية (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢).
- إن كل الأطراف المعنية، بما فيها ممثلو المجتمع المحلي المتأثر وسلطات التعليم، تنخرط في نشاطات التقييم (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٣).
- إن الدروس والتجارب الجيدة يجري تقاسمها على نطاق واسع لدرس المناصرة المستقبلية والبرامج والسياسات (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).

الملاحظات الإرشادية

١- **التمييز بين المراقبة والتقييم**: إن المراقبة والتقييم أساسيان لتحقيق أهداف وغايات برامج التعليم. المراقبة عملية متواصلة تقيس دورياً التقدم نحو أهداف وغايات برامج التعليم. تتيح لموظفي برنامج التعليم اجراء تغييرات خلال البرنامج أو دورة المشروع لضمان بقائهم على السكة الصحيحة لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.

التقييم أقل وتيرة، يجري عادة في منتصف أو في نهاية البرنامج أو دورة المشروع وتقوم به أطراف خارجية أو مستقلة. يقيس النتائج ويقيم ما إذا كانت النتائج المتوخاة قد أحرزت. التقييمات يمكن أيضاً أن تتعامل مع ما إذا كانت النشاطات ذات صلة بالأولويات المقررة، والسياسات والصكوك القانونية، وما إذا كانت البرامج نفذت بطريقة فعّالة.

٢- **تقييمات نشاطات استجابة التعليم** ينبغي أن تستخدم مقاربات وقواعد تنتج أدلة موثوقة وفي وقتها عن نتائج البرنامج وآثاره التي يمكن أن تعلم عن العمل المستقبلي. "الأثر" هو التغيير القابل للقياس والذي سببه البرنامج في حياة الناس. إن كِلا البيانات النوعية والكميّة المصنفة بحسب الجنس والعمر مهمة. البيانات الكميّة تكون عن الأشياء التي يمكن عدّها. تقيس نتائج مثل الإلتحاق بالمدرسة، الحضور، التسرب المدرسي، والاجازات.

البيانات النوعية تكون عن الأشياء التي لا يمكن قياسها بالأرقام. تساعد على فهم العمليات وتفسير النتائج. تتضمن الأمثلة عن البيانات النوعية معلومات عما يحصل في المدارس أو أماكن التعلّم الأخرى، وأسباب معدلات الالتحاق بالمدرسة، والحضور، والتسرب المدرسي (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحتين ٣٥ - ٣٦، المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٢).

٣- **بناء القدرات عبر التقييم:** ينبغي لموازنة التقييم أن تغطي ورشات عمل تنمية قدرات للأطراف المعنية ذات الصلة، بما في ذلك سلطات التعليم، ممثلو المجتمع المحلي، والمتعلمون. يمكن لهؤلاء أن يقدموا التقييم ويشرحوه، وأن يطوروا خطط تقييم بطريقة مشتركة وشفّافة، وأن يسمحوا للأطراف المعنية بمراجعة وتفسير النتائج سوية. ينبغي للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن يشاركوا في عملية التقييم لتحسين دقة جمع المعلومات ودعم تطوير توصيات يمكن تطبيقها واقعياً. مثلاً، يمكن للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن يضيفوا تبصّراتهم الى الصعوبات العملية الناجمة عن التوصيات المقترحة (أنظر أيضاً المعيار ٢ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٢؛ المعيار ٣ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٢٩؛ المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٤- **تقاسم نتائج التقييم والدروس المستقاة:** إن النتائج الرئيسية في تقارير التقييم، وبخاصة التوصيات والدروس المستقاة، ينبغي تقاسمها في شكل مفهوم من الجميع، بما في ذلك أعضاء المجتمع المحلي. ينبغي أن يفيدوا العملَ المستقبَلي. إن البيانات الحساسة يجب التعامل معها بحذر لتفادي مفاقمة حال الطوارىء أو النزاع، و/أو لتفادي تعريض المخبرين الذين ساهموا بمعلومات حسّاسة أو مغفلة المصدر للخطر (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظتان الإرشاديتان ٣ و٥ على الصفحتين ٣٢ - ٣٣، المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات "آيني" على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات "آيني"
↳ الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"
↳ أدوات التنفيذ
↳ المعايير المؤسسية

٢

الوصول الى التعليم وبيئة التعلم

المعايير المؤسسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
الوصول الى التعليم وبيئة التعلم
المعيار ١:
الوصول المتكافىء الى التعليم
جميع الأفراد لديهم وصول الى فرص تعليم نوعي وذات صلة
المعيار ٢:
الحماية والرفاهية
بيئات التعلم آمنة وسليمة وتشجع الحماية والرفاهية النفسية - الاجتماعية للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية.
المعيار ٣:
المرافق والخدمات
مرافق التعليم تشجع سلامة ورفاهية المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، وتتصل بخدمات الصحة والتغذية والحماية والخدمات النفسية - الإجتماعية.

خلال أوقات الأزمات، غالباً ما يصير الوصول الى التعليم، وهو حق ومورد حيويان، محدوداً للغاية. يلعب التعليم دوراً مهماً في مساعدة الجماعات المتأثرة في التكيّف مع وضعهم وايجاد حال من الاستقرار في حياتهم. يمكن للتعليم أن يوفر معرفة منقذة للحياة ومهارات للبقاء، ويمكنه أن يقدم فرصاً للتغيير والتي قد تحسّن من إنصاف ونوعية التعليم.

غالباً ما يكون تنظيم نشاطات تعليم خلال حالات الطوارىء ووصولاً الى التعافي أمراً أكثر تعقيداً من الحالات العادية. هناك خطر من ألا تستفيد المجموعات الهشّة الجديدة من التعليم، أو من أن ادخال أنماط الخطر والاستثناء السابقة في استجابة التعليم. تقع مسؤولية ضمان أن لكل الأفراد وصول الى تعليم ذات صلة وجيد في بيئات تعلميّة آمنة على عاتق السلطات الوطنية، والمجتمعات والمنظمات الإنسانية. يشجع هذا الحماية الجسدية والرفاهية النفسية - الإجتماعية للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية.

غالباً ما يتعرض المتعلمون، والمعلمون، وغيرهم من الهيئة التعليمية لأخطار جسدية ونفسية - إجتماعية في طريقهم من والى مرافق التعليم وداخل بيئة التعلّم. يمكن لبرامج التعليم في حالات الطوارىء ووصولاً الى التعافي أن تؤمن الحماية الجسدية والنفسية - الإجتماعية. ينبغي أن تكون مرافق التعليم المؤقتة والدائمة، بما في ذلك المدارس ومساحات التعليم والمساحات الصديقة للطفل، قادرة على جبه كل الأخطار المحتملة، من حيث الموقع، والتصميم، وطريقة البناء. ينبغي أن تكون سهلة المنال لجميع المستهدفين بها.

تضمن مرافق التعليم الأكثر أماناً استمرارية التعليم، وتقلل من فرص تعطيل التعليم والتعلّم. يمكن أن تصبح المرافق مراكز لنشاطات المجتمع وتؤمن الخدمات الضرورية للحد من الفقر، والأمية، والأمراض. عندما يكون التعليم غير متساوي قبل حالة الطوارىء، فإن إعادة الإعمار من أجل تعليم آمن ومتساوي قد يكون مساهمة مهمة في بناء السلام.

لا ينبغي حرمان أي فرد من الحق في الوصول الى التعليم وفرص التعليم بسبب التمييز. ينبغي على البرامج أن تؤمن خدمات تعليم رسمي وغير رسمي لملاقاة حقوق التعليم وللحد من معوقات الوصول الى التعليم. يجب على كل مقدّمي خدمات التعليم أن يتنبهوا الى التمييز المبني على أساس الجنس بشكل خاص والى الأخطار المختلفة التي تهدد الفتيات والفتيان. من الضروري اتخاذ خطوات لمعالجة هذه الأخطار. قد يحصل تمييز نتيجة لأسباب عديدة، مثلاً، الأقساط المدرسية، المعوقات اللغوية والجسدية، والتي من الممكن أن تستثني بعض المجموعات.

الوصول الى التعليم والبيئة التعلّمية. المعيار ١ للوصول الى التعليم والبيئة التعلّمية

لدى جميع الأفراد وصول الى فرص تعليم نوعي وذات صلة

الخطوات الرئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- لا يحرم أي فرد أو مجموعة اجتماعية من الوصول الى التعليم وفرص التعلّم بسبب التمييز (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يمكن الجميع الوصول الى مرافق وأماكن التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تزال كل عوائق الإلتحاق، مثل الإفتقار الى الوثائق والمتطلبات الأخرى (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢ و٤).
- توفر تدريجاً مجموعة مرنة، نظامية وغير نظامية من فرص التعليم للسكان المتأثرين لتلبية حاجاتهم التعليمية (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ - ٥).
- عبر التوعية والتدريب، تصير المجتمعات المحلية أكثر انخراطاً في ضمان حقوق جميع الأطفال والشباب والكبار بتعليم نوعي وذات صلة (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٦ - ٧).
- تتوافر الموارد الكافية وتضمن الإستمرارية والإنصاف والنوعية لنشاطات التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).
- يحظى المتعلمون بفرصة الدخول أو إعادة الدخول الى نظام التعليم النظامي في أسرع ما يمكن بعد التعطيل الناجم عن حال الطوارىء (أنظر الملاحظة الإرشادية ٩).
- يعترف ببرنامج التعليم في سياقات اللاجئين من سلطات التعليم المحلية ذات الصلة ومن البلد الأصلي.
- لا تؤثر خدمات التعليم للجماعات المتأثرة بالكوارث سلباً على الجماعات المضيفة.

الملاحظات الإرشادية

١- **التمييز** يشمل المعوقات التي يفرضها الجنس، العمر، الحاجات الخاصة، حال الإصابة بفيروس "أتش آي في"، الجنسية، العرق، السلالة، القبيلة، العشيرة، الطائفة، الدين، اللغة، الثقافة، الانتماء السياسي، الميل الجنسي، الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية، الموقع الجغرافي أو حاجات التعليم المحددة. يمكن للتمييز أن يكون عن قصد، ويمكن أن يكون نتيجة غير مقصودة لبنى تحتية لا يمكن الوصول اليها بالنسبة الى أناس من ذوي الحاجات الخاصة، أو بسبب سياسات وممارسات لا تدعم مشاركة المتعلمين. إن الأمثلة على التمييز تشمل منع الفتيات الحوامل أو المتعلمين المصابين بفيروس نقص المناعه المكتسبه الايدز من ارتياد المدرسة وتكاليف الأقساط المدرسية والزي المدرسي والكتب واللوازم.

يمكن أن يكون لبعض الأفراد أو المجموعات صعوبة في الوصول الى التعليم في حال طوارىء. يمكن أن يصير البعض أكثر هشاشة كنتيجة لحالات الطوارىء والنزوح. يمكن أن تشمل هذه المجموعات:

- الأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة جسدياً وعقلياً؛
- أولئك الذين يعانون وضعاً حاداً من الصحة العقلية وصعوبات نفسية - إجتماعية؛
- الفتيات؛
- الشباب؛
- الأطفال المرتبطون بقوى وجماعات مسلحة؛
- المراهقون أرباب المنزل؛
- الأمهات المراهقات؛
- الأشخاص من مجموعات عرقية أو اجتماعية محددة.

على السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية، مسؤولية أن تكفل وصول جميع الناس الى النشاطات التعليمية. يعني هذا تقويم الحاجات والأولويات للمجموعات المستثناة ولتلك التي لديها حاجات تعلمية مختلفة في السياق المحدد، والتعامل معها. ينبغي تحديد السياسات التمييزية والممارسات التي تحد من الوصول الى فرص التعلّم ومعالجتها. إن الإفتقار الى الوصول الى التعليم لمجموعات عرقية، لغوية، جغرافية، أو عمرية محددة يمكن أن يولد أو يديم توترات يمكن أن تساهم في النزاع.

يوضِح العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٩٦) الحق بالتعليم:

- تعترف المادة ٢ بـ"الحق في التعليم من دون تمييز من أي نوع كان كالعرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي أو سواه، الأصل الوطني أو الاجتماعي، الملكية، الولادة أو أي وضع آخر"؛
- تعترف المادة ١٣ بحقّ الجميع في التعليم و"وجوب توجيه التربية والتعليم الى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها، والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من المساهمة بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلام".

كذلك تلزم المادة ١٣ الدول، مع توقّع التحقيق الكامل لهذا الحق، بالاعتراف بـ: "١) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع، ٢) تعميم التعليم الثانوي بأشكاله المختلفة، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكل الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم؛ ٣) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، الى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا التعليم الإبتدائي" (أنظر أيضاً سياسة التعليم، المعيار ١، الملاحظتان الإرشاديتان ١ و٧ على الصفحات ١٠٤ - ١١٠، المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١١٣).

٢- **القبول والالتحاق والبقاء:** ينبغي لمتطلبات التوثيق أن تكون مرنة. إن إفادات المواطنة، الولادة أو العمر، أوراق الهوية أو التقارير المدرسية ينبغي ألا تكون مطلوبة للدخول لأن المجموعات السكانية المتأثرة بحالات الطوارىء قد لا تكون لديها تلك الوثائق. ينبغي ألا تطبق الحدود العمرية بحزم، شريطة احترام شواغل الحماية والأعراف الثقافية. ينبغي السماح بفرصة الالتحاق بالمدرسة للمرة الثانية للمتسربين. هناك حاجة لجهود خاصة لتحديد الأفراد الأكثر هشاشة وكيفية ضمهم. وحيث توجد مخاوف أمنية، ينبغي حفظ التوثيق ومعلومات الالتحاق (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤ في الأسفل: المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظات الإرشادية ١ - ٢ و٧ على الصفحات ١٠٤ - ١١٠؛ المعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١١٢).

٣- **مجموعة فرص للتعليم النوعي ضرورية.** الأهداف تضمن تلبية الحاجات التعليمية لكل المتعلمين وتساهم في النمو الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للبلاد. ينبغي لهذه الفرص أن تكون ذات صلة بالمتعلمين وبالسياق وقد تشمل:

- تنمية الطفولة المبكرة؛
- التعليم الإبتدائي، الثانوي والعالي؛
- صفوف محو الأمية والحساب؛
- تعليم المهارات الحياتية؛
- برامج تعليم الشباب والكبار، مثل التعليم التقني والمهني.

في الأزمات الحادة، غالباً ما تكون المساحات الصديقة أو المساحات الآمنة للطفل هي الاستجابة الأولى بينما يجري تأسيس أو إعادة تفعيل التعليم النظامي. تهدف المساحات الصديقة للطفل الى حماية وتشجيع رفاهية الأطفال والشباب.

بعضها يحضر الأطفال والشباب لإعادة الدخول الى الصف النظامي، فيما يسمح البعض الآخر لهم بالمشاركة في نشاطات التعليم غير النظامي. توفر للفئات العمرية المختلفة من الأطفال حتى الشباب، الوصول الى التعلّم المنظم واللعب والرياضة والدراما والفن والموسيقى والحماية والدعم النفسي -الاجتماعي. يمكن للمساحات الصديقة للطفل أن تسمح لأعضاء المجتمع المحلي وللعاملين الحكوميين والإنسانيين بتقويم حاجات وقدرات التعليم النظامي وغير النظامي، بما في ذلك كيفية دمج ودعم المبادرات المحلية.

٤- **المرونة:** تحتاج فرص التعلّم أن تكون مرنة ومتأقلمة مع السياق. يمكن للتأقلمات أن تشمل:

- تغييرات في برامج الصف، الساعات، الدوامات، والجداول الزمنية السنوية لتلبية حاجات مجموعات معينة من المتعلمين؛
- وسائط بديلة لإيصال التعليم، مثل التدريس الذاتي، التعلّم عن بعد، وبرامج التعلّم المسرّع أو "الإستلحاق"؛
- توفير خدمات العناية بالطفل للأهل الشباب؛
- تجنب طلب الوثائق، مثل إفادات الولادة والعمر (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٢ في الأعلى).

تنبغي مناقشة التأقلمات مع أعضاء المجتمع المحلي، بما في ذلك الشباب والنساء وغيرهم ممن يمكن استبعادهم بغير ذلك. ينبغي لسلطات التعليم ذات الصلة أن تنخرط لضمان الإعتراف بالتأقلمات المقترحة. إذا كان المتعلمون منتشرين على مساحة واسعة، يمكن إجراء مسح للمدارس وأماكن التعلّم الأخرى للتخطيط من أجل وصول أكثر فعالية من حيث الكلفة الى حيز من فرص التعليم (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ١١١ والمعيار ٢ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١١٢).

٥- **أولويات التعليم الفورية** ينبغي أن ترتكز على تقويم أولي. من المهم النظر في:

- البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر؛
- هموم الهشاشة والحماية؛
- حاجات المحتوى المحددة مثل المعلومات المنقذة للأرواح؛
- الصلات بعملية إعادة تأسيس نظام التعليم.

يمكن للأولويات أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التمويل، والمعوقات اللوجستية والأمنية، لكن ينبغي ألا تؤدي الى استثناء مجموعات هشّة (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل على الصفحة ٣٥؛ المعيار ١ للتعليم والتعلّم على الصفحة ٧٧؛ والمعياران ١-٢ لسياسة التعليم على الصفحة ١٠٤).

٦- **التعليم "النوعي" و"ذات الصلة"**: أنظر القاموس على الصفحة ١١٥ لتعريفات هذين المصطلحين.

٧- **مشاركة المجتمع المحلي**: ينبغي للمجتمعات المحلية أن تنخرط بفعالية في عمليات التعليم من أجل تيسير الوصول الى التعليم. إن مشاركة المجتمع تساعد في:

- معالجة فجوات التواصل؛
- حشد موارد إضافية؛
- معالجة هموم أمنية، حمائية، ونفسية - إجتماعية؛
- تحديد حاجات فرص التعلم البديل؛
- تشجيع مشاركة كل المجموعات ذات الصلة، وتحديداً الهشة منها.

(أنظر أيضاً القاموس على الصفحة ١١٥ لتعريف "المشاركة"؛ المعياران ١ - ٢ لمشاركة المجتمع على الصفحات ٢٢ - ٢٨؛ المعيار ٣ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٨٨).

٨- **الموارد**: تقع على عاتق السلطات الوطنية مسؤولية مطلقة لضمان توفير التعليم. وهذا يشمل التنسيق وتوفير الموارد البشرية والمادية والمالية الكافية. إذا لم تتمكن السلطات الوطنية من التوفير الكامل للتعليم في حال الطوارىء وصولاً الى التعافي، يمكن تقديم دعم إضافي من مصادر أخرى. الأمثلة تتضمن المجتمع الدولي، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، السلطات المحلية، المجتمعات المحلية، المنظمات ذات الطابع الديني، مجموعات المجتمع المدني وغيرها من شركاء التنمية. ينبغي للمانحين أن يكونوا مرنين وأن يدعموا مجموعة من المقاربات المنسقة لضمان استمرارية مبادرات التعليم والتعلّم (أنظر أيضاً المعيار ٢ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٢٨، المعيار ٢ للتحليل، الملاحظتان الإرشاديتان ١ و٥ على الصفحة ٢٥ - ٢٨).

٩- **تقليص استخدام المرافق التعليمية كملاجىء موقتة**: ينبغي للمرافق التعليمية أن تستخدم فقط كملاجىء للنازحين عندما لا تكون هناك امكانات أخرى. خلال التخطيط للجهوزية، ينبغي تحديد أماكن بديلة للجوء في حالة الطوارىء أو الكارثة.

عندما تستخدم المرافق التعليمية كملاجىء موقتة، يجب تقليص الآثار السلبية وأخطار الحماية المحتملة بالتعاون مع قطاعي السكن والحماية. ينبغي للأطراف المعنية أن توافق على تاريخ لإعادة المرفق التعليمي الى وظيفته الأساسية. هذا يقلص عطل التعلم ويجنب بقاء العائلات في المرفق التعليمي طويلاً بعد حصول حالة الطوارىء.

إذا استخدمت المرافق التعليمية كملاجىء موقتة، من المهم حماية ممتلكات المدرسة، بما في ذلك الكتب والمكتبات والأثاث والسجلات المدرسية ومعدات الترفيه. ينبغي اعداة المرافق التعليمية الى حالة قابلة للاستخدام. مثلاً، يمكن تجديد مرافق الصرف الصحي وتدعيم أساسات المبنى (أنظر أيضاً المعيار ٣ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ٤ - ٦ على الصفحتين ٧٠ - ٧١، المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٩).

المعيار ٢ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة: الحماية والرفاهية

البيئات التعلميّة آمنة وسليمة وتشجع الحماية والرفاهية النفسية - الاجتماعية للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تخلو البيئة التعلميّة من مصادر الأذى للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ و٣ - ٤).
- يكتسب المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء بيئة تعلّم داعمة وتشجيع الرفاهية النفسية - الاجتماعية للمتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ - ٣، و٨ - ٩).
- المدارس ومساحات التعلم الموقتة والمساحات الصديقة للطفل قريبة من السكان الذين تخدمهم (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٥ - ٦).
- طرق الوصول الى البيئة التعلميّة آمنة وسليمة ومتاحة للجميع (أنظر الملاحظات الإرشادية ٥ - ٧).
- البيئات التعلميّة خالية من أي احتلال وهجوم عسكريين (أنظر الملاحظات الإرشادية ١،٣ و٦ - ٧).
- المجتمع المحلي يساهم في القرارات حول مكان البيئة التعلميّة، وحول الأنظمة والسياسات التي تضمن للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، أمنهم وسلامتهم (انظر الملاحظتان الإرشاديتان ١ و١٠).
- بيئات التعلّم الآمنة تصان عبر نشاطات الحد من خطر الكوارث وإدارتها (أنظر الملاحظة الإرشادية ١١).

الملاحظات الإرشادية

١- **الأمن والسلامة:** توفر بيئة التعلّم الآمنة الحماية من التهديد، الخطر، الإصابة أو الخسارة. إن بيئة التعلّم خالية من أي أذى جسدي أو نفسي - اجتماعي (أنظر أيضاً قاموس المصطلحات على الصفحة ١١٥).

من واجب السلطات الوطنية ضمان الأمن. هذا يتضمن توفير شرطة كفوءة وذات نوعية جيدة ونشر جنود حيث يجب ويناسب. إذا كانت أماكن التعلّم العادية غير آمنة أو غير متوافرة، ينبغي اعداد أماكن آمنة وسليمة أو وسائط تعلّم بديلة. يمكن للتدريس في المنزل والتعلّم عن بعد أن يكونا من الخيارات في ظروف كهذه. في حالات انعدام الأمن، ينبغي للمجتمع المحلي أن ينصح بما إذا يريد ذهاب المتعلمين الى المدرسة.

ينبغي للقوى الأمنية ألا تستخدم أبداً المرافق التعليمية كملاجىء موقتة (للأمن، أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٥ - ٧ في الأسفل؛ للسلامة، أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٢ - ٤، ٨ - ٩، و١١ في الأسفل؛ أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٤).

٢- **الرفاهية الإجتماعية والجسدية والعاطفية** تعتمد على:

- الأمن، السلامة والحماية؛
- الصحة؛
- السعادة والدفء في العلاقات بين مقدمي التعليم والمتعلمين، وبين المتعلمين أنفسهم.

من أبكر العمر، يجري دعم نمو الأطفال وتعلمهم عبر تفاعلاتهم مع الناس الذين يعتنون في بيئات آمنة وسليمة ومنعشة. إن النشاطات التي تضمن رفاهية المتعلمين ترتكز على تحسين النمو الصحيح والتفاعلات الاجتماعية الإيجابية والصحة الجيدة. تشجع مشاركة المتعلمين في القرارت التي تؤثر عليهم. عبر المشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرارات والحد من الأخطار، يمكن أن ينخض شعور الأطفال والشباب بأنهم مغلوب على أمرهم ويمكنهم المشاركة في رفاهيتهم الخاصة.

إذا لم يتمكن الاهل من توفير الرفاهية لأطفالهم في المنزل، هناك ضرورة للمساعدة من الآخرين. هذا يمكن أن يتضمن إحالات الى خدمات مناسبة إذا توافرت (أنظر أيضاً المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢).

٣- **الحماية:** تعني "الحماية" الحرية من كل أشكال التهديد الجسدي والعاطفي والاجتماعي، الانتهاك، الاستغلال والعنف. ينبغي إعلام المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية وحمايتهم من الأخطار في بيئة التعلّم وحولها. وتشمل الأخطار:

- التنمر
- الاستغلال الجنسي؛
- الأخطار الطبيعية والبيئية؛
- الأسلحة والذخائر والألغام الأرضية والأجسام غير المنفجرة؛
- أفراد القوات المسلحة، مواقع تبادل إطلاق النار، والتهديدات العسكرية الأخرى، بما فيها الخطف والتجنيد؛
- إنعدام الأمن السياسي.

إن تقويمات الأخطار، ومنها استشارة أعضاء المجتمع المحلي والمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، مهمة لفهم حاجات وأولويات الحماية. ينبغي اجراء هذه التقويمات دورياً وينبغي أن تشمل التحليل للعوامل الثقافية والسياسية ذات الصلة (انظر المعيار ١ للتحليل، الملاحظتان الإرشاديتان ٢ - ٣ على الصفحات ٣٥ - ٣٦).

عندما تقع انتهاكات للحماية، ينبغي توثيقها بسرية والإبلاغ عنها، بمساعدة مفضلة من أشخاص مدربين على مراقبة حقوق الإنسان. ينبغي تدوين المعلومات الرئيسية عن الحادثة، بما في ذلك الجنس، العمر، وما إذا كان الشخص قد تعرض على أساس مواصفات محددة. إن معلومات كتلك مهمة لتحديد الأنماط وهي يمكن أن تكون ضرورية للقيام بتدخلات فعّالة لمعالجة المشكلة. ينبغي كذلك توثيق الاستجابات للانتهاكات المبلّغ عنها، بما في ذلك الإحالات الى مقدمي خدمات الصحة والحماية والخدمات النفسية - الإجتماعية.

في البيئات التي يسود فيها العنف وغيره من التهديدات للسلامة الجسدية والنفسية - الإجتماعية للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة لتعليمية، من المهم انخراط العائلات والمجتمعات المحلية في تشجيع السلامة في البيت والمجتمع المحلي. يمكن أن تشمل النشاطات:

- حملات معلومات للأهل والعجز لتعزيز القواعد الإيجابية لتربية الأطفال بما في ذلك ممارسات الانضباط الإيجابي؛
- التواصل مع الشرطة أو القوى الأمنية الإخرى لرفع معيار الوعي حول قضايا الحماية في المجتمع المحلي؛
- العمل مع المجتمعات المحلية وسلطات التعليم ذات الصلة للتعامل مع هموم حماية محددة، مثل تنظيم مرافقات للمتعلمين أثناء ذهابهم الى الصفوف ورجوعهم منه. (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٧).

٤- **العنف المبني على النوع الاجتماعي** (للتعريف، أنظر قاموس المصطلحات على الصفحة ٧٣)، وتحديداً العنف الجنسي، هو قضية حماية خطرة ومهددة للحياة. يمكن أن تؤثر على الرجال والفتيان، لكن العنف المبني على الجندر غالباً ما يستهدف النساء والفتيات. ينبغي لبرامج التعليم أن تراقب وتستجيب لقضايا التحرش والاستغلال الجنسي. ينبغي للأهل والمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن يتفقوا على طرق للحد من الأخطار المحدقة بالأطفال والشباب في طريقهم من والى بيئة التعلّم. يمكن لتلك الطرق أن تشمل:

- تطوير أحكام واضحة ضد التحرش والاستغلال والانتهاك الجنسي وكل أشكال العنف المبني على الجندرة ونشرها علناً؛
- إدخال هذه الأحكام في مدونات سلوك للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، ممن يحتاجون الى فهم التصرفات غير المقبولة؛
- زيادة عدد النساء البالغات في بيئات التعلّم لحماية المتعلمات وطمأنتهن.

وحيث لا يكون هناك توازن بين المعلمين والمعلمات، يمكن لنساء من المجتمع المحلي أن يتطوعن كمساعدات في الصفوف لتشجيع بيئة أكثر حمائية للأطفال.

عند يقع عنف مبني على الجندر، تكون أنظمة التبليغ والشكوى والإستجابة الآمنة والسرية مهمة. يمكن تيسيرها من السلطات الوطنية أو من منظمة مستقلة مطلعة على العنف المبني على الجندر. ينبغي توفير حماية صحية ونفسية - اجتماعية مناسبة ودعم قضائيٍ للناجين من العنف المبني على الجندر في نظام إحالة جيد التنسيق (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٩ في الأسفل؛ المعيار ٢ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٩٩؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٧).

٥- **المسافة القصوى بين المتعلمين وأماكن تعلمهم** ينبغي تحديدها وفقاً لمعايير محلية ووطنية. من المهم النظر في هموم الأمن والسلامة وإمكانية الوصول، مثل مهاجع الجنود والألغام الأرضية والأجمات الكثيفة في الجوار. ينبغي استشارة المتعلمين والأهل وأعضاء آخرين من المجتمع المحلي حول موقع أماكن التعلّم والأخطار المحتملة. حيث تكون المسافة الى المدرسة بعيدة كثيراً وتقلل الوصول اليها، يمكن تشجيع الصفوف الفرعية (أو "خارج المدرسة" أو "التحضيرية") في أماكن أقرب الى منازل المتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ في الأعلى و٦ - ٧ في الأسفل).

٦- **طرق الوصول:** من أجل ضمان طرق وصول آمنة وسليمة لكل المتعلمين، ينبغي للمعلمين والعاملين في التعليم والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الفتيان والفتيات من الفئات العمرية المختلفة، أن يحددوا التهديدات المتصورة ويتفقوا على تدابير للتعامل معها. مثلاً، في المناطق حيث يجب على المتعلمين أن يسيروا من والى مرافق التعليم عبر طرقات قليلة الإنارة، يمكن تحسين السلامة عبر وضع مرافقين بالغين أو عبر استخدام عاكسات النور أو الشريط العاكس على الثياب والحقائب (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية ٣ في الأعلى و٧ في الأسفل؛ المعيار١ لمشاركة المجتمع، الملاحظات الإرشادية ٢ - ٥ على الصفحات ٢٣ - ٢٥؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٧).

٧- **ابقاء التعليم سليماً من الهجوم:** في بعض السياقات، يتعرض المتعلمون والمعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية لأخطار جسدية ونفسية - إجتماعية في طريقهم من والى مرافق التعليم. الأعمال التي يمكنها أن تقلل تلك الأخطار تشمل:

- إغناء المنهج ليشمل رسائل حول السلامة، دعم نفسي - اجتماعي وتعليم حول حقوق الإنسان وحل النزاعات وبناء السلام والقانون الإنساني.
- رفع مستوى وعي العامة حول معنى واستخدام اتفاقات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تحظر الهجمات ضد المدنيين (وبينهم التلاميذ والمعلمين) ومباني التعليم في أوقات الحرب؛
- تنمية قدرات الحكومة والأنظمة القضائية العسكرية، القوات المسلحة والمجموعات المسلحة حول المبادىء الأساسية للقانون الإنساني وتطبيقه لحماية التعليم؛

- تحصين الأبنية أو الجدران المحيطة واستخدام حراس الأمن (مقابل أجر أو متطوعين من المجتمع المحلي).
- سكن في الموقع للمعلمين؛
- نقل أماكن التعليم والتلاميذ والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية المهددين؛
- إنشاء مدارس مرتكزة على المجتمع المحلي أو على المنزل.

تبعاً للسياق وهموم الأمن، يمكن أن تتحمل المجتمعات المحلية أو لجان التعليم المجتمعي مسؤولية حماية المدارس. مثلاً، يمكنهم توفير مرافقات أو تحديد قادة موثوقين من المجتمع المحلي أو زعماء دينيين للتعليم في المدارس ودعمها. في النزاعات المدنية، يمكن أن يساعد أعضاء المجتمع المحلي في تشجيع المفاوضات مع طرفي النزاع لتطوير مدونات سلوك تجعل المدارس وأماكن التعلّم ملاذات آمنة أو "مناطق للسلام".

الهجمات على المدارس والمستشفيات واحدة من ستة انتهاكات جسيمة محظورة بموجب القرار ١٦١٢ الذي اتخذه مجلس الأمن في الأمم المتحدة (٢٠٠٥). إذا وقعت هجمات، ينبغي الإبلاغ عنها عبر آلية المراقبة والتقرير التي تقودها الأمم المتحدة (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٧، المعيار ٢ لسياسية التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١١٣).

٨- **التدريب على الدعم النفسي - الاجتماعي والرفاهية:** ينبغي للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن يتلقوا تدريباً حول تأمين الدعم النفسي - الإجتماعي للمتعلمين من خلال:

- تعلم منظم؛
- استخدام قواعد صديقة للطفل؛
- اللعب والترفيه؛
- تعليم مهارات حياتية؛
- الإحالات.

من المهم التعامل مع رفاهية المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية. ستساهم هذه في رفاهية المتعلمين والإتمام الناجح لبرامج التعليم النظامي وغير النظامي (أنظر أيضاً المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٠؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٨٣؛ المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية على الصفحة ١٠١).

٩- **الإدارة غير العنيفة للصف:** بالنسبة الى إطار عمل دكار، ينبغي القيام بالتعليم "بطرق تشجع التفاهم المتبادل، السلام والتسامح، وتساعد في تفادي العنف والنزاع". من أجل تحقيق هذا الهدف، يحتاج المعلمون الى دعم في الإدارة الإيجابية للصف. يعني هذا ضمان أن البيئة التعلميّة تروّج للتفاهم المتبادل، السلام والتسامح وتوفر مهارات لتفادي العنف والنزاع. إن التعزيز الإيجابي والنظام الصلب للإنضباط الإيجابي هما الأساسان لإنشاء بيئة كهذه. ينبغي أن يستبدلا العقاب الجسدي والإساءة اللفظية والإهانة والترهيب. يشمل الترهيب الإجهاد العقلي والعنف والإنتهاك والتمييز. إن هذه النقاط ينبغي أن تضم في مدونات سلوك للمعلمين ووالتعامل منهجياً معها في تدريب المعلمين ونشاطات المراقبة (أنظر أيضاً المعياران ٢ - ٣ للتعليم والتعلّم على الصفحات ٨٣ - ٨٧؛ المعيار ٢ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٧؛ المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية على الصفحة ١٠١).

١٠- **مشاركة المجتمع:** ينبغي للمجتمعات أن تأخذ دوراً قيادياً في انشاء وإدامة وحماية بيئة التعلم. ينبغي لممثلي كل المجموعات الهشة أن يشاركوا في تصميم البرنامج. هذا ما يزيد ملكية دعم المجتمع المحلي للتعليم (أنظر أيضاً المعيار لمشاركة المجتمع على الصفحة ٢٢ والمعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ٦٤).

١١- **الحد من أخطار الكوارث وإدارتها:** يمكن تدريب المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية لدعم نشاطات الوقاية من الكوارث وإدارتها. وهذه يمكن أن تشمل:

- تطوير واستخدام خطط جهوزية الطوارىء؛
- تجربة مناورات محاكاة للكوارث المتوقعة والمتكررة؛
- إجراءات سلامة بنيوية وغير بنيوية للمدرسة، مثل خطط إخلاء المدارس في المناطق المعرضة للهزات الأرضية.

يمكن أن تضطر لجان السلامة في المجتمع المحلي أو المدرسة الى دعم لتطوير وقيادة تنفيذ خطط إدارة الكوارث أو خطط السلامة المدرسية. يشمل الدعم المساعدة في تقويم وتحديد أولوية الأخطار، تطبيق استراتيجيات الحماية البيئية والجسدية وتطوير الإجراءات والمهارات لجهوزية الاستجابة.

ينبغي تطوير خطط الجهوزية لحالات الطوارىء، ومنها خطط إخلاء المدارس، وتقاسمها بطرق تتيحها للجميع، بما في ذلك الأميين والأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة الجسدية والمعرفية والعقلية (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢ على الصفحتين ٦٨ - ٦٩؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ٢ و٦ على الصفحتين ١٠٨ - ١١٠).

المعيار ٣ للوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة: المرافق والخدمات

إن مرافق التعليم تشجع سلامة ورفاهية المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية. وتتصل بخدمات الصحة والتغذية والحماية والخدمات النفسية - الإجتماعية.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- أماكن ومباني التعليم آمنة ومتاحة لجميع المتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٤).
- بيئات التعلّم الموقتة والدائمة صالحة، ومعدلة أو مستبدلة كما يلزم بتصميم وبناء مقاوم للكوارث (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢ و٤).
- مساحات التعليم معلمة بحدود حمائية مرئية وإشارات واضحة.
- البنى المادية المستعملة لأماكن التعلّم مناسبة للموقع وتشمل مساحات ملائمة للصفوف، الإدارة، ومرافق الترفيه والصرف الصحي (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢ و٤).
- مساحة الصف وترتيبات الجلوس ملبية للنسب المتفق عليها للمساحة المخصصة لكل متعلم ومعلم بغية تشجيع المنهجيات المشتركة والمقاربات المرتكزة على المتعلّم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- أعضاء المجتمع، بما في ذلك الشباب، مشاركون في بناء وصيانة البيئة التعلميّة (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٣).
- كميات مناسبة من المياه السليمة ومرافق الصرف الصحي الملائمة متوافرة للنظافة الشخصية والحماية، وتأخذ في الاعتبار الجنس والعمر والأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ و٥ - ٦).
- تعليم للصحة والنظافة يرتكز على المهارات مشجع في بيئة التعلّم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).
- خدمات تغذية وصحة ترتكز على المدرسة متوافرة للتعامل مع الجوع والمعوقات الأخرى للتعلّم الفعّال والتنمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).
- المدارس ومساحات التعلم مرتبطة بخدمات حماية الطفل والصحة والتغذية والخدمات النفسية - الإجتماعية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).

الملاحظات الإرشادية

١- **الموقع:** ينبغي لمرافق التعليم أن تبنى أو يعاد بناؤها أو تغيير مكانها الى مواقع تشجع الإنصاف والسلامة الجسدية للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية.

من المهم النظر في ما إذا كان ينبغي إعادة استخدام مواقع مرافق التعليم الموجودة قبل حالة الطوارىء. إن إعادة بناء الهياكل المادية في أماكنها السابقة يمكن أن يواصل التمييز ضد مجموعات معيّنة ضمن المجتمع المحلي أو قد يعرض المتعلمين لخطر حصول كارثة طبيعية. إن التقويمات الحذرة للنزاعات وأخطار الكوارث أمر جوهري. ينبغي لهذه أن تشمل استشارات مع ممثلي السلطات الوطنية ومجموعة كبيرة من أعضاء المجتمع المحلي، وخاصة المجموعات الهشة. يمكنها أن توفر معلومات قيمة عن أماكن ممكنة لبناء المرافق التعليمية. إن التعاون مع قطاعات أخرى (مثل تنسيق وإدارة المخيمات، والملاجىء والصحة) أمر أساسي لضمان أن المدارس ومرافق التعليم قريبة من منازل المتعلمين ومن الخدمات الأخرى (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظات الإرشادية ١ - ٦ على الصفحات ٣٥ - ٣٩؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحة ٦٦؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٧؛ المعيار ١ للتنسيق على الصفحة ٣١).

٢- **الهيكل، والتصميم والبناء:** من المهم النظر في العناصر الآتية في الاعتبار عند تصميم وبناء مرافق تعليم موقتة ودائمة.

- اختيار موقع سليم: السلامة البنيوية لمباني المدرسة المتضررة تحتاج الى تقويم من أخصائيين مؤهلين، والأولوية تحدد لإعادة إشغال الأبنية، إصلاحها، تحصينها أو استبدالها، استناداً الى الحاجة والكلفة.
- تصميم وبناء جامع ومقاوم للكوارث: ينبغي تطبيق معايير قانون البناء والتخطيط الدولي للمدارس (أو القوانين المحلية عندما تكون ذات معايير أعلى) على أعمال البناء الموقتة والدائمة. ينبغي لمرافق المدرسة أن تصمم وتبنى وتصان لتكون مقاومة للأخطار والتهديدات المعروفة مثل النيران والعواصف والهزات الأرضية والانزلاقات الأرضية. ينبغي لجهود إعادة البناء أن تضمن أن الذهاب الى المدرسة لن يعرّض المتعلمين، المعلمين أو غيرهم من الهيئة التعليمية لأخطار يمكن تجنبها؛ ينبغي للتصميم والبناء أن يضمنا الإضاءة المناسبة والتهوئة والتدفئة (كما هو مناسب) لتشجيع التعليم النوعي وبيئة التعلّم.
- ما إذا كان يمكن صون المبنى عبر السلطات المحلية والمجتمع المحلي بتكلفة محتملة: ينبغي استخدام المواد المشتراة محلياً والعمالة المحلية لبناء الهيكل حيثما هناك جدوى. ينبغي اتخاذ خطوات لضمان أن الهياكل فعّالة من ناحية التكلفة وأن الميزات المادية (مثل الأسطح والأرضيات) متينة.
- الموازنة الموجودة، الإستخدامات الراهنة أو الطويلة الأجل الممكنة، ومشاركة المجتمعات المحلية ومخططي ومديري التعليم.

يمكن الهياكل أن تكون موقتة، شبه دائمة، دائمة، ملحقة أو متحركة. إن مشاركة أعضاء مجموعات متأثرة بشكل مختلف بحالة الطوارىء في النشاطات المشتركة، مثل بناء وصيانة المدارس، يمكن أن يدعم تخفيف النزاع (أنظر أيضاً المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحة ٦١؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ١٠٧؛ الملاحظات الإرشادية من "آيني" لبناء مدارس أكثر أماناً، متوافرة في حقيبة أدوات "آيني": www.ineesite.org/toolkit ومعايير "اسفير" حول السكن، الإقامة والمواد غير الغذائية).

٣- **الأشخاص من ذوي الاشخاص ذوي الاعاقه:** إن حاجات الناس من ذوي الحاجات الخاصة الجسدية والبصرية ينبغي النظر فيها بعناية في تصميم مرافق التعليم. تحتاج المداخل والمخارج الى استيعاب الناس ممن يستخدمون الكراسي المتحركة أو غيرها من معدات المساعدة على التحرك. كذلك ينبغي لمساحة الصف والأثاث ومرافق المياه والصرف الصحي أن تلبي حاجات الأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة. عند تحديد الأماكن وإعادة بناء مرافق التعليم، يوصى بالتعاون على المستويين المحلي والوطني مع منظمات تمثّل الأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة، وأهالي التلاميذ من ذوي الحاجات الخاصة والشباب من ذوي الحاجات الخاصة.

٤- **تصميم وصيانة مساحات التعلّم:** ينبغي لمرافق التعليم أن تكون مصممة ببناء على تفكير متأن بمن يستعمل مساحات التعلّم، وكيف. تحتاج المساحات الى أن تكون مناسبة للجنس، العمر، القدرة الجسدية والاعتبارات الثقافية لكل المستخدمين. ينبغي وضع معيار واقعي محلي للسعة القصوى للصف. ينبغي ترك مساحة كافية، إذا أمكن، لصفوف إضافية إذا زاد الإلتحاق، لإتاحة خفض متدرج في استخدام دوامات متعددة. تحتاج المداخل والمخارج الى أن تسمح للتلاميذ والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية للخروج بسلامة في حال الطوارىء.

إن هيكل المبنى، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي، والأثاث، بما في ذلك الطاولات والكراسي والألواح ينبغي صيانتها دورياً. يمكن لأعضاء المجتمع المحلي ولجنة التعليم المجتمعي أن يساهموا في صيانة مساحات التعلّم عبر تقديم اليد العاملة، الوقت، أو المواد (أنظر أيضاً المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠١).

٥- **مرافق الصرف الصحي** ينبغي أن تتوافر ضمن أو قرب بيئة التعلم. التعاون مع قطاع الماء والصرف الصحي مهم لتحقيق ذلك. الصرف الصحي يتضمن:

- مرافق التخلص من النفايات الصلبة، مثل حاويات ومستوعبات النفايات؛
- مرافق الصرف، مثل حفر التصريف وأقنية الصرف؛
- المياه المناسبة للنظافة الشخصية والمراحيض النظيفة.

ينبغي لمرافق الصرف الصحي أن تكون متاحة للأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة وينبغي أن تحفظ الخصوصية والكرامة والسلامة. ينبغي لأبواب المراحيض أن تقفل من الداخل. لمنع التحرش والإعتداء الجنسي، ينبغي وجود مراحيض منفصلة للفتيان/الرجال، والفتيات/النساء في أماكن آمنة، ملائمة، وسهلة الوصول. تدعو المبادىء التوجيهية من "اسفير" الى وجود مرحاض واحد لكل ٣٩ فتاة ومرحاض واحد لكل ٦٠ فتى. إذا لم يكن في الإمكان توفير مراحيض منفصلة من البداية، يمكن اتخاذ تدابير لتفادي استخدام الفتيات والفتيان للمراحيض في الوقت نفسه. إذا لم تكن المراحيض موجودة ضمن موقع التعلّم، يمكن تحديد المرافق المجاورة ومراقبة استخدام الأطفال لها (أنظر أيضاً معايير "اسفير" للتخلص من الفضلات العضوية في الفصل المخصص لإمدادات المياه، الصرف الصحي وتشجيع النظافة).

ينبغي توفير المواد الصحية والثياب الملائمة تقليدياً، عند الضرورة، للفتيات المتعلمات ليتمكن من المشاركة بشكل كامل في التعلّم.

٦- **تشجيع المياه الآمنه والنظافة:** ينبغي أن يكون لدى بيئات التعلّم مصدر للمياه السليمة وينبغي توفير الصابون. إن ممارسات النظافة، مثل غسل اليدين والوجه، ينبغي دمجها كنشاطات يومية. تدعو المبادىء التوجيهية من "اسفير" للحد الأدنى لكميات المياه في المدارس الى توفير ٣ ليترات من المياه لكل تلميذ للشرب وغسل اليدين يومياً (أنظر معايير "اسفير" لامدادات المياه والصرف الصحي وتشجيع النظافة).

٧- **خدمات الصحة والتغذية المرتكزة على المدرسة:** إن برامج الصحة والتغذية المرتكزة على المدرسة تربط التعليم بموارد أخرى في قطاعات الصحة، التغذية، والصرف الصحي. تتعامل مع معوقات التعلّم وتشجع النمو الصحي. البرامج يمكن أن تشمل:

- برامج التغذية المدرسية للتعامل مع حاجات الجوع؛
- التخلص من الديدان لمعالجة العدوى الطفيلية؛
- برامج الوقاية من الأمراض المعدية (مثل الحصبة والإسهال وفيروس نقص المناعة البشري و"الأيدز")؛
- توفير مكملات التغذية الدقيقة (مثل الفيتامين أ، الحديد واليود).

ينبغي للبرامج أن تتبع مبادىء توجيهية معترف بها مثل المبادىء التوجيهية لبرنامج الغذاء العالمي حول التغذية المدرسية. من المهم التنسيق مع قطاعات الصحة والتغذية (أنظر أيضاً معايير "اسفير" حول الأمن الغذائي والتغذية).

٨- **الوصول الى الخدمات المحلية والإحالات:** يمكن للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية استخدام الإحالات للخدمات المحلية لدعم وتشجيع الرفاهية الجسدية والنفسية - الاجتماعية والعاطفية للمتعلمين. ينبغي تدريبهم للتعرف على إشارات العسر الجسدي أو النفسي - الإجتماعي وهموم الحماية الأخرى، مثل الأطفال الذين فصلوا عن عائلاتهم. ينبغي أن يتقاسموا المعلومات حول التهديدات لرفاهية المتعلمين مع الشركاء ذوي الصلة من قطاعات الخدمات الأخرى.

لضمان أن نظام الإحالة يعمل بفعالية، ينبغي انشاء روابط رسمية مع الخدمات الخارجية. قد تشمل الخدمات الإستشارة، الخدمات النفسية - الإجتماعية والقانونية للناجين من العنف الجنسي والمبني على الجندر، والخدمات الاجتماعية لحالات الاستغلال والتجاهل المشتبه فيها. إن الأطفال الذين كانوا مرتبطين بمجموعات مسلحة وقوات مسلحة قد يحتاجون الى مساعدة لاقتفاء أثر عائلاتهم ولم شملهم (أنظر المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٦٣؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحتين ٨٣ - ٨٤).

للحصول على الأدوات التي تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات "آيني" على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات "آيني"
↳ الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"
↳ أدوات التنفيذ
↳ الوصول الى التعليم والبيئة التعلميّة

٣ التعليم والتعلّم

المعايير المؤسسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
التعليم والتعلّم
المعيار ١:
المناهج
تستخدم مناهج ذات صلة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتوفير تعليم نظامي وغير نظامي، مناسب لسياق محدد وحاجات المتعلمين.
المعيار ٢:
التدريب، التنمية والدعم المهنيان
يتلقى المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية تدريباً دورياً ومنظماً ذات صلة وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.
المعيار ٣:
التدريس وعمليات التعلّم
تتمحور عمليات التدريس والتعلّم على المتعلم، وهي مشتركة وشمولية.
المعيار ٤:
تقويم نتائج التعلّم
تستخدم القواعد الملائمة لتقييم نتائج التعلّم والتحقق من صحتها.

الوصول الى التعليم ذات معنى فقط إذا كانت برامج التعليم تقدّم تعليماً وتعلّماً نوعيين. يمكن لحالات الطوارىء أن تقدم فرصاً لتحسين المناهج، وتدريب المعلمين، والدعم والتطور مهنياً. والتدريس وعمليات التعلّم، وتقويم نتائج التعلّم كي يكون التعليم ذات صلة، وداعماً وحامياً للمتعلمين. يمكن أن تكون هناك حاجة الى اتخاذ قرارات مهمة حول نوع المنهج المقدّم وحول تركيز أولويات التعلّم. هناك أولوية لبناء معرفة ومهارات تمنع أو تقلل الأخطار الفورية أو المستقبلية، والتهديدات والأخطار. ينبغي التشديد على تعليم حقوق الإنسان والتعليم على السلام والمواطنة الديموقراطية.

إن التعليم المرتبط بموارد الرزق والعمالة، مثل تنمية الأعمال الصغيرة ومحو الأمية المالية والتعليم التقني والمهني والتدريب، ينبغي أن يوفر للشباب والنساء، وخاصة أولئك الذين من مجموعات هشّة ممن لم يكملوا تعليمهم النظامي. إن تحليل سوق العمل والتعاون مع قطاعات الاقتصاد والتعافي المبكر ستضمن بشكل أفضل أن البرامج ذات صلة وأن المهارات الاقتصادية المدروسة مفيدة.

في حالات الطوارىء، هناك ضرورة لتدريب المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية من غير المدربين أو قليلي التدريب، والذين غالباً ما يسدّون الثغرات الناجمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن الكارثة أو الأزمة، على المهارات لإيصال محتوى التعلّم بفعالية الى التلاميذ. ينبغي للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن يشاركوا في تدريبات محددة حول كيفية دعم الأطفال الذين مرّوا في عسر.

في حالات الطوارىء ووصولاً الى التعافي، من المهم أن تعترف السلطات الوطنية والمؤسسات التعليمية والموظفين بالمناهج والشهادات الممنوحة. تريد المجتمات المحلية أن تعرف أن تعليم أطفالها له قيمة وأن السلطات الوطنية تعترف بتلك القيمة. إن التقويم الملائم والذي في أوانه لعملية التعليم والتعلّم:

- يضفي الصدقية؛
- يبلغ مجارب التعليم؛
- يحدد مكامن القوة والضعف في المناهج وفي المتعلمين؛
- يبلغ العاملين في التعليم، وأعضاء المجتمع المحلي والمتعلمين بالتقدم المحرز وبالحاجات المستمرة.

المعيار ١ للتعليم والتعلّم: المناهج

تستخدم مناهج ذات صلة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتوفير تعليم نظامي وغير نظامي ملائم للسياق الخاص وحاجات المتعلمين.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية).

- تقود سلطات التعليم عملية مراجعة، وتطوير أو أقلمة المنهج النظامي، بالإشتراك مع كل الأطراف المعنية ذات الصلة (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٣).
- تكون المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية ملائمة لعمر المتعلمين ومستوى نموهم ولغتهم وثقافتهم وقدراتهم وحاجاتهم (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٤).
- يتم الإعتراف بالمناهج والامتحانات الرسمية المستخدمة في تعليم اللاجئين والنازحين داخلياً من حكومتي البلد الأم والبلد المضيف (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- تعلّم المناهج النظامية وغير النظامية الحد من أخطار الكوارث والتعليم البيئي ومنع النزاع (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤).
- تغطي المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية الكفاءات الرئيسية للتعليم الأساسي بما في ذلك مهارات محو أمية القراءة والكتابة والحساب والتعلّم المبكر والمهارات الحياتية وممارسات الصحة والنظافة (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٤ - ٥).
- تتعامل المناهج مع الرفاهية النفسية - الاجتماعية وحاجات الحماية للمتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).
- يوفر محتوى التعلم، والمواد والتدريس في لغة (لغات) المتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).
- تراعي المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية الحساسية الجندرية وتعترف بالتنوّع وتمنع التمييز وتشجع احترام جميع المتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).
- توفر مواد كافية للتعليم والتعلّم ومشتراة محلياً في وقتها (أنظر الملاحظة الإرشادية ٩).

الملاحظات الإرشادية

١- **المنهج** خطة عمل لمساعدة المتعلمين في تحسين معرفتهم ومهاراتهم. ينطبق على برامج التعليم النظامي وغير النظامي ويحتاج الى أن يكون ذات صلة ومتأقلماً مع جميع المتعلمين. يشمل غايات التعلم، محتوى التعلّم، التقويمات، أساليب التعليم والمواد:

- "غايات التعلّم" تحدد المعرفة، المواقف والمهارات التي ستطور عبر نشاطات التعليم لتشجيع النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي والجسدي للمتعلمين؛

- "محتوى التعلّم" يشير الى مجالات مثل مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية"
- "التقويم" يعني قياس ما جرى تعلّمه بشكل معارف ومواقف ومهارات للمحتوى التعلّمي الذي جرت تغطيته؛
- "أساليب التعليم" يشير الى المقاربة التي اختيرت واستخدمت في تقديم محتوى التعلّم لتشجيع اكتساب المعارف والمهارات في جميع المتعلمين؛
- "مواد التدريس" تشير الى الكتب، الخرائط والرسوم البيانية، مواد الدراسة التكميلية، أدلة المعلمين، المعدات، الألعاب، وغيرها من أدوات التعليم والتعلّم.

٢- **المناهج الملائمة للسياق**، العمر، ومستويات النمو: ينبغي للمناهج أن تكون ملائمة عمرياً ومتطابقة مع مستوى نمو المتعلمين، بما في ذلك الحسي، العقلي، المعرفي، النفسي - الاجتماعي والجسدي. يمكن للأعمار ومراحل النمو أن تختلف كثيراً ضمن برامج التعليم النظامي وغير النظامي في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي. هذا ما يتطلب أقلمة للمناهج والأساليب. ينبغي اعطاء المعلمين الدعم لأقلمة تعليمهم مع حاجات ومستويات المتعلمين الذين يعملون معهم (أنظر أيضاً المعيار ٢ للتعليم والتعلّم على الصفحة ٨٣).

٣- **مراجعة وتطوير المنهج** عملية طويلة ومعقّدة وينبغي القيام بها من سلطات التعليم الملائمة والمقبولة. إذا كانت برامج التعليم النظامي في اعادة التأسيس خلال أو بعد حالات الطوارىء، ينبغي استخدام المناهج الوطنية للتعليم المدرسي الإبتدائي والثانوي المعترف بها. في سياقات لا يوجد فيها أيٌّ من هذه، سيضطر الأمر تطوير أو أقلمة عاجلة لمناهج جديدة. في حال اللاجئين، هذا يمكن أن يرتكز على مناهج البلد المُضيف أو البلد الأم. في حالات أخرى، يمكن أن تكون مناسبة المناهج التي جرت أقلمتها من حالات طوارىء متطابقة.

في حالات اللاجئين، ينبغي للمناهج أن تكون مثالياً مقبولة في كل من البلد الأم والبلد المضيف، لتسهيل العودة الطوعية الى الوطن. هذا يتطلب تنسيقاً أساسياً إقليمياً ومشتركاً بين الوكالات، يأخذ في الإعتبار، مثلاً، الكفاءات اللغوية والاعتراف بنتائج الإمتحانات ومصادقتها. ينبغي لوجهات نظر اللاجئين والبلد المضيف والقانون الدولي أن تدعم هذه القرارات (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ١٠٧).

في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي، ينبغي إغناء مناهج برامج التعليم النظامي وغير النظامي بالمعارف والمهارات المحددة بسياق حالة الطوارىء (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل). يمكن أن تكون هناك ضرورة لمناهج خاصة لمجموعات معيّنة، مثل:

- الأطفال والشباب الذين يكسبون الرزق؛
- الذين كانوا سابقاً مرتبطين بقوات مسلحة وجماعات مسلحة؛
- المتعلمون الأكبر سناً من مستوى صفهم أو العائدين من فترات طويلة خارج المدرسة؛
- المتعلمون البالغون.

إن عملية تطوير وتقييم المناهج والكتب المدرسية والمراجعة الدورية لبرامج التعليم ينبغي أن تقودها سلطات التعليم ذات الصلة. ينبغي للمتعلمين والمعلمين واتحادات المعلمين والمجتمعات المحلية المتأثرة أن تشارك بفعالية. إن لجان مراجعة الكتب المدرسية، ومنها ممثلو المجموعات العرقية وغيرها الهشة، يمكن أن تساعد في تلافي الإنحياز المستديم وفي بناء السلام بين المجتمعات المحلية المختلفة. ينبغي أن ينتبهوا الى عدم التحريض على التوترات في عملية إزالة الرسائل المفرِّقة من الكتب المدرسية.

٤- **الكفاءات الجوهرية** ينبغي أن تحدد قبل تطوير أو أقلمة المحتوى التعلّمي ومواد تدريب المعلم. "الكفاءات الجوهرية" للتعليم الأساسي هي:

- معرفة القراءة والكتابة والحساب بحدود عملية؛
- المعرفة الأساسية، المهارات الحياتية، المواقف والممارسات المطلوبة من المتعلمين للحصول على حياة كريمة وليشاركوا بفعالية وبكل معنى الكلمة كأعضاء في مجتمعهم المحلي.

ينبغي تعزيز الكفاءات الأساسية عبر التطبيق العملي. التدخلات لتنمية الطفولة المبكرة ينبغي أن تكون متاحة لكل الأطفال الصغار. إن الأسس القوية التي طورت في مرحلة الطفولة المبكرة تشكل الأساس لاكتساب واتقان الكفاءات الآساسية.

٥- **محتوى تعلّم المهارات الحياتية والمبادىء الرئيسية** ينبغي أن تكون مناسبة للعمر، وأساليب التعلّم المختلفة، وخبرة وبيئة المتعلمين. إنها تعزز قدرة المتعلمين على قيادة حياة مستقلة ومثمرة. ينبغي للمحتوى والمبادىء أن تكون محددة بالسياق ويمكن أن تشمل:

- تشجيع الصحة والنظافة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس "أتش آي في" ومتلازمة "الإيدز"؛
- حماية الطفل والدعم النفسي - الاجتماعي؛
- تعليم حقوق الإنسان، المواطنة، بناء السلام والقانون الإنساني؛
- الحد من أخطار الكوارث والمهارات المنقذة للأرواح، بما في ذلك التعليم حول الألغام الأرضية والأجسام غير المنفجرة.
- الثقافة، الترفيه، الرياضة، والفن، بما في ذلك الموسيقى، الرقص، الدراما، والفنون البصرية؛

- مهارات اكتساب الرزق وتدريب المهارات التقنية والمهنية؛
- المعرفة بالبيئة المحلية والأصلية؛
- مهارات الحماية المتعلقة بأخطار وتهديدات محددة تواجه الفتيات والفتيان.

يضع محتوى التعلّم الأسس لكسب الرزق من المتعلمين. ينبغي لمحتوى برامج التدريب المهني أن يحدد من فرص العمل وينبغي أن يتضمن مكان ممارسة العمل مثل التدريبات المهنية (أنظر أيضاً الحد الأدنى لمعايير التعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، معيار ايجاد فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع، يمكن لمحتوى ومنهجيات التعليم على حل النزاعات وبناء السلام أن تعزز التفاهم بين المجموعات. يمكنها أن توفر مهارات تواصل لتيسير المصالحة وبناء السلام. العناية ضرورية في تطبيق مبادرات التعليم على السلام لضمان أن المجتمعات المحلية مستعدة للتعامل مع قضايا مؤلمة وجدلية (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٧).

٦- **الحاجات والحقوق والتنمية النفسية - الإجتماعية** للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية ينبغي التعامل معها في كل مراحل حالة الطوارىء وصولاً الى التعافي. يحتاج العاملون في التعليم الى تدريب لمعرفة إشارات العسر عند المتعلمين. ينبغي أن يكونوا قادرين على اتخاذ خطوات للتعامل مع العسر، ومنها استخدام آليات الإحالة لتوفير دعم إضافي. ينبغي أن تكون هناك مبادىء توجيهية خاصة بالمعلمين وموظفي دعم التعليم وأعضاء المجتمع المحلي حول تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال داخل وخارج الصف. يحتاج المتعلمون الذين تكبدوا العسر الى تعليم في اطار متوقع، باستخدام قواعد انضباط إيجابية وفترات تعلّم أقصر لبناء التركيز. يمكن لكل المتعلمين أن يشاركوا في نشاطات تعليم وترفيه تعاونية. تقدم أساليب التدريس الملائمة للمتعلمين ثقة أكبر بالنفس وأمل أكبر في مستقبلهم (أنظر ايضاً المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ٨ - ٩ على الصفحتين ٦٥ - ٦٦؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠٧).

يمكن للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الذين يوظفون غالباً من السكان المتأثرين أن يواجهوا العسر ذاته كالمتعلمين. ينبغي التعامل مع ذلك عبر التدريب، المراقبة والدعم. ينبغي عدم التوقّع أن يتحمل المعلمون مسؤوليات قد تكون مؤذية لرفاهيتهم النفسية - الاجتماعية أو لرفاهية المتعلمين (أنظر أيضاً المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ١٠٢، ومعايير مشروع "اسفير" حول الصحة النفسية والرفاهية النفسية - الإجتماعية في فصل الصحة).

٧- **لغة** التدريس يمكن أن تكون قضية خلافية في البلدان والمجتمعات المحلية المتعددة اللغات. للحد من التهميش، ينبغي للقرارات حول لغة (لغات) التدريس أن تتخذ على أساس الإجماع، بمشاركة المجتمع المحلي، سلطات التعليم والأطراف المعنية ذات الصلة الأخرى. ينبغي أن يتمكن المعلمون من التعليم في لغة (لغات) يفهمها المتعلمون وللتواصل مع أهلهم ومجتمع المحلي الأوسع. ينبغي تعليم التلاميذ المكفوفين أو الصم باستخدام اللغات والأساليب الأكثر ملاءمة لضمان الشمول التام. ينبغي أن تتوافر الصفوف والنشاطات التكميلية، وخاصة تعلّم الطفولة المبكرة، في اللغة (اللغات) الأم للمتعلمين.

في حالات اللاجئين، يمكن للبلدان المضيفة أن تطلب من مدارس اللاجئين الإمتثال لمعاييرها، بما في ذلك استخدام لغتها (لغاتها) ومناهجها. من المهم معرفة حقوق المتعلمين اللاجئين. من الضروري النظر في فرصهم المستقبلية وما هو ضروري للسماح لهم باستكمال تعليمهم في المجتمعات المضيفة أو في البلد الأم بعد حالة الطوارىء. في حالات النزوح الطويل الأمد، ينبغي توفير فرص للمتعلمين لتعلّم لغة المجتمع المحلي أو البلد المضيف. يمكنهم هذا من العمل ضمن المجتمع المحلي المُضيف ومن مواصلة الوصول الى التعليم والفرص (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ١٠٩).

٨- **التنوّع** ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أثناء تطوير وتطبيق النشاطات التعليمية في كل مراحل حالة الطوارىء وصولاً الى التعافي. هذا يعني بما في ذلك المتعلمون، المعلمون، وغيرهم من الهيئة التعليمية من الخلفيات المختلفة والمجموعات الهشّة وتشجيع التسامح والإحترام. قد تشمل نواحي التنوّع الخاصة:

- النوع الاجتماعي؛
- ذوو الاعاقات العقلية والجسدية؛
- قدرة التعلّم؛
- المتعلمون من مجموعات متباينة الدخل؛
- صفوف تضم تلاميذ من أعمار مختلفة؛
- الثقافة والجنسية؛
- العرق والدين.

ينبغي للمناهج ومواد التدريس وأساليب التعليم أن تزيل الانحياز وتعزز الإنصاف. يمكن للبرامج أن تتعدى الكلام عن التسامح وأن تبدأ بتغيير المواقف والتصرفات. يؤدي هذا الى اعتراف أفضل واحترام لحقوق الآخرين. ينبغي دعم تعليم حقوق الإنسان عبر التعليم النظامي وغير النظامي لتشجيع التنوع بطرق مناسبة للعمر ومراعية للثقافة.

يمكن ربط المحتوى بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمهارات الحياتية. يمكن للمعلمين أن يحتاجوا الى دعم لتعديل المواد الموجودة وأساليب التعليم إذا كانت الكتب المدرسية والمواد الأخرى بحاجة الى مراجعة (أنظر أيضاً المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٨٣، المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ١٠٩).

٩- **مواد التعلّم الموجودة محلياً المتعلمين** ينبغي أن تقوّم عند بداية حالة الطوارىء. بالنسبة الى اللاجئين أو النازحين، يشمل هذا مواد من بلدهم الأم أو منطقتهم. ينبغي للمواد أن تتأقلم وتطور إذا دعت الحاجة واتاحتها بكميات كافية للجميع. وهذا يشمل الأشكال التي يمكن الوصول اليها من المتعلمين ذوي الاعاقات. ينبغي دعم سلطات التعليم ذات الصلة لمراقبة تخزين وتوزيع واستخدام المواد (أنظر أيضاً المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠١).

المعيار ٢ للتعليم والتعلّم: التدريب، التطور المهني والدعم

يتلقى المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية التدريب الدوري والمنظّم وذات الصلة وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تتوافر فرص التدريب للمعلمين والمعلمات وغيرهم من الهيئة التعليمية، بحسب الحاجات (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢-١).
- يناسب التدريب السياق ويعكس غايات التعلّم ومحتواه (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢).
- يعترف بالتدريب وتوافق عليه سلطات التعليم ذات الصلة (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤).
- يجري المدربون المؤهلون دورات تدريب مكملة للتدريب والدعم والإرشاد والمراقبة والإشراف على الصف خلال الخدمة (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤).
- من خلال التدريب والدعم المتواصل، يتحول المعلمون ميسّرين فعّالين في البيئة التعلميّة، باستخدام أساليب مشتركة في التعليم ووسائل التعليم (أنظر الملاحظات الإرشادية ٣ - ٦).
- يشمل التدريب المعارف والمهارات للمناهج النظامية وغير النظامية، بما في ذلك الوعي حول الأخطار، الحد من أخطار الكوارث، وتفادي النزاعات (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).

الملاحظات الإرشادية

١- "**المعلم**" يشير الى المدرسين أو الميسرين أو المنشطين في برامج التعليم النظامي وغير النظامي. يمكن للمعلمين أن تكون لديهم خبرات وتدريبات مختلفة. يمكن أن يكونوا من المتعلمين الكبار سناً أو أعضاء من المجتمع (أنظر أيضاً المعايير ١ - ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية على الصفحة ١٠١).

٢- **تطوير مناهج التعليم النظامي والمحتوى** من مسؤولية سلطات التعليم. ينبغي للمناهج والمحتوى أن تعكس حاجات وحقوق المتعلمين والحاجات الخاصة للعاملين في التعليم في السياق وضمن قيود الموازنة والوقت.

يمكن لمحتوى التدريب أن يتضمن:

- المعرفة الأساسية بالموضوع، مثل مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الملائمة للسياق، بما في ذلك تعليم الصحة؛
- أساليب التدريس والتربية، بما في ذلك الانضباط الإيجابي وإدارة الصف والمقاربات المشتركة والتعليم الجامع؛

- مدونات السلوك للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، بما في ذلك التنديد بالعنف المبني على الجندر ضد المتعلمين وآليات التقرير والإحالة الملائمة؛
- مبادىء الحد من أخطار الكوارث وتفادي النزاع؛
- النمو والدعم النفسي - الاجتماعي، بما في ذلك حاجات المتعلمين والمعلمين وتوافر الخدمات المحلية وأنظمة الإحالة؛
- مبادىء ومنظورات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، لفهم معانيها وروحها وصلاتها المباشرة وغير المباشرة بحاجات المتعلمين ومسؤوليات المتعلمين والمعلمين والمجتمعات المحلية وسلطات التعليم؛
- المحتويات الأخرى الملائمة للسياق.

ينبغي لمبادرات التعليم أن تضم كيفية التعامل مع قضايا التنوّع والتمييز. مثلاً، إن استراتيجيات التعليم المتحسسة للجندر تشجع المعلمين من الجنسين على فهم والتزام الإنصاف الجندري في الصفوف. إن تدريب العاملات في التعليم وأعضاء المجتمع المحلي يمكن أن يعزز التغييرات الإيجابية في الصف والمجتمع المحلي الأوسع (أنظر أيضاً المعيار ١ للتعليم والتعلّم، على الصفحة ٧٧؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ٢ - ٣ و٨ على الصفحات ٦٢ - ٦٥؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٦٥؛ المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، على الصفحة ١٠١).

٣- **دعم وتنسيق التدريب:** كلما أمكن، ينبغي لسلطات التعليم أن تأخذ القيادة في تصميم وتنفيذ النشاطات النظامية وغير النظامية لتدريب المعلمين. عندما لا تكون سلطات التعليم قادرة على قيادة هذه العملية، يمكن للجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات أن توفر الإرشاد والتنسيق. ينبغي لخطط التدريب أن تتضمن تدريبات أثناء الخدمة، عند الضرورة، وتنشيط مؤسسات تدريب المعلم ومرافق التعليم الجامعي. تضطلع هذه المؤسسات بدور حيوي في إعادة بناء قطاع تعليم مستدام (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٣١، المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤ على الصفحة ١٠٢).

ينبغي لسلطات التعليم الوطنية والأطراف المعنية ذات الصلة الأخرى أن تبدأ حواراً حول المناهج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة والآليات لتحديدها عند بداية استجابة الطوارىء. وحيث يمكن، ينبغي للتدريب أثناء الخدمة أن يصمم لتلبية المتطلبات الوطنية لوضع المعلم المؤهل. ينبغي أيضاً دمج العناصر الاخرى ذات الصلة لحالة الطوارىء، مثل تلبية الحاجات النفسية - الإجتماعية.

وحيث تكون أنظمة مدارس اللاجئين منفصلة عن أنظمة التعليم المحلي، ينبغي للتدريب أثناء الخدمة للمعلمين اللاجئين أن يؤسس لوضع المعلم المؤهل في البلد الأم أو البلد المضيف.

ينبغي تحديد المدربين المحليين لتطوير وتنفيذ تدريب ملائم للمعلمين. يمكن أن تكون هناك ضرورة لتنمية قدراتهم في مهارات التيسير والتدريب. ينبغي تشجيع التوازن بين المدربين والمدربات. وحيث يكون هناك عدد محدود من المدربين، أو أنهم غير مدربين جيداً، يمكن تعزيز المؤسسات التي تدرب المعلمين اثناء وقبل الخدمة. هذا ينبغي أن يكون جهداً منسقاً عبر المؤسسات الوطنية والإقليمية والوكالات الخارجية مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. هذا يمكن أن يشمل:

- مراجعة منهج تدريب المعلمين والكتب المدرسية؛
- تضمين المحتوى المحدّث والمرتبط بحالات الطوارىء؛
- توفير خبرة التعليم العملي، مثل الخدمة كمعلمين مساعدين أو متمرنين.

٤- **الاعتراف والمصادقة على التدريب:** إن موافقة ومصادقة سلطات التعليم حيوية لضمان النوعية والإعتراف بتدريب المعلمين في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي. بالنسبة للمعلمين اللاجئين، ينبغي لسلطات التعليم في البلد الأم أو المضيف أو المنطقة تحديد ما إذا كان التدريب مقبولاً ومتأقلماً مع حاجات المتعلمين والمعلمين (أنظر أيضاً المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ١٠٩).

٥- **مواد التعليم والتعلّم:** ينبغي للمعلمين أن يتدرَّبوا على كيفية تحديد حاجتهم من الوسائل التعليمية المحددة استناداً الى المنهج. ينبغي أن يتعلموا كيفية ايجاد وسائل تعليم فعّالة وملائمة باستخدام مواد متوافرة محلياً (أنظر أيضاً المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحة ٨٢، المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ١٠١).

٦- **وعي الأخطار والحد من الأخطار وجهوزية الاستجابة:** يحتاج المعلمون الى مهارات ومعارف لمساعدة المتعلمين والمجتمع المحلي على تفادي الكوارث المستقبلية والحد منها. يمكن أن يحتاجوا الى دعم لدمج تشجيع الحد من الأخطار وتفادي النزاع في التعليم والتعلّم. يشمل هذا المعلومات والمهارات اللازمة لتحديد الأخطار المحتملة والكوارث التي تواجهها المجتمعات المحلية وتفاديها والاستجابة لها (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحة ٦٦؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢ على الصفحتين ٦٨ - ٦٩؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ٢ و٦ على الصفحتين ١٠٨ - ١١٠).

المعيار ٣ للتعليم والتعلّم: التدريس وعمليات التعلّم

إن عمليات التدريس والتعلّم مرتكزة على المتعلّم، ومشتركة وجامعة.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تتلاءم أساليب التعليم مع العمر، مستوى النمو، اللغة، الثقافة، القدرات والحاجات للمتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٣).
- يُظهر المعلمون فهماً لمحتوى الدرس ومهارات التعليم في تفاعلهم مع المتعلمين (أنظر الملاحظات الإرشادية ١ - ٣).
- تلبي عمليات التدريس والتعلّم حاجات كل المتعلمين، وبينهم ذوو الحاجات الخاصة، عبر تشجيع الشمولية والحد من معوقات التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يفهم ويقبل الأهالي وقادة المجتمع المحلي محتوى التعلّم وأساليب التعليم المستخدمة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).

الملاحظات الإرشادية

١- **المشاركة الفعّالة:** المشاركة الفعّالة للمتعلمين ضرورية عند كل مستوى تنموي وعمري. ينبغي للتعليم أن يكون تفاعليّاً ومشتركاً، يضمن انخراط جميع المتعلمين في الدرس. تفيد من أساليب التعليم والتعلّم الملائمة للتنمية. وهذه يمكن أن تشمل العمل الجماعي، العمل في مشروع، تعليم الأقران، لعب الأدوار، سرد القصص، أو وصف الأحداث، الألعاب، أفلام الفيديو أو القصص. ينبغي دمج هذه الأساليب في تدريب المعلم، وفي الكتب المدرسية وبرامج التدريب. يمكن أن تحتاج المناهج الموجودة الى أقلمة لاستيعاب التعلّم النشط.

يتعلم الأطفال الصغار من خلال اللعب. ينبغي لتعلمهم أن يرتكز على اللعب والتفاعل الناشطين. اللعب الموجّه يمكن أن يبني المهارات والعلاقات مع الأقران والمعلمين. ينبغي دعم أهالي الأطفال الصغار ومقدمي الرعاية الأولية لهم لكي يفهموا ويطبقوا:

- أهمية أن يكونوا مستجيبين ومتحسسين لحاجات الأطفال؛
- سبل العناية بالإطفال الصغار؛
- أساليب اللعب التي تُشارِك الأطفال بفعالية في عملية التعلّم وتشجع نموهم.

٢- **معوقات التعلّم:** ينبغي مساعدة المعلمين على التحدّث مع الأهل وأعضاء المجتمع المحلي وسلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة حول أهمية نشاطات التعليم النظامي وغير النظامي في سياقات الطوارىء. يمكن أن يناقشوا قضايا الحقوق والتنوّع والشمول وأهمية التواصل مع الأطفال والشباب الذين يشاركون في نشاطات التعليم. هذه النقاشات مهمة لضمان أن الناس يفهمون ويدعمون شمول جميع الأطفال وتوفير موارد المواد والمرافق الملائمة. يمكن حشد مجموعات مثل جمعيات الأهل - المعلمين وإدارة المدرسة ولجان التعليم المجتمعي للمساعدة في تحديد معوقات التعلّم وتطوير خطط للتعامل معها على مستوى المجتمع المحلي (أنظر أيضاً المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ٦٤).

٣- **أساليب التعليم الملائمة:** ينبغي للتعليم في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي أن يقدّم للمعلمين في سياق تعليم نظامي فرصة لتغيير إيجابي. يمكن تغيير أساليب التعليم لتتأقلم وتقبل بالنسبة الى السياق وينبغي أن تتعامل مع الحقوق والحاجات والعمر والحاجات الخاصة وقدرات المتعلمين. إلّا أنه ينبغي تقديم أساليب تعليم أكثر مشتركة أو صديقة للمتعلّم بعناية وحساسية. إن تطبيق أساليب جديدة، وخاصة خلال المراحل الأولى من حال الطوارىء، يمكن أن يكون ضاغطاً حتى للمعلمين المتمرسين. قد يؤثر ذلك أيضاً على المتعلمين والأهل وأعضاء المجتمع المحلي (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية حول التعليم والتعلّم من "آيني"، الموجودة في حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

ينبغي تقديم التغييرات بموافقة من سلطات التعليم وبالتنسيق معها ودعمها. قد يتطلب الأمر بعض الوقت حتى تفهم المدرسة والمجتمع ويتقبلا هذه التغييرات. من المهم ضمان التعامل مع هموم الأهل وأعضاء المجتمع المحلي الآخرين. ينبغي للمعلمين أن يكونوا على معرفة بالمحتوى الجديد وبالتغيّرات المتوقعة في وعيهم وسلوكهم.

في تدخلات التعليم غير النظامي، يمكن تقديم مقاربات ترتكز على المتعلّم من خلال التدريب والدعم المتواصل للمتطوعين والمنشطين والميسرين ومقدمي الرعاية. ينبغي أن تكون الأساليب ملائمة للمنهج، وتتعامل مع الكفاءات الجوهرية للتعليم الأساسي بما في ذلك القراءة والكتابة والحساب، والمهارات الحياتية ذات الصلة لسياق حالة الطوارىء (أنظر المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ٧٧).

المعيار ٤ للتعليم والتعلّم: تقويم نتائج التعلّم

تستخدم أساليب ملائمة لتقييم نتائج التعلّم والتحقق من صحتها

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- التقويم والتقييم المتواصلان لتقدم المتعلمين نحو الغايات المحددة يفيد أساليب التعليم (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- يعترف بانجازات المتعلمين وتقدم إفادات أو شهادات إنهاء للدورات وفقاً لذلك (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يقوّم خريجو البرامج التقنية والمهنية لقياس نوعية البرامج وصلة البرامج بانسبة الى البيئة المتغيّرة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- تعتبر أساليب التقويم والتقييم عادلة وموثوقة ولا تهدد المتعلمين (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- تكون التقييمات ذات صلة لحاجات المتعلمين التعليمية والاقتصادية المستقبلية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).

الملاحظات الإرشادية

١- **أساليب وتدابير تقويم وتقييم فعّالة** ينبغي تقديمها وينبغي أن تأخذ في الإعتبار ما يلي:

- ذات صلة: الامتحانات والاختبارات ملائمة لسياق التعلّم وعمر المتعلمين (أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٤ في الأسفل)؛
- الاتساق: أساليب التقييم معروفة ومطبّقة بطريقة مماثلة في كل المواقع ومن جميع المعلمين؛
- الفرصة: المتعلمون الغائبون تقدم لهم فرصة تقويم أخرى؛
- التوقيت: التقويم يحصل خلال أو بعد انتهاء التدريس؛
- الوتيرة: هذه يمكن أن تتأثر بحالة الطوارىء؛
- السياق المناسب والآمن: التقويمات النظامية تجرى في مكان آمن وبواسطة عاملين في التعليم؛
- الشفّافيّة: نتائج التقويم توزع وتناقش مع المتعلمين، وفي حال الأطفال مع أهلهم. الممتحنون الخارجيون متوافرون للمراحل الرئيسية من التقويم حيث يمكن ويناسب؛
- استيعاب المتعلمين من ذوي الحاجات الخاصة: يخصص وقت أطول، وتقدم مهارات وفهم عبر الوسائل البديلة الملائمة (أنظر ايضاً كتيب الجيب لدعم التعلّم لذوي الحاجات الخاصة، من "آيني"، الموجود في حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٢- **تقييم النتائج:** في برامج التعليم النظامي، يجرى التقويم للاعتراف بنتائج امتحانات المتعلمين وانجازاتهم من سلطات التعليم. بالنسبة للاجئين، ينبغي بذل جهود للحصول على اعتراف سلطات التعليم في البلد أو المنطقة الأم. أمّا بالنسبة للتعليم والتدريب التقني والمهني، فينبغي لمقدمي خدمات التدريب ضمان الإمتثال لمعايير المصادقة الوطنية. قد تشمل وثائق إنهاء الدوارت الشهادات وإفادات التخرّج.

٣- **تقويم مدونة الأخلاق:** ينبغي تطوير وتنفيذ التقويم والتقييم وفقاً لمدونة الأخلاق. وهذا يعني أنه ينبغي أن يكونا عادلين، موثوقين، ويجريا بطريقة لا تزيد الخوف أو تسبب العسر. ينبغي عدم التحرّش بالمتعلمين مقابل علامات جيدة أو ترقيات ضمن المدرسة أو البرنامج. للمساعدة في ضمان تلبية تلك الشروط، قد يكون مساعداً القيام بالمراقبة، بما في ذلك الكشف على الموقع من مشرفين وأعضاء المجتمع المحلي (أنظر أيضاً المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة. الملاحظتان الإرشاديتان ٤ و٩ على الصفحات ٦٢ - ٦٥).

٤- **ذات صلة:** ينبغي ربط محتوى التقييمات والعمليات المستخدمة مباشرة بالمواد التي درست. ينبغي تحديد غايات التعلّم ومقاييسه من المنهج. وعند المستطاع، ينبغي تعديل التقويمات لتعكس المواد التي تدرّس بدلاً من المنهج القياسي، وبذلك تعكس التعلّم الفعلي بدلاً من الثغرات في التدريس.

ينبغي للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية تطبيق أدوات وأساليب تقويم ملائمة وسهلة الاستخدام. سيقوم الإرشاد والتدريب على استخدام أدوات التقويم بتحسين الفعالية. يمكن أن يساعد أعضاء المجتمع في تقييم تطور التعلّم وفعالية التعليم. يمكن أن يكون هذا مفيداً في الصفوف الكبيرة أو التي تحتوي على مستويات متعددة، أو حين يحتاج المتعلمون الى المزيد من العناية الفردي.

أ للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات "آيني": www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات "آيني"	حقيبة أدوات "آيني"
← الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"	← الملاحظات الإرشادية حول التعليم والتعلّم
← أدوات التنفيذ	← حقيبة الموراد حول التعليم والتعلّم
← التعليم والتعلّم	

٤
المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية

المعايير المؤسسية:
مشاركة المجتمع، التنسيق، التحليل
المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية
المعيار ١
للتوظيف والاختيار
يوظف عدد كافٍ من المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية المؤهلين بصورة مناسبة من خلال عملية مشتركة شفّافة، مرتكزة على معايير اختيار تعكس التنوّع والإنصاف.
المعيار ٢
لظروف العمل
يحدد المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية بوضوح ظروف العمل ويعوض عليهم بصورة مناسبة.
المعيار ٣
للدعم والإشراف
تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية بفعالية.

يوفر المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية حاجات التعليم للأطفال والشباب في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي. يمكن أن يتغيروا في الوضع المهني من موظفي دولة بشهادات جامعية الى متطوعين أو مدرسين من المجتمع المحلي حاصلين بتعليم نظامي قليل. إن مصطلح "المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية" يشمل:

- معلمو الصفوف ومساعدو الصفوف؛
- معلمو الطفولة المبكرة أو الحضانات؛
- مدرسو الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة؛
- اختصاصيون في نواح محددة ومدربون مهنيون؛
- ميسرون في المساحات الصديقة للطفل؛
- متطوعون من المجتمع المحلي، مدرسون دينيون ومعلمو المهارات الحياتية؛
- رؤساء المدارس، المديرون، المشرفون على المدرسة ومسؤولو التعليم الآخرون.

تعتمد أدوار ومسؤوليات المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية على نوع التعليم (نظامي أو غير نظامي) ونوع البيئة التعلميّة. إن مشاركة المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية في صنع القرار وفي تطورهم المهني الشخصي هي مكونات مهمة في تصميم مشروع تعليم للطوارىء.

ينبغي لعملية تحديد وتوظيف واختيار المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن تكون غير تمييزية ومشتركة وشفّافة. المساواة الجندرية وتمثيل المجتمع المحلي ضروريان. ينبغي للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن تكون لديهم خبرات ومهارات ذات صلة وينبغي أن يعوض عليهم بشكل ملائم. ينبغي أن يكونوا أحرار في الإنضمام الى النقابات أو تشكيلها. إن مدونات السلوك والأدوار والمسؤوليات وآليات الإشراف وظروف العمل واتفاقات العقود واستحقاقات التعويض والعمل تطور بطريقة فضلى بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة.

في حالات الأزمات، يحتاج المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية الى دعم للتغلب والبدء في إعادة البناء والشفاء. إن التعليم في حالات الطوارىء، وصولاً الى التعافي يعزز القدرة على التأقلم عبر تزويد الأطفال والشباب والمجتمعات المحلية بمعلومات منقذة للحياة، وفرص تعلم ودعم اجتماعي يبني في اتجاه مستقبل إيجابي. إن المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية مساهمون أساسيون للتعليم في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي. كذلك لديهم الحق أنفسهم بالدعم والإرشاد.

المعيار ١ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية: التوظيف والاختيار

يوظف عدد كافٍ من المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية المؤهلين بصورة مناسبة من خلال عملية مشتركة شفّافة، مرتكزة على معايير الاختيار التي تعكس التنوّع والإنصاف.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تطور التوصيفات الوظيفية والإرشادات بصورة واضحة وملائمة وغير التمييزية قبل عملية التوظيف (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- تختار لجنة اختيار تمثيلية المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية استناداً الى معايير شفّافة وتقويم للكفاءات، مع الأخذ في الحسبان قبول المجتمع والنوع الاجتماعي والتنوّع (أنظر الملاحظات الإرشادية ٢ - ٤).
- يكفي عدد المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية الموظفين لتفادي الصفوف المضخمة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).

الملاحظات الإرشادية

١- **التوصيفات الوظيفية** لا تميز على أساس الجندر، العرق، الدين، الحاجات الخاصة أو مجالات تنوّع أخرى. تشمل على الأقل:

- أدوار ومسؤوليات
- قنوات واضحة للإبلاغ
- مدونة سلوك

أنظر أيضاً المعيار ٢ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٩٨).

٢- **الخبرة والكفاءات:** من المهم توظيف معلمين مؤهلين بشهادات معترف بها. يحتاجون الى مهارات لتوفير الدعم النفسي - الاجتماعي للمتعلمين ولتعليم المتعلمين ذوي الحاجات الخاصة. إذا لم تعد للمعلمين المؤهلين شهادات أو وثائق أخرى بسبب حالة الطوارىء، ينبغي تقويم مهاراتهم في التعليم. إذا لم يكن هناك عدد كاف من المعلمين المؤهلين، يمكن أن تكون هناك ضرورة للنظر في المعلمين قليلي أو عديمي الخبرة. سيتطلب الأمر تدريب هؤلاء المعلمين، استناداً الى تقويم مستواهم التعليمي وخبرتهم التعليمية.

ينبغي توظيف معلمين يتحدثون اللغة (اللغات) الأم للمتعلمين حين يكون الأمر ممكناً. عند الضرورة والملاءمة، يوصى بتوفير دورات مكثفة باللغة (اللغات) الوطنية أو للبلد المُضيف (أنظر أيضاً المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٧ على الصفحة ٨١).

في بعض الحالات، يمكن أن تكون هناك ضرورة لعمل استباقي في اتجاه توازن جندري في توظيف المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية. يمكن أن يشمل هذا تعديل معايير التوظيف بالتشاور مع لجنة الاختيار. العمر الأدنى للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية ينبغي أن يكون ١٨ سنة، وفقاً لقوانين ومواثيق العمل الدولية وحقوق الإنسان. يمكن أن يكون من الضروري أحياناً توظيف شباب أصغر ليعملوا كميسرين، مساعدين، أو مرشدين.

٣- **معايير اختيار المعلمين** يمكن أن تشمل الآتي:

المؤهلات والمواصفات المهنية:
- الخلفية الأكاديمية؛
- خبرة في التعليم، بما في ذلك تعليم الأطفال من ذوي الحاجات الخاصة؛
- مراعاة للحاجات النفسية - الإجتماعية للأطفال والشباب؛
- خبرات أو مهارات تقنية أخرى في التجارة؛
- قدرة لغوية ذات صلة، يمكن أن تشمل المعرفة بلغة الإشارة المحلية والبرايل.

مؤهلات شخصية:
- العمر والجندر، مع الأخذ في الإعتبار المساواة الجندرية؛
- التسامح؛
- الخلفية العرقية والدينية؛
- تنوّع يعكس الذي في المجتمع. من المهم النظر في التوترات الاجتماعية الباطنية وحالات الظلم المزمنة، التي يمكن أن يكون لها أثر على عملية التوظيف (أنظر أيضاً المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٨١).

مؤهلات أخرى:
ينبغي للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية أن يتفاعلوا مع المجتمع المحلي وأن يتقبلهم. ينبغي اختيارهم، إذا أمكن، مبدئياً من المجتمع المحلي المتأثر بسبب فهمهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية. إذا جرى قبول المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية من خارج المجتمع المحلي، يمكن أن يكون من الضروري النظر في تعويض إضافية مثل النقل والإقامة. إذا أنشىء مركز التعلّم للاجئين أو النازحين داخلياً، فإن توظيف معلمين مستحقين وغيرهم من الهيئة التعليمية من المجتمع المحلي المضيف يمكن أن يساعد في احتضان علاقات جيدة (أنظر أيضاً الملاحظات الإرشادية حول تعويض المعلم، من "آيني"، موجودة في حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٤- **المراجع**: حيث يمكن، ينبغي فحص مراجع جميع المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية الذين وظفوا في محاولة لضمان أن المتعلمين لن يتعرضوا للخطر.

٥- **حجم الصف**: من المهم وضع حدود واقعية، متعارف عليها محلياً، لحجم الصف، الذي يسمح بشمل جميع الأطفال والشباب، وبينهم ذوو الحاجات الخاصة. ينبغي توظيف ما يكفي من المعلمين لضمان معدل ملائم من التلميذ لكل معلم. ينبغي للأطراف المعنية أن تأخذ في الاعتبار المعايير الوطنية والمحلية ذات الصلة لمعدل التلاميذ لكل معلم ومعايير التدريس. في بعض الحالات، قد يكون للمنظمات التنموية والإنسانية معاييرها الخاصة لمعدل التلاميذ لكل معلم. يوصى بمعدل ١ لـ٤٠ في بعض الحالات. إلا أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تتشجع على مراجعة وتقرير ما هو الملائم والواقعي محلياً (أنظر أيضاً المقدمة على الصفحتين ٨ - ٩ لأمثلة عن تأطير الحد الأدنى للمعايير ومعايير التعليم والتعلّم على الصفحات ٤٧ - ٥٥).

المعيار ٢ المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية: ظروف العمل

لدى المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية شروط محددة بوضوح للعمل ويعوض بصورة مناسبة عليهم.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تنسق أنظمة التعويض وشروط العمل بين كل الأطراف المعنية ذات الصلة (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢).
- يوصف التعويض وشروط العمل في العقود. ويقدم التعويض دورياً (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- يسمح للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية بتنظيم الأحكام والشروط والتفاوض عليها.
- توجد وتحترم مدونة سلوك تتضمن تطبيقاً واضحاً للإرشادات (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).

الملاحظات الإرشادية

١- **شروط العمل:** ينبغي للتوصيفات الوظيفية وتوصيفات شروط العمل ومدونات السلوك أن تشمل في العقد. هذا يساعد هذا على إضفاء طابع مهني لدور المعلمين في بيئة التعلّم والمجتمع المحلي. تحدد الخدمات المتوقعة من المعلمين مقابل تعويض من المجتمعات المحلية، سلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى، وتوفر إطار عمل لسلوك المعلم الملائم والمتوقّع.

العقد ينبغي أن يحدد:
- مهمات العمل والمسؤوليات؛
- التعويض؛
- متطلبات الحضور؛
- ساعات وأيام العمل؛
- مدة العقد؛
- مدونة السلوك؛
- آليات الدعم والإشراف وحل النزاعات.

(أنظر أيضاً المعيار ١ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٩٥)

٢- **التعويض:** التعويض الملائم كافٍ لتمكين المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية من التركيز على عملهم المهني من دون السعي الى موارد دخل إضافية لتلبية حاجاتهم الأساسية. وحيث تدعو الحاجة، ينبغي إعادة انشاء أو تطوير نظام دفع ملائم للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية بأسرع ما يمكن. ينبغي لنظام الدفع أن يحترم حقيقة أن لدى سلطات التعليم مسؤولية رئيسية لضمان التعويض. إن التنسيق بين الأطراف المعنية ذات الصلة، بما في ذلك سلطات التعليم والإتحادات وأعضاء المجتمع المحلي واللجان والجمعيات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تضع الأساس لسياسة التعويض المستدامة وممارستها، وتساعد في الانتقال من التعافي الى التنمية.

يمكن للتعويض أن يكون مالياً أو غير مالي. ينبغي للنظام أن يكون منصفاً ودائماً. وما أن تطبق، تضع سياسات التعويض سابقة يتوقع المعلمون المؤهلون وغيرهم من الهيئة التعليمية المحافظة عليها. في ظروف النزوح، قد ينتقل المعلمون المؤهلون وغيرهم من الهيئة التعليمية على الأرجح الى حيث توجد أجور أعلى، حتّى لو اضطر الأمر عبور الحدود. من المهم الأخذ في الحسبان قوى السوق مثل:

- كلفة المعيشة؛
- الطلب على المعلمين والإختصاصيين الآخرين؛
- مستويات الأجور في مهن ذات كفاءة مماثلة، مثل العناية الصحية؛
- توافر المعلمين المؤهلين وغيرهم من الهيئة التعليمية.

(أنظر أيضاً الحد الأدنى لمعايير التعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، معيار ايجاد فرص التوظيف)

يعتمد التعويض على التزام شروط العمل ومدونة السلوك. ينبغي تفادي نزاعات المصالح، ومنها الحالات حيث يتقاضى المعلمون سراً رسوماً من التلاميذ مقابل التعليم والتدريس (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٣١، الملاحظات الإرشادية حول تعويض المعلم، من "آيني"، موجودة في حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٣- **مدونة السلوك:** تحدد مدونة السلوك معايير واضحة لسلوك المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية. تنطبق هذه المعايير في البيئة التعلميّة وخلال المناسبات والنشاطات التعليمية. تحدد مدونة السلوك العواقب الإلزامية لمن لا يلتزمها. تتضمن التزامات أن المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية سوف:

- يحترمون ويحمون ويلبون، قدر مستطاعهم، حقوق المتعلمين بالتعليم؛
- يحافظون على معايير عالية في التصرف والسلوك الأخلاقي؛
- يزيلون بفاعلية معوقات التعليم لضمان وجود بيئة غير تمييزية يقبل فيها جميع المتعلمين؛
- يحافظون على بيئة حمائية وصحية وجامعة وخالية من التحرّش الجنسي أو سواه من استغلال المتعلمين من أجل العمل أو الخدمات الجنسية والترهيب والإعتداء والعنف والتمييز؛
- لا يعلمون أو يشجعون المعرفة أو الأفعال التي تتناقض ومبادىء حقوق الإنسان وعدم التمييز؛
- يحافظون على حضور منتظم ودقة في الوقت.

(أنظر أيضاً نموذج عن مدونة السلوك في حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة الملاحظتان الإرشاديتان ٤ و٩ على الصفحات ٦٢ - ٦٦؛ المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١٠٢).

المعيار ٣ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية: الدعم والإشراف

آليات الدعم والإشراف للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية تعمل بفعالية.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- تتوافر مواد التعليم والتعلّم والمساحات المناسبة (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- ينخرط المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية في التطور المهني الذي يساهم في دافعهم ودعمهم (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢ - ٣).
- توفر آلية إشراف شفافة ومسؤولة تقويماً دورياً، ومراقبة ودعم للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢ - ٣).
- يجرى تقييم لأداء للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، ويوثق ويناقش دورياً (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).
- تتوافر للتلاميذ دورياً فرصة تقديم رد فعل حول أداء المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٥).
- يوفر دعم نفسي - اجتماعي ملائم وعملي ومتاح لجميع المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٦).

الملاحظات الإرشادية

١- **التعليم ومواد التعلّم ومساحته** ينبغي أن تكون ملائمة لتسمح للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية من التعليم والعمل بفعالية (أنظر أيضاً المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، على الصفحة ٦٨؛ المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحة ٨٢؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٨٥).

٢- **آليات الدعم والإشراف:** إن الإدارة الفاعلة والإشراف والمساءلة أمور حيوية لتامين الدعم المهني والحفاظ على دافع المعلم ونوعية التعليم. ينبغي للأنظمة أن تطور قدر الإمكان تحت قيادة سلطات التعليم ذات الصلة وبالإشتراك مع نقابات التعليم وأعضاء المجتمع المحلي اللجان والجمعيات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. يمكن للإرشاد ودعم الأقران أن يحث المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية عبر مساعدتهم على وضع أهداف وتحديد خطوات يجب القيام بها لتحسين أداءهم (أنظر أيضاً المعيار ١ لمشاركة المجتمع، الملاحظات الإرشادية ١ - ٥ على الصفحات ٢٢ - ٢٥؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٨٣؛ وتوصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية حول وضع المعلمين (١٩٦٦)).

٣- **تنمية القدرات، التدريب، والتطور المهني:** من المهم استشارة المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية حول دافعهم وحاجاتهم وأولويات تنمية القدرات لديهم. يساعد هذا في تحديد حاجات وفرص التطور المهني قبل الخدمة وبعدها. ينبغي تأمين تنمية القدرات والتدريب والتطور المهني بطريقة غير تمييزية (أنظر أيضاً المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٨٣).

٤- **تقييمات الأداء:** إن تقييمات الأداء الجيدة تدعم الأداء الجيدة. يشمل تقويم كفاءة المعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية وفعاليتهم نقاش مع كل فرد لتحديد القضايا والاتفاق على نشاطات المتابعة.

قد تشمل عملية تقييم الأداء:

- تطوير معايير لدعم مشاهدات الصف وتقييماته؛
- توفير رد الفعل؛
- تحديد الأهداف والغايات لقياس النمو والتقدم.

(أنظر أيضاً الملاحظة الإرشادية ٥ في الأسفل، المعيار ٢ للمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٨٤).

٥- **مشاركة المتعلمين:** من المهم شمول المتعلمين في عمليات التقويم والتقييم. تساعد في فهم كل أوجه البيئة التعلميّة وفي ضمان النوعية. يمكن للمتعلمين أن يقدموا دورياً رد فعل لأطراف محايدة كجزء من عمليات تقييم الأداء. يمكن أن تشمل المواضيع، أداء التعليم، السلوك، هموم البيئة التعلميّة وقضايا الحماية.

٦- **الدعم النفسي - الاجتماعي والرفاهية:** حتّى المعلمين المتمرسين والمدربين وغيرهم من الهيئة التعليمية يمكن أن يجدوا أنفسهم مثقلين بأحداث الأزمة. يواجهون تحديات ومسؤوليات جديدة وقد يختبرون العسر. إن قدرتهم على التغلب وتوفير المطلوب للمتعلمين تعتمد على رفاهيتهم والدعم المتوافر (أنظر أيضاً المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ٨ - ٩ على الصفحة ٦٥ - ٦٦؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٨ على الصفحة ٧٢؛ المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٠).

للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات "آيني" على الموقع:
www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات "آيني"

↳ الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"

↳ أدوات التنفيذ

↳ المعلمون وغيرهم من الهيئة التعليمية

٥ سياسة التعليم

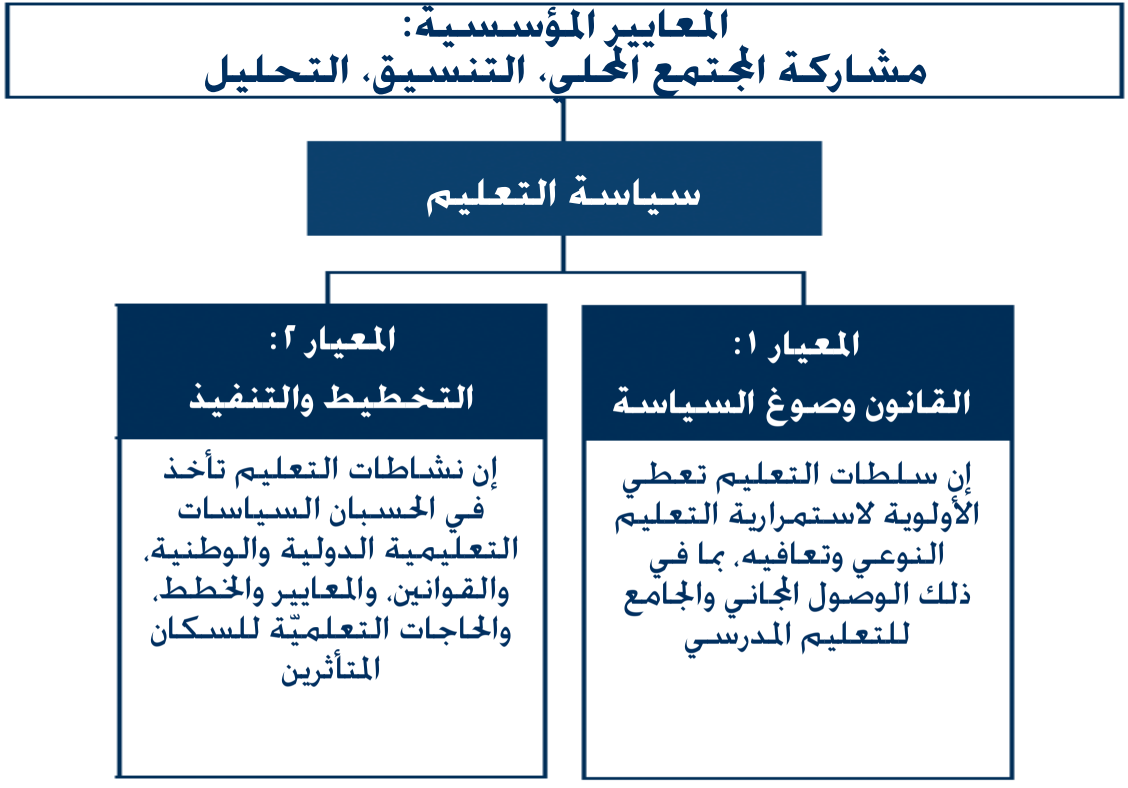
المعايير المؤسسية:
مشاركة المجتمع المحلي، التنسيق، التحليل
سياسة التعليم
المعيار ١:
القانون وصوغ السياسة
إن سلطات التعليم تعطي الأولوية لاستمرارية التعليم النوعي وتعافيه، بما في ذلك الوصول المجاني والجامع للتعليم المدرسي
المعيار ٢:
التخطيط والتنفيذ
إن نشاطات التعليم تأخذ في الحسبان السياسات التعليمية الدولية والوطنية، والقوانين، والمعايير والخطط، والحاجات التعلميّة للسكان المتأثرين

تحدد الصكوك والإعلانات القانونية الدولية حق كل الأفراد بتلقي التعليم. من واجب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي احترام وحماية وتلبية هذا الحق. الحقوق بحرية التعبير الحر وعدم التمييز والمشاركة في صنع القرار حول السياسات الاجتماعية والتعليمية جزء لا يتجزأ من الحق بالتعليم.

في حالة الطوارىء وصولاً الى التعافي، من الضروري حماية هذه الحقوق. لدعم ذلك، ينبغي لسلطات التعليم وغيرها من الأطراف المعنية الأساسية تطوير وتطبيق خطة تعليم للطوارىء. هذه الخطة ينبغي أن:

- تأخذ في الحسبان معايير وسياسات التعليم الوطنية والدولية؛
- تظهر التزام الحق بالتعليم؛
- تظهر استجابة لحاجات وحقوق التعلّم للناس المتأثرين بالأزمة؛
- تشمل خطوات لضمان وصول الجميع الى التعليم؛
- تبدي بوضوح الروابط بين جهوزية حالة الطوارىء، والإستجابة لحالة الطوارىء، والتنمية الطويلة الأجل.

إن مشاركة المجتمع في التخطيط والتنفيذ للتدخلات والبرامج والسياسات أساسي لنجاح الجهوزية والإستجابة لحالة الطوارىء.

لضمان تشجيع المساواة الجندرية واحترام الإختلاف، ينبغي لسياسات وبرامج التعليم في حالات الطوارىء أن تدمج بشكل تام أحكام معاهدة حقوق الطفل وأن تعكس إطاري عمل التعليم للجميع وأهداف التنمية للألفية. إن هذه الصكوك تدعم وتشجع سياسات التعليم والقوانين التي تحمي من كل أشكال التمييز في التعليم. هذا يشمل التمييز على أساس الجنس، الدين، العرق، اللغة والحاجات الخاصة.

المعيار ١ لسياسة التعليم: القانون وصوغ السياسة

إن سلطات التعليم تولي الأولوية لاستمرارية وتعافي التعليم النوعي، بما في ذلك التعليم المدرسي المجاني والجامع.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- إن قوانين وتشريعات وسياسات التعليم الوطنية تصون الوضع المحمي القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لمرافق التعليم والمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).

- إن قوانين وتشريعات وسياسات التعليم الوطنية تحترم وتحمي وتلبي الحق بالتعليم وتكفل استمراريته (أنظر أيضاً الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢).

- إن القوانين والتشريعات والسياسات تكفل سلامة كل مرفق تعليم يعاد بناؤه أو يستبدل (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٢ - ٣).

- إن القوانين والتشريعات والسياسات ترتكز الى تحليل السياق الذي طور من خلال عمليات مشتركة وجامعة (أنظر الملاحظة الإرشادية ٤).

- إن سياسات التعليم الوطنية تدعم بخطط عمل وقوانين وموازنات تسمح باستجابة سريعة لحالات الطوارىء (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٥ - ٦).

- إن القوانين والتشريعات والسياسات تسمح بمدارس للاجئين تستخدم منهج ولغة البلد أو المنطقة الأم (أنظر الملاحظة الإرشادية ٧).

- القوانين والتشريعات والسياسات تسمح للأطراف غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، بصياغة برامج تعليم لحالات الطوارىء (أنظر الملاحظة الإرشادية ٨).

الملاحظات الإرشادية

١- **واجب السلطة الوطنية هو احترام وحماية وتلبية الحق بالتعليم** طبقاً لصكوك حقوق الإنسان الدولية (أنظر المقدمة على الصفحة ٢).

إن صكوك حقوق الإنسان هذه تتضمن قواعد دولية حول العناية بالسكان، مع التركيز على الأطفال والشباب. تشمل المجالات التي تغطيها، التغذية، الترفيه، الثقافة، منع الإعتداء وتعليم الطفولة المبكرة لمن تقل أعمارهم عن ست سنوات. إن معاهدة حقوق الطفل مهمة تحديداً لأنها تغطي حق الأطفال بالتعليم وحقوقهم ضمن العملية التعليمية.

مثل الحق باستشارتهم حول القرارات التي تؤثر عليهم، والحق بأن يعاملوا باحترام والحق بمعرفة حقوقهم (أنظر أيضاً المعيار ١ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٢٥؛ المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢ على الصفحة ٥٥ - ٥٧؛ المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظتان الإرشاديتان ٥ - ٦ على الصفحة ٧٩ - ٨٠).

للمتعلمين والمعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية وضع مدني، وكذلك مباني التعليم. إنهم محميون من الهجوم المسلح بموجب معاهدات جنيف، التي تشكل جزءاً من القانون الدولي الإنساني المعترف به من كل بلد. ينبغي للسلطات الوطنية والأطراف المعنية الدولية أن تدعم جهود بناء هذا الوضع المحمي بقانون وطني وبالممارسة، وأن تمنع استخدام مرافق التعليم لغايات عسكرية.

عندما يهدد العنف الاستمرارية التعليمية وحماية الطفل، فإن الأولوية هي لمناصرة تشجيع التعليم وحقوق الإنسان والقانون الإنساني ذات الصلة للتعليم. إن المراقبة والإفادة عن الهجمات على المتعلمين وغيرهم من الهيئة التعليمية والمرافق مهمتان. هذا ما يحترم كرامة الضحايا ويؤدي الى استجابة منسقة، وتحقيق ومحاكمة (أنظر أيضاً المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ١، ٣ - ٤ و٦ - ٧ على الصفحة ٦١ - ٦٤).

٢- **قوانين وسياسات التعليم الوطنية ينبغي أن تكفل استمرارية التعليم للجميع.** إن الخطط الرديفة المدرسية الوطنية والمحلية ينبغي أن تغطي الأخطار المعروفة والمتوقعة والمتكررة. وهذه تتضمن الأخطار الكوارث الصغيرة، مثل الفيضانات الدورية، التي تؤدي الى آثار سلبية تراكمية على التعليم. ينبغي ضم الحاجات المحددة للأطفال والشباب الهشين. في الدول التي لا توجد فيها قوانين استجابة لحالات الطوارىء أو الكوارث للتعليم، توفر حالة الطوارىء فرصة لايجادها (أنظر المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحة ٦٦؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦).

إن خدمات تنمية الطفولة المبكرة للأطفال تحت سن المدرسة وذويهم وأوليائهم ينبغي أن تضم في سياسات وبرامج التعليم. يمكن للخدمات أن تشمل:

- مجموعات الرعاية المبكرة ومجموعات الأهل؛
- مجموعات اللعب؛
- شمول الأطفال الصغار في نشاطات المساحة الآمنة؛
- روابط مع خدمات الصحة، التغذية والخدمات الأخرى.

في البلدان التي لديها سياسة وطنية للشباب، تقدم حالة الطوارىء فرصة لتمتين العمل العابرة للقطاعات حول التعليم المرتكز على الشباب. في البلدان التي من دون سياسة وطنية للشباب، ينبغي للاطراف المعنية ذات الصلة أن تسمّي نقطة محورية لقضايا الشباب في سياق الطوارىء. ينبغي أن يكون هناك عمل تعاوني حول السياسة العابرة للقطاعات وتخطيط وتنفيذ للبرامج الذي يأخذ في الإعتبار قضايا الشباب. إذا طورت سياسة وطنية للشباب، ينبغي أن ترتكز على تحليل المصالح المتنوعة والتأثيرات بين المجموعات الفرعية للشباب والفرص والأخطار للأشكال المختلفة لمشاركة الشباب.
إن سياسة الشباب الوطنية تكمل أطر العمل الوطنية حول:

- التعليم؛
- التعليم التقني والمهني والتدريب؛
- الجهوزية للطوارىء.

(أنظر أيضاً المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٥٥، الحد الأدنى لمعايير التعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، معيار ايجاد فرص التوظيف).

٣- **سلامة المدارس الجديدة والتي أعيد بناؤها:** إن أماكن المدارس ينبغي اختياره كي يكون سليماً من الأخطار والتهديدات المعروفة وتصميمه وبناؤه لتكون مقاومة. ينبغي التخطيط لمساحة كافية حتى لا يعطَّل التعليم إذا صارت هناك حاجّة الى استعمال المدارس كملاجىء موقتة في حالات الطوارىء (أنظر أيضاً المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحة ٥٩؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢ على الصفحتين ٦٨ - ٦٩؛ والملاحظات الإرشادية لبناء مدارس أكثر أماناً من "آيني"، موجودة في حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: **www.ineesite.org/toolkit**).

٤- **تحليل السياق:** ينبغي لقوانين وسياسات التعليم أن تعكس فهم عميق للدينامية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية والسياسية لسياق حالة الطوارىء. بهذه الطريقة، يلبي التخطيط والبرمجة للتعليم حاجات وحقوق المتعلمين وكذلك المجتمع الواسع. ويتفادى مفاقمة الانقسامات الاجتماعية أو النزاع.

إن تحليلات السياق يمكن أن تشمل تقويمات للنزاع، تقويمات لحقوق الإنسان، وتحليلات جهوزية للأخطار والكوارث. ينبغي لسلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى بالتعليم أن تساهم في تحليل السياق لضمان مراجعة قضايا التعليم. يشمل تحليل السياق تشاور واسع مع المجتمع المحلي. ينبغي لسلطات التعليم والأطراف المعنية الأخرى بالتعليم أن تناصِر من أجل اجراء تحليلات كهذه وضمها كجزء من المراجعات الدورية وعمليات الإصلاح لقطاع التعليم (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظات الإرشادية ٣ - ٦ على الصفحة ٣٧).

يشمل تحليل الخطر تحليلاً لأخطار الفساد في البيئة السياسية والإدارية والإنسانية. النقاش عن الفساد ينبغي أن يكون مفتوحاً قدر الإمكان في التخطيط والتطبيق للاستجابات التعليمية في حالات الطوارئ. النقاش المفتوح هو أفضل طريقة لتطوير سياسية متينة مضادة للفساد. إن مناقشة قضايا الفساد لا تعني التغاضي عن الفساد أو الإشارة الى الهشاشة المحددة لأحد الأطراف (أنظر أيضاً المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧).

٥- **مشاركة المعلومات وأنظمة المعلومات:** ينبغي لأولئك المشاركين في تطوير وتنفيذ سياسة التعليم أن يتقاسموا المعلومات حول السياسات والاستجابات الاستراتيجية. وهذا مهم تحديداً في تخفيف حدة النزاعات والكوارث. ينبغي للمعلومات أن تكون سهلة الفهم ومتاحة للجميع (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣١).

ينبغي تطوير القوانين والتشريعات والسياسات استناداً الى معلومات موثوقة. وينبغي لبيانات نظام إدارة معلومات التعليم أن يُربَط بمعلومات عن المناطق والمجموعات السكانية المعرضة لأنواع محددة من الطوارئ. توفر استراتيجية الجهوزية هذه مساهمة في التخطيط الوطني والمحلي للتعليم. وحيث يمكن، ينبغي إدخال البيانات التعليمية التي جمعها المجتمع المحلي في النظام الوطني لإدارة معلومات التعليم (أنظر أيضاً المعيار ٣ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٤٧).

٦- **أطر عمل الجهوزية للكوارث:** يجب على التعليم أن يكون جزءاً مكملاً لأطر العمل الوطنية للجهوزية للكوارث. ينبغي للموارد أن تؤمن لتوفير استجابة تعليمية فعّالة وفي وقتها. ينبغي للأطراف المعنية الدولية، الداعمة لبرامج التعليم الوطنية أو المحلية، أن تشجع الجهوزية للاستجابة التعليمية في حالات الطوارئ كعنصر من برامج التنمية. ينبغي لأطر عمل الجهوزية أن تتضمن أحكاماً صريحة حول مشاركة الأطفال والشباب في جهود الاستجابة على مستوى المجتمع المحلي (أنظر أيضاً المعيار ١ لمشاركة المجتمع، الملاحظتان الإرشاديتان ٤ - ٥ على الصفحات ٢٤ - ٢٥؛ المعيار ٢ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٣٠؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ١١ على الصفحة ٦٦؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٨٦).

٧- **عدم التمييز:** يجب على سلطات التعليم ضمان أن التعليم سيصل الى كل المجموعات بطريقة منصفة. وفقاً للقانون الدولي، ينبغي أن تكون للاجئين استحقاقات تعليم كالتي يحصل عليها المواطنون في المرحلة الإبتدائية.

أما في المراحل الأعلى، ينبغي أن يكون للاجئين وصول الى الدراسات، والاعتراف بالإفادات والشهادات والدرجات العلمية، الإعفاء من الرسوم والأقساط والوصول الى المنح بشروط موازية لمواطني البلد المُضيف. يحتفظ المتعلمون النازحون بالحقوق التعليمية كالتي للمواطنين غير النازحين. هؤلاء يحميهم قانون حقوق الإنسان الدولي والوطني والمبادىء الإرشادية حول النزوح (أنظر أيضاً المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ١ - ٢ و٤ على الصفحتين ٥٦ - ٥٨؛ المعيار ١ للتعليم والتعلّم، الملاحظات الإرشادية ٣ و٧ - ٨ على الصفحات ٧٨ - ٨١؛ المعيار ٢ للتعليم والتعلّم، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٨٥).

٨- **الأطراف غير الحكومية والأمم المتحدة** ينبغي السماح لها بإكمال توفير التعليم الوطني لضمان تلبية حاجات التعليم وحقوق المتعلمين. إن وصولهم للبرامج والمرافق القائمة وللإستجابة بسرعة وأمان لحالات الطوارىء ينبغي أن تيسر من البلد المضيف. هذا يمكن أن يشمل فرص الحصول بسرعة على تأشيرات الدخول والتشريعات الجمركية الخاصة لمواد التعلّم والإغاثة.

المعيار ٢ لسياسة التعليم: التخطيط والتنفيذ

إن نشاطات التعليم تأخذ في الحسبان السياسات والقوانين والمعايير والخطط التعليمية الدولية والوطنية والحاجات التعلميّة للسكان المتأثرين.

أعمال رئيسية (للقراءة بالتزامن مع الملاحظات الإرشادية)

- إن برامج التعليم النظامي وغير النظامي تعكس السياسات وأطر العمل القانونية الدولية والوطنية (أنظر الملاحظة الإرشادية ١).
- إن التخطيط والتنفيذ للنشاطات التعليمية تتكامل مع قطاعات الاستجابة الأخرى (أنظر الملاحظة الإرشادية ٢).
- إن برامج التعليم لحالات الطوارىء توصل بخطط واستراتيجيات التعليم الوطنية وتتكامل في التنمية الطويلة الأمد لقطاع التعليم.
- إن سلطات التعليم تطور وتنفذ خطط وطنية ومحلية للتعليم تعد وتستجيب لحالات الطوارىء الحالية والمستقبلية (أنظر الملاحظة الإرشادية ٣).
- إن الموارد المالية والتقنية والمادية والبشرية تكفي لتطوير سياسة تعليم فعّالة وشفّافة، ولتخطيط وتنفيذ برامج التعليم (أنظر الملاحظتان الإرشاديتان ٤ - ٥).

الملاحظات الإرشادية

١- **الوفاء بحقوق وأهداف التعليم:** ينبغي لبرامج التعليم النظامي وغير النظامي أن توفر نشاطات تعليمية جامعة تفي بحقوق وأهداف التعليم. ينبغي أن تكون متماشية مع أطر العمل القانونية الوطنية والدولية (أنظر المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظات الإرشادية ١ - ٢ و٤ على الصفحتين ٥٦ - ٥٨، المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظتان الإرشاديتان ١ و٧ على الصفحات ١٠٧ - ١١٠).

٢- **صلات ما بين القطاعات:** إن استجابات التعليم، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة ونشاطات الشباب، ينبغي أن توصل بالنشاطات التي تجرى في قطاعات أخرى مثل امدادات المياه، الصرف الصحي، تشجيع النظافة، التغذية، الأمن الغذائي ومعونة الطعام، السكن، الخدمات الصحية والتعافي الاقتصادي (أنظر أيضاً معيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٦ على الصفحة ٣٩؛ المعيار ١ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظة الإرشادية ٩ على الصفحة ٥٩؛ المعيار ٣ للوصول والبيئة التعلميّة، على الصفحة ٦٨؛ كتيب مشروع "اسفير"؛ الحد الأدنى لمعايير التعافي الاقتصادي بعد الأزمات من شبكة "سيب"، معيار خلق فرص التوظيف ومعايير تطوير المشاريع).

٣- **خطط التعليم الوطنية والمحلية** ينبغي أن تشير الى الخطوات التي تتخذ في حالات الطوارىء الحالية أو المستقبلية. ينبغي أن تحدد آليات صنع القرار، التنسيق، الأمن والحماية للتنسيق بين القطاعات. ينبغي للخطط أن ترتكز على فهم عميق للسياق وينبغي أن تشمل مؤشرات وآليات للإنذار المبكر من الكوارث والنزاعات. ينبغي دعمها بسياسة وأطر عمل مناسبة للتعليم. ينبغي أن يكون هناك نظام للمراجعة الدورية لخطط التعليم الوطنية والمحلية (أنظر أيضاً المعيار ١ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ٢٤؛ المعيار ٢ لمشاركة المجتمع على الصفحة ٢٨؛ المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٣١؛ المعيار ١ التحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١٠٩).

٤- **الموارد:** ينبغي للسلطات الوطنية، الوكالات الإنسانية، المانحون، المنظمات غير الحكومية، المجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى أن تعمل سوية لضمان تمويل ملائم لتوفير التعليم في حالات الطوارىء. ينبغي تنسيق الموارد بقيادة البلاد وبالتكامل مع آليات التنسيق الموجودة. وحيث يمكن إطارياً، ينبغي لتخصيص الموارد أن يوازن بين:

- العناصر المادية، مثل الصفوف الإضافية، الكتب المدرسية، ومواد التعليم والتعلّم؛
- المكونات النوعية، مثل دورات تدريب المعلمين والمشرفين، ومواد التعليم والتعلّم.

ينبغي تخصيص موارد للإبلاغ المنهج والمركز عن الهجمات على التعليم ولجمع وتحليل وتقاسم بيانات التعليم (أنظر أيضاً المعيار ٢ لمشاركة المجتمع، الملاحظة الإرشادية ١ على الصفحة ٢٨؛ المعيار ١ للتنسيق، الملاحظتان الإرشاديتان ١ - ٢ على الصفحة ٣١؛ المعيار ١ للتحليل على الصفحة ٣٧؛ المعيار ٢ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٢ على الصفحة ٤٢؛ المعيار ٣ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٤٧؛ المعيار ٤ للتحليل، الملاحظتان الإرشاديتان ٣ - ٤ على الصفح٤٩؛ المعيار ٢ للوصول والبيئة التعلميّة، الملاحظتان الإرشاديتان ٤ و٧ على الصفحتين ٦٣ - ٦٤).

٥- **الشفّافية والمساءلة:** إن المعلومات ذات الصلة حول تخطيط وتنفيذ السياسة، بما في ذلك الممارسات لتفادي الفساد (في شكليه المالي وغير المالي)، ينبغي تقاسمها بين السلطات المركزية والمحلية، والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الإنسانية الأخرى. الشفّافيّة مهمة للمراقبة والمساءلة الفعّالة. ينبغي أن تكون هناك أنظمة سرية وملائمة ثقافياً لتلقي شكاوى الفساد. هذه تشمل سياسات لتشجيع الناس على الإبلاغ عن الفساد وحماية من يقوم بذلك (أنظر أيضاً المعيار ١ للتنسيق، الملاحظة الإرشادية ٥ على الصفحة ٣٣؛ المعيار ١ للتحليل، الملاحظة الإرشادية ٣ على الصفحة ٣٧؛ المعيار ١ لسياسة التعليم، الملاحظة الإرشادية ٤ على الصفحة ١٠٩).

أ للحصول على أدوات تساعدك في تطبيق هذه المعايير، راجع حقيبة أدوات "آيني" على الموقع: www.ineesite.org/toolkit

حقيبة أدوات "آيني"
↳ الحد الأدنى لمعايير التعليم من "آيني"
↳ أدوات التنفيذ
↳ سياسة التعليم

المرفق ١: قاموس المصطلحات

الوصول: فرصة الإلتحاق في والحضور واتمام برنامج تعليم نظامي وغير نظامي. عندما يكون الوصول غير محدد، يعني أنه ليست هناك عوائق عملية، مالية، جسدية، ذات صلة بالأمن، بنيوية، مؤسساتية أو اجتماعية - ثقافية تمنع المتعلمين من المشاركة في برنامج تعليم واتمامه.

المساءلة: تفسير لمعنى وأسباب الأفعال والقرارات التي تأخذ في الإعتبار الحاجات، الهموم، والقدرات والظروف لدى الجماعات المتأثرة بحالات الطوارىء. إن المساءلة هي حول شفافية العمليات الإدارية بما في ذلك استخدام الموارد المادية. هي حول الحق بايجاد آذان صاغية وواجب الإستجابة. في التعليم، المساءلة تعني تحميل مقدمي خدمات التعليم المسؤولية عن جودة توصيل خدماتهم لجهة معارف التلاميذ ومهاراتهم ومواقفهم، سلوك المعلمين، وأداء المدرسة أو النظام.

التقويم: ١) هو تحقيق يجري قبل التخطيط للنشاطات التعليمية والتدخّل في حالة الطوارىء لمعرفة الحاجات والثغرات في الاستجابة والموارد المتوافرة. ٢) هو اختبار لتقدّم المتعلمين وانجازاتهم. إن تقويم نتائج التعلم هو شكل من التقويم الذي يحدده برنامج التعليم. يمكن إيجاد عددٍ من أدوات التقويم في حقيبة أدوات "آيني": تنبغي أقلمة أدوات التقويم دائماً كي تُظهِر المعلومات المطلوبة في سياق أو بيئة محددين. **www.ineesite.org/kit**.

القدرة: هي مزيج قوى وسِمات وموارد لدى الأفراد أو متاحة في مجتمع محلي، مجتمع أو منظمة، يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

تنمية القدرات: تمتين المعرفة، المقدرة، المهارات والسلوك لمساعدة الناس والمنظمات على تحقيق أهدافهم.

المساحات والمدارس الصديقة للطفل: هي المساحات والمدارس الآمنة حيث توجد المجتمعات المحلية بيئات حاضنة من أجل الأطفال للوصول الى لعب حر ومنظّم، ترفيه، ونشاطات تعلّم وتمتع. يمكن للمساحات الصديقة للطفل أن توفر الدعم الصحي والغذائي والنفسي - الاجتماعي والنشاطات الأخرى التي تعيد الحس بالحياة الطبيعية والاستمرارية، تصمم وتدار بطريقة مشتركة. وهي يمكن أن تخدم فئة عمرية محددة من الأطفال أو شريحة عمرية متنوعةٍ. تلعب المساحات والمدارس الصديقة للطفل دوراً مهما في حالات الطوارىء وصولاً الى التعافي.

حماية الطفل: هي حالة التحرر من كل أشكال الإعتداء، الإستغلال، الإستخفاف، والعنف، بما في ذلك البلطجة؛ الاستغلال الجنسي، العنف من الأقران والمعلمين وغيرهم من العاملين في التعليم؛ الأخطار الطبيعية؛ الأسلحة والذخيرة؛ الألغام الأرضية والقنابل غير المنفجرة؛ الأشخاص المسلحين؛ مواقع تبادل النيران؛ التهديدات السياسية والعسكرية؛ والتجنيد في القوات المسلحة والجماعات المسلحة.

الأطفال: هم جميع الناس الذين تراوح أعمارهم بين صفر و١٨ سنة. تضم هذه الفئة معظم المراهقين (١٠ سنوات - ١٩ سنة). تتداخل هذه الفئة مع الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) (أنظر أيضاً تعريف "الشباب" في الأسفل).

الأطفال المرتبطون بقوات مسلحة وجماعات مسلحة: يمكن أن يتعرض الأطفال للإحتجاز أو التجنيد بالقوة، أو يمكن أن ينضموا الى القوات المتحاربة "طوعاً". لا يحملون الأسلحة دوماً. بل قد يكونوا حمّالين، جواسيس، طبّاخين، أو ضحايا للعنف الجنسي الخطير. يحرم هؤلاء الأطفال من فرصة التعليم. خلال عمليات التسريح وإعادة الدمج، يجب ايلاء انتباه خاص لحاجاتهم التعليمية المحددة، ومنها التعليم النظامي وغير النظامي، التعليم المسرّع، المهارات الحياتية والتدريب المهني. هناك ضرورة لإيلاء انتباه خاص بالفتيات، اللواتي غالباً ما يهملن ويستثنين من برامج إعادة التأهيل.

المعرفي: هي العمليات العقلية مثل التفكير، الخيال، الإدراك، الذاكرة، صنع القرار، المنطق وحل المشاكل.

لجنة التعليم المجتمعي: هي لجنة موجودة أو جديدة، تحدد وتتعامل مع الحاجات التعليمية للمجتمع المحلي. وتضم في عضويتها ممثلين من الأهل ومقدمي الرعاية والمعلمين ومنظمات المجتمع المحلي والقادة والمجموعات المهمّشة وجمعيات المجتمع المدني ومجموعات الشباب والعاملين في مجال الصحة.

التخفيف من النزاع: هي الخطوات والعمليات التي ١) تتحسس ظروف النزاع ولا تتفاقم التوتر أو مصادر العنف؛ ٢) تهدف الى التعامل مع أسباب النزاع وتغيير طريقة المنخرطين فيه ونظرتهم الى الأمور. تراجع النشاطات الإنسانية، ونشاطات التعافي والتنمية لمعرفة أثرها على سياق النزاع حيث توجد ومساهمتها في السلام والاستقرار على المدى الطويل. يمكن استخدام مقاربات التخفيف من النزاع لمنع النزاع والتدخلات في النزاع وظروف ما بعد النزاع.

الاعاقات: هي حالات الضعف الجسدي، العقلي، الفكري أو الحسي، ومعوقات السلوك والبيئة التي تمنع المشاركة الكاملة والفعّالة للأفراد في المجتمع على أساس متساو مع الآخرين.

البيانات المصنفة: هي المعلومات الإحصائية المفروزة في أجزائها مكونة. مثلاً، بيانات التقويم من سكان أو عيّنة يمكن تحليلها بحسب الجنس، الفئة العمرية، والمناطق الجغرافية.

الكارثة: هي تعطيل خطير لعمل المجتمع المحلي أو المجتمع بما في ذلك الخسائر والآثار البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية الواسعة، التي تتخطى قدرة المجتمع المحلي أو المجتمع المتأثر على التغلب باستخدام موارده الخاصة.

الحد من أخطار الكوارث: هو مفهوم وممارسة للحد من الأخطار عبر جهود منهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، بما في ذلك عبر تقليص نسبة التعرض للأخطار، والحد من مكامن الضعف عند الناس وفي الممتلكات، والإدارة الرشيدة للأرض والبيئة، والجهوزية المحسّنة للأحداث السلبية.

التمييز: إن معاملة الناس بطريقة مختلفة تؤدي الى منع الوصول الى المرافق، الخدمات، الفرص، الحقوق، أو المشاركة على أساس الجندر، الدين، الميل الجنسي، العمر، العرق، الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري "أتش آي في"، أو عوامل أخرى.

العسر: هو حالة الإنزعاج، القلق وعدم الاستقرار. يمكن أن يحصل كرد فعل للظروف المعيشية الصعبة مثل الفقر والإكتظاظ السكاني أو عندما يتعرض أمن الفرد ومعيشته لتهديدات.

"غير مؤذ": هي مقاربة تساعد على تحديد الآثار السلبية أو الإيجابية غير المقصودة للتدخلات الإنسانية والتنموية في ظروف النزاع أو خطر وقوع نزاع. يمكن تطبيقها خلال التخطيط، والمراقبة والتقويم لضمان أن التدخل لا يزيد النزاع سوءاً بل على العكس يساهم في تحسينه. تعتبر مقاربة "غير مؤذ" أساساً جوهرياً لعمل المنظمات التي تعمل في ظروف النزاعات.

تنمية الطفولة المبكرة: هي العمليات التي من خلالها ينمّي الأطفال بين عمر صفر و٨ سنوات، صحتهم الجسدية، والفطنة العقلية، والثقة العاطفية، والكفاءة الاجتماعية والجهوزية للتعلّم. تُدعم هذه العمليات بسياسات اجتماعية ومادية وبرمجة شاملة تدمج خدمات الصحة، الغذاء، المياه، الصرف الصحي، النظافة الشخصية، التعليم، وحماية الطفل. يستفيد كل الأطفال والعائلات من برامج عالية الجودة، لكن المجموعات غير المحظية هي أكبر مستفيد.

سلطات التعليم: هي الحكومات وما معها من وزارات ودوائر ومؤسسات ووكالات مسؤولة عن ضمان الحق بالتعليم. تمارس السلطة لتوفير التعليم على المستويات الوطنية والمناطقية والمحلية. في السياقات حيث تتعرض سلطة الحكومة للمساومة، يمكن للاعبين غير حكوميين، مثل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، أن تتولى هذه المسؤولية.

مجموعة التعليم: هي آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات للمنظمات والوكالات التي لديها خبرة وتفويض من أجل الاستجابة الإنسانية ضمن قطاع التعليم في حالات النزوح. إن مجموعة التعليم، التي أنشئت عام ٢٠٠٧ عبر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (أنظر كلمة أخرى)، تقودها "اليونيسيف" ومنظمة غوث الأطفال "سايف ذا تشيلدرن" على المستوى العالمي. أمّا على صعيد كل بلد، يمكن أن تقود وكالات أخرى بالقيادة مع مشاركة فاعلة من وزارة التربية الوطنية. تتولى المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين القيادة في سياق اللاجئين. إن مجموعة التعليم مسؤولة عي تمتين جهوزية القدرة التقنية للاستجابة لحالات الطوارىء الإنسانية. خلال الاستجابة الإنسانية، ينبغي أن تضمن القيادة المتوقعة والمساءلة في قطاع التعليم.

التعليم في حالات الطوارىء: هو فرص التعلّم النوعي لكل الأعمار في ظروف الأزمات، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الإبتدائي والثانوي وغير النظامي والتقني والمهني والعالي وتعليم الكبار. يوفر التعليم في حالات الطوارىء الحماية الجسدية والنفسية - الإجتماعية والمعرفية التي يمكن أن تحافظ على الأرواح وتنقذها.

استجابة التعليم: هي توفير خدمات التعليم لتلبية حاجات وحقوق الناس بالتعليم خلال حالة الطوارىء وصولاً الى التعافي.

حالة الطوارىء: هي حالة يتعطل فيها المجتمع المحلي من تعطيل وعليه العودة الى الإستقرار.

التعليم النظامي: هو فرص التعلّم التي تتوافر في نظام من المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. تتضمن عادة تعليماً بدوام كامل للأطفال والشباب، بدءاً من عمر خمس وسبع سنوات، ووصولاً الى عمر ٢٠ أو ٢٥ سنة. يطور طبيعياً من وزارات التربية الوطنية، لكن في حالات الطوارئ، يمكن دعمه من أطراف معنية أخرى بالتعليم.

النوع الاجتماعي: هو الأدوار والمسؤوليات والهويات للنساء والرجال وكيفية اعطائها قيمة في المجتمع. وهي مميزة بالنسبة الى الثقافات المختلفة وتتغير مع الزمن. تحدد الهويات الجندرية كيف يتوقع المجتمع من النساء والرجال أن يتصرفوا ويفكروا. يجري تعلّم هذه السلوكيات من العائلة والمدارس وعبر التعليم الديني ووسائل الإعلام. يمكن تغيير الأدوار والمسؤوليات والهويات الجندرية لأنها تعلّم اجتماعياً.

التوازن الاجتماعي: هو عدد متساو تقريباً بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. يمكن أن يشير الى المشاركة والمساهمة في النشاطات وصنع القرار لضمان أن مصالح الذكور والإناث مرعية ومحمية. يمكن أن تشير الى عدد الرجال والنساء الموظفين من سلطات التعليم والوكالات الوطنية والدولية. وهي مهمة تحديداً أثناء توظيف المعلمين. إن توازن الرجال والنساء في كل المستويات يوجد المزيد من الفرص لمناقشة التأثيرات المختلفة للسياسات والتعامل معها وللبرمجة على الرجال والنساء والفتيان والفتيات.

العنف المبني على النوع الاجتماعي: هو كل عمل مؤذ مرتكز على الإختلافات الجندرية. في سياقات عديدة، تتعرض النساء أكثر للعنف المبني على الجندر بسبب وضعهن الأدنى في المجتمع. يمكن للرجال والفتيان أن يكونوا أيضاً ضحايا، وخاصة للعنف الجنسي. إن طبيعة ومدى حصول العنف المبني على الجندر يتفاوتان عبر الثقافات والبلدان والمناطق. الأمثلة على ذلك تشمل:

- العنف الجنسي مثل الإعتداء والاستغلال الجنسيين، الدعارة القسرية، والزواج القسري وزواج الأطفال؛
- العنف المنزلي والعائلي، بما في ذلك الإعتداء الجسدي والعاطفي والنفسي - الاجتماعي؛
- الممارسات الثقافية أو التقليدية المؤذية، مثل ختان الإناث، جرائم الشرف، وميراث الأرامل، التي عادة ما تحصل من الأعضاء الذكور في عائلة الزوج المتوفي.

الخطر: هو حادث له ضرر مادي محتمل، ظاهرة أو نشاط إنساني يمكن أن يتسبب بخسائر في الأرواح أو إصابات، أضرار في الممتلكات، تعطّل اجتماعي واقتصادي أو تدهور بيئي.يمكن أن يكون للأخطار منشأ طبيعي أو من صنع الإنسان أو مزيج من الإثنين. إن المجازفة التي يحدثها الخطر تعتمد على مدى أرجحية وقوعه، وأين، وبأي وتيرة وماهية حدته. مثلاً، إن هزة أرضية صغيرة في منطقة صحراوية تحصل مرة كل ١٠٠ سنة تشكل خطراً قليلاً جداً على الناس. أمّا طوفان بإرتفاع ٣ أمتار يحصل في غضون ٤٨ ساعة كل ٥ - ١٠ سنوات فله احتمال عال نسبياً ويتطلب تدابير تخفيف.

الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لفيروس نقص المناعة البشري "أتش آي في": هذا مزيج من التدخلات السلوكية والقانونية والهيكلية والطبية الحيوية الضرورية لخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشري وأثر "أتش آي في" و"الإيدز" على المصابين والمتأثرين.

إن الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لفيروس "أتش آي في" يحتاج الى أن يرتكز على فهم شامل للوباء، من هو الأكثر عرضة للإصابة وما هي السلوكيات التي تؤدي الى إصابات جديدة. معظم السلوكيات المعرضة تشمل رجالاً يمارسون الجنس مع رجال؛ استخدام حقن المخدرات؛ الجنس مقابل المال أو مواد أخرى؛ العلاقات المتعددة بصورة متزامنة؛ والعلاقات بين فوارق عمرية واسعة. للعوامل الاجتماعية - الاقتصادية أيضاً أثر على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لفيروس "أتش آي في".

حقوق الإنسان: هي وسيلة للعيش بكرامة. إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتصرف: لا يمكن أن تُعطى أو تؤخذ. في سياق الطوارىء، تولى حقوق الإنسان الأساسية، مثل عدم التمييز والحماية والحق في الحياة، أولوية فورية، فيما يمكن أن يعتمد التحقيق المتدرج للحقوق الأخرى على الموارد المتاحة. بما أن التعليم فعال للحماية وعدم التمييز والبقاء على قيد الحياة، يجب أن يُنظر إليه كحق إنساني أساسي. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان هو هيكل المعاهدات القانونية الدولية والمعايير الأساسية التي تحكم واجبات الدولة في احترام وحماية وتأمين حقوق الإنسان في كل الأوقات، بما في ذلك أثناء حالات الطوارىء. أثناء النزاع، ينطبق كذلك القانون الدولي الإنساني والجنائي. هذه المعاهدات والمعايير تنظم الأعمال العدائية، تحمي المدنيين وتحدد واجبات اللاعبين الذين قد يتحدون، يزيحون، أو يتصرفون نيابة عن الدولة. يحدد قانون اللاجئين واجبات الحكومة حيال النازحين عبر الحدود الدولية بسبب خوفهم من الاضطهاد أو النزاع المسلّح.

التعليم الجامع: يضمن الحضور والمشاركة والإنجاز لجميع الأفراد في فرص التعلم. ينطوي على ضمان أن سياسات وممارسات ومرافق التعليم تستجيب لتنوّع جميع الأفراد في السياق. يمكن للإستثناء من التعليم أن يكون نتيجة للتمييز، الإفتقار الى الدعم لإزالة المعوقات أو استخدام اللغات، المحتوى، أو قواعد التعليم التي لا تفيد كل المتعلمين. إن الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة جسدياً وحسياً وعقلياً وفكرياً عادة ما يكونون من الأكثر إستثناء من التعليم. لحالات الطوارىء أثر على الإستثناء. بعض الإفراد الذين كانوا قادرين على الوصول الى التعليم في السابق يمكن أن يصيروا مستثنين بسبب عوامل ظرفية، اجتماعية، ثقافية، مادية أو متعلقة بالبنى التحتية. يعني التعليم الجامع ضمان ازالة معوقات المشاركة والتعلّم هذه وأن منهجيات التعليم والمناهج يمكن الوصول إليها وملائمة للتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة. إن جميع الأفراد يلقون الترحيب والدعم لإحراز تقدم، ويجري التعامل مع كل متطلباتهم الفردية.

إدارة المعلومات: تتألف من تقويم للحاجات، القدرات، التغطية، المراقبة والتقييم المرافقين، تخزين البيانات، تحليل البيانات، وأنظمة تقاسم المعلومات. ينبغي لأدوات وأنظمة إدارة المعلومات أن تساعد الأطراف المعنية في تقرير أي من الحقائق والبيانات ينبغي أن تجمع وتحلل وتقتسم، ومع من، ومتى، ولأي غاية، وكيف.

التدريس وعمليات التعليم: هي التفاعلات بين المتعلمين والمعلمين. يخطط التدريس وفقاً للمناهج، استناداً الى حاجات حددت عبر التقويم، وصارت ممكنة عبر تدريب المعلمين. إن العمليات المرتكزة على المتعلّم، والتدريس المشترك الجامع، والتعلّم تضم المجتمع المحلي الموسع في توفير ودعم التعليم.

اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات: هي منتدى مشترك بين الوكالات للتنسيق وتطوير السياسات واتخاذ القرار ضمن المساعدة الإنسانية. إن اللجنة المشتركة بين الوكالات تأسست في حزيران ١٩٩٢ في استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن تعزيز المساعدة الإنسانية. تضم اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات شركاء انسانيين رئيسيين من الأمم المتحدة وغيرها.

الشخص النازح داخلياً: هو الشخص الذي أجبر على مغادرة منطقة سكنه لإيجاد مكان آمن داخل بلاده، عوض اجتياز الحدود الدولية. عادة ما يهرب النازحون لأسباب مماثلة كاللاجئين، مثل النزاع المسلح، الكوارث، العنف المعمم، أو انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أن النازحين يبقون قانوناً بحماية حكومتهم، حتّى ولو كانت حكومتهم سبب رحيلهم. كمواطنين، يحتفظون بحقوقهم، بما في ذلك الحماية، وفقاً لكل من قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

المتعلمون: هم الناس، وبينهم الأطفال والشباب والبالغون، الذين يشاركون في برامج التعليم. وهذا يضم التلاميذ في المدارس النظامية، المتدربون في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني، والمشاركون في التعليم غير النظامي، مثل صفوف محو الأمية والحساب، ومقررات المهارات الحياتية في المجتمع المحلي والتعلّم مع الأقران.

نتائج التعلّم: هي المعرفة، الطباع، المهارات والقدرات التي يكتسبها التلاميذ نتيجة لالتحاقهم بدورة أو برنامج تعليم. عادة ما يتم وصف نتائج التعلّم بـ "ما يجب على التلاميذ معرفته، وما يجب عليهم التمكن من فعله" كنتيجة للتدريس وعمليات التعلّم.

أماكن التعلّم: هي موقع مساحات التعلّم.

مساحات التعلّم: هي الأماكن التي يحصل فيها التعليم والتعلّم.تتضمن الأمثلة المنازل الخاصة، مراكز رعاية الطفل، الحضانات، والمباني والمدارس الموقتة.

المهارات الحياتية: مهارات وقدرات السلوك الإيجابي التي تمكّن الأفراد من التأقلم والتعامل بفعالية مع مطالب وتحديات الحياة اليومية. تساعد الناس في التفكير، الشعور، التصرف، والتفاعل كأفراد وكأعضاء مشاركين في المجتمع. تدرج المهارات الحياتية في ثلاث فئات مترابطة: معرفية؛ شخصية أو عاطفية؛ وما بين الأشخاص أو اجتماعية. يمكن للمهارات الحياتية أن تكون عامة: مثلاً، تحليل واستخدام المعلومات، التواصل والتفاعل الفعّال مع الآخرين. يمكن أن تكون حول مجالات محددة المحتوى مثل الحد من أخطار الكوارث، حماية البيئة، تشجيع الصحة، الوقاية من فيروس "أتش آي في"، الوقاية من العنف أو بناء السلام. غالباً ما تزيد الحاجة الى المهارات الحياتية في ظروف الأزمة، وتتطلب تركيزاً زائداً على بناء مهارات حياتية ذات صلة ويمكن تطبيقها في السياقات المحلية وفي حالات الطوارئ.

مورد الرزق: هو القدرات، الأصول، الفرص والنشاطات المطلوبة لوسيلة العيش. الأصول تحوي الموارد المالية، الطبيعية، المادية، الاجتماعية والبشرية. الأمثلة تشمل المتاجر، الأرض، الوصول الى الأسواق أو أنظمة النقل. إن مورد الرزق مستدام عندما يمكنه التغلب على والتعافي من العسر والصدمات، ويتحتفظ بـ أو يعزز قدراته وأصوله ويوفر فرص مورد رزق للجيل التالي.

التعليم غير النظامي: هو نشاطات تعليمية لا تنطبق مع تعريف التعليم النظامي (أنظر الكلمة بصورة منفصلة في الأعلى). يحصل التعليم غير النظامي داخل وخارج المؤسسات التعليمية ويلبي أناس من كل الأعمار. لا يؤدي دائما الى إفادات. تتصف برامج التعليم غير النظامي بأنها منوعة، مرنة، وقادرة على الإستجابة بسرعة للحاجات التعليمية الجديدة للأطفال أو البالغين. غالبا ما تصمم لمجموعة محددة من المتعلمين مثل الذين هم أكبر بكثير من المستوى العمري لصفهم، أو الذين لا يحضرون مدرسة نظامية، أو الكبار. قد ترتكز المناهج على التعليم النظامي أو على مقاربات جديدة. الأمثلة تشمل التعليم المسرّع من أجل اللحاق، برامج ما بعد المدرسة، ومحو أمية القراءة والكتابة والحساب. التعليم غير النظامي يمكن أن يؤدي الى دخول متأخّر في برامج التعليم النظامي. يسمّى هذا أحيانا "الفرصة الثانية للتعليم".

المشاركة: هي الإنخراط في العمليات والآراء والنشاطات المؤثرة. المشاركة هي حق للجميع وهي أساس العمل مع المجتمعات المحلية وبرامج التنمية. تختلف المشاركة وفقا لتطور القدرات. كل المجموعات، وبينهم البالغون والأطفال والشباب والاشخاص ذوو الحاجات الخاصة وأعضاء المجموعات الهشّة، يمكن أن تشارك بطرق مختلفة من أصغر الأعمار. لا ينبغي حرمان أي مجموعة من الناس من فرص المشاركة لأنها صعبة المنال أو يصعب العمل معها. المشاركة طوعية. الناس يدعون ويشجعون على المشاركة، لا يجري ركراههم أو التلاعب بهم. قد تشمل المشاركة مجموعة من النشاطات والمقاربات. تشمل الأدوار السلبية استخدام الخدمات، المساهمة في الموارد المادية، قبول الآراء التي يتخذها آخرون، والتشاور معهم بحد أدنى. الأمثلة على المشاركة الناشطة تشمل المساهمة في الوقت، والإنخراط المباشر في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ لنشاطات التعليم.

التعلّم المشترك: هو مقاربة للتعليم والتعلّم تركّز على المتعلم. تشجع على التعلّم عبر القيام بأشياء، استخدام مجموعات صغيرة ومواد ملموسة وأسئلة مفتوحة وتعليم بين الأقران. مثلا، يستخدم المتعلمون نشاطات عملية لاستيعاب مفاهيم الرياضيات أو يعملون سوية لحل المشكلات وطرح الأسئلة والإجابة عليها. يتناقض التعلّم المشترك مع المنهجيات التي تركز على المعلم، والتي يمكن أن تتصف بجلوس المتعلمين بصورة سلبية على الطاولات، وإجابتهم على الأسئلة المغلقة والنسخ عن اللوح. يمكن استخدام التعلّم المشترك أيضا مع المعلمين وسلطات التعليم لمساعدتهم على تحليل حاجاتهم، وتحديد الحلول وتطوير وتنفيذ خطة العمل. في هذه السياقات، يمكن أن تشمل مشاركة المجتمع المحلي، والتنسيق معه، وتحليله.

الجهوزية: هي المعرفة والقدرات التي تطورها الحكومات، والاستجابة المحترفة ومنظمات التعافي، والمجتمعات المحلية والأفراد كي يتوقعوا ويتجاوبوا ويتعافوا بفاعلية من آثار الأخطار والظروف المرجحة أو الداهمة أو الحالية.

الوقاية: هي الخطوات التي تؤخذ لتفادي الآثار السلبية للأخطار والكوارث ذات الصلة (أنظر كلمات أخرى لهذه المصطلحات).

الحماية: حالة عدم التعرض لأي من أشكال الإعتداء، الاستغلال، العنف والتجاهل.

الدعم النفسي - الاجتماعي: هو العمليات والأعمال التي تشجع الرفاهية الكلية للناس في عالمهم الاجتماعي. إنه يشمل كذلك الدعم المقدّم من العائلة والأصدقاء. الأمثلة على الدعم العائلي والمجتمعي تشمل الجهود المبذولة لجمع شمل الأطفال المشتتين ولإعادة تنظيم التعليم في حالة الطوارئ.

التعليم النوعي: التعليم النوعي سعره محتمل، يمكن الوصول اليه، متحسس الجندر ويستجيب للتنوّع. إنه يشمل: ١) بيئة آمنة وجامعة وصديقة للمتعلّم، ٢) معلمين أكفياء وجيدي التدريب ومطلعين على الموضوع وعلم التربية، ٣) منهج محدد السياق ومناسب بالمعنى الشامل وذات صلة للمتعلمين لغويّاً وثقافياً واجتماعياً، ٤) مواد ملائمة وذات صلة للتعليم والتعلّم، ٥) قواعد مشتركة في عمليات التدريس والتعلّم تحترم كرامة المتعلّم، ٦) أحجام ملائمة للصفوف ومعدل مناسب من التلاميذ لكل معلّم، ٧) تركيز على الترفيه، اللعب، الرياضة والنشاطات الخلّاقة بالإضافة الى مجالات مثل محو أمية القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية.

التعافي: هي إعادة وتحسين المرافق، وموارد الرزق، ظروف المعيشة، أو الرفاهية النفسية - الإجتماعية للمجتمعات المحلية المتأثرة، بما في ذلك الجهود المبذولة للحد من العوامل المسببة لأخطار الكوارث.

اللاجىء: وفق اتفاقية اللاجئين (الرتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين) لعام ١٩٥١، اللاجىء هو شخص ما "لديه خوف مبرر من الإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، وغير قادر أو غير راغب بالاستفادة من الحماية التي تقدمها تلك البلاد".

التعليم ذات الصلة: هو فرص التعليم المناسبة للمتعلمين. يأخذ التعليم ذات الصلة في الحسبان التقاليد المحلية والمؤسسات، الممارسات الثقافية الجيدة، النظم العقائدية وحاجات المجتمع المحلي. يعد الأطفال لمستقبل إيجابي في مجتمع في السياق الوطني والدولي. التعليم ذات الصلة عنصر من النوعية التعليمية ويشير الى ما يجري، تعلّمه، وكيف يجري تعلمه، وماهية فاعلية التعلم.

القدرة على التأقلم: هي قدرة نظام، مجتمع محلي، أو فرد معرض لأخطار، على التأقلم. يعني هذا التأقلم مقاومة أو تغيير من أجل الوصول الى والحفاظ على مستوى مقبول من الأداء والهيكلية. القدرة على التأقلم تعتمد على آليات التغلب والمهارات الحياتية مثل حل المشاكل، القدرة على السعي الى الدعم، الدافع، التفاؤل، الإيمان، والمثابرة وسِعة الحيلة. القدرة على التأقلم تحصل عندما تكون العوامل الحمائية التي تدعم الرفاهية أقوى من عوامل الخطر التي تسبب الأذى.

الخطر: هو حصيلة التهديدات الخارجية مثل الأخطار الطبيعية، انتشار فيروس "أتش آي في"، العنف المبني على أساس الجندر، الهجوم المسلح والخطف، معطوفة على الهشاشات الفردية مثل الفقر، الحاجات الخاصة الجسدية أو الفكرية، أو الانتماء الى مجموعة هشة.

تقويم الخطر: هو منهجية لتحديد طبيعة ومدى الخطورة عبر تحليل الأخطار المحتملة وتقويم ظروف الهشاشة القائمة والتي قد تشكل تهديداً محتملاً للناس، والممتلكات، وموارد الرزق، وللبيئة التي يعتمدون عليها.

السلامة: هي حال عدم التعرض لأذى جسدي أو نفسي - اجتماعي.

الأمن: الحماية من التهديد، الخطر، الإصابة أو الخسارة.

الطرف المعني: هو الشخص، المجموعة، أو المؤسسة ذات الإهتمام بمشروع أو برنامج.

الهشاشة: هي خصائص وظروف الأفراد أو المجموعات التي تجعلهم عرضة للهجمات، الأذى، أو المحنة. أمثلة عن المجموعات الهشة قد تشمل الأطفال من دون مرافقة، الإشخاص ذوي الحاجات الخاصة، العائلات التي يترأسها شخص واحد، والأطفال الذين كانوا منخرطين في قوات مسلحة وجماعات مسلحة.

الرفاهية: المعيشة الجيدة هي حالة من الصحة الشمولية الجيدة وعملية تحقيق تلك الحالة. إنها تشير الى الصحة الجسدية، العاطفية، الاجتماعية، والمعرفية. تشمل المعيشة الجيدة ما هو جيد للإنسان: المشاركة بدور فعّال في المجتمع؛ الشعور بالسعادة والأمل؛ العيش وفقٍ قيم جيدة، كما يتم تعريفها محليا؛ التمتع بعلاقات اجتماعية إيجابية وبيئة داعمة؛ التأقلم مع التحديات عبر استخدام المهارات الحياتيةٍ الإيجابية: التمتع بالأمان، الحماية، وإمكان الوصول الى خدمات نوعية (أنظر أيضاً كلمة "معرفي").

الشباب والمراهقون: الشباب هم الناس الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، والمراهقون هم الناس الذين تراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٩ سنة. يشكلون سوية الفئة الأوسع للشباب، بين عمر ١٠ سنوات وعمر ٢٤ سنة. تختلف نهاية فترة المراهقة عن بداية فترة البلوغ. ضمنٍ بلد ما أو ثقافة ما، يمكن أن تكون ثمة أعمار مختلفة يعتبر فيها الفرد ناضجاً كفاية ليثق به المجتمع ويسلمه مهمات محددة. فيٍ حالات الطوارىء، للمراهقين حاجات تختلف عن تلك التي للأطفال الأصغر سناً والبالغين. تشير كلمة الشباب الى مرحلة التقدم نحو المسؤولية المستقلة. تختلف التعريفات بين سياق وآخر وفقاً لعوامل اجتماعية - ثقافية، مؤسساتية، اقتصادية وسياسية.

بإمكانكم أن تجدوا قائمة موسّعة من المصطلحات الرئيسية في حقيبة أدوات "آيني" على موقع: **www.inee.org/toolkit**

المرفق رقم ٢: الفهرس

أساليب التدريس ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٨٩

أماكن التعلّم ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ١٢٠
أمن ٢٢، ٢٤، ١١٧
أهداف التعلّم ٧٧
إدارة الصف ٦٦
إدارة المعلومات ٣١، ٣٢، ٣٣، ١١٩
الوصول الى التعليم راجع أيضا تكافؤ في فرص الحصول
أولويات التعليم الفورية ٥٨
التعليم النوعي ١٢٢
القبول والالتحاق والبقاء ٥٧
المرونة ٥٨
المساحات الصديقة للطفل ١١٥
الموارد ٥٩
فرص ٥٧
مشاركة المجتمع المحلي ٥٩
ملاجىء موقتة ٥٩
إستجابة التعليم ١٩، ٢٠، ٢٣، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٤، ١١٧
إستراتيجيات الإستجابة ٣، ١٩، ٢٠، ٤١، ٤٢، ٤٣
إستجابة المانحين ٤٣
البرامج الوطنية ٤٣
البيانات الأساسية ٤٤
التقويم ٤١
الحد من مخاطر الكوارث ٤٤
بنود التأسيس التنظيمية ٤٤
تحديث إستراتيجيات الإستجابة ٤٣
تنمية القدرات ٤٢
جهوزية الإستجابة الطارئة ٤٤
غير مؤذ ٤٢
الأشخاص ذوي الإعاقات ٦، ٥٦، ٧٠، ٩٤، ١١٩
الأطفال ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣
الأمان / السلامة ١٢٢
الإستجابة الإنسانية ٣، ٤، ١٣، ١٦، ١١٧، ١٢٠
الإعتبارات الأخلاقية ٣٦
البيئة التعلميّة ٢٦، ٦١، ٦٦، ٦٨، ٨٣، ٩٤، ٩٩، ١٠٢
الحماية والرفاهية ٣، ٥٣، ٦١، ١٣٤
الخدمات ٤، ١٣، ٢٠، ٣٢، ٣٩، ٤١، ٥٤، ٦٢، ٧٢، ٨٤، ٩٨، ١٠٨، ١١٧، ١٢١
المرافق ٣٩، ١٠٧
البيانات
البيانات الأساسية ٤٤

البيانات الكميّة ٤٨
البيانات المصنّفة ٣٥
البيانات النوعية ٤٩
جمع ٣٦
صحة البيانات وتحليلها ٣٨
البيانات الأساسية ٤١، ٤٢، ٤٤
التخطيط والتنفيذ ٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٢، ١٣٤
الروابط المشتركة بين القطاعات ١١٢، ١٣٤
الشفافية والمساءلة ١١٤
الموارد ١١٣
حقوق وأهداف التعليم ١١٢
خطط التعليم الوطنية والمحلية ١١٣
التخفيف من النزاع ٤٥، ٧٠، ١١٦، ١٣٤
التدريب المهني ٨٠
التدريب والتطور المهني ١٠٢
التوعية من الأخطار ٨٦
الإعتراف والمصادقة ٨٥
الدعم والتنسيق ٨٤
المعلم: تعريف ١٢، ٢٣، ٢٨، ٣٢، ٤١، ٦٦، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٢١
المناهج والمحتوى ٨٣
جهوزية الإستجابة ٤٤
مواد التدريس والتعلّم ٨٥، ١٠١
التدريس والتعلّم ٨، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠
التدريب، والتطور المهني ١٠٢
التدريس وعمليات التعلّم ٣، ٨، ٧٥، ٨٧، ١١٩، ١٣٤
التقييم ٧٦، ٧٨، ٨٩، ٩٠، ١٠١، ١٠٢، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٣٤
المناهج ٣، ٨، ٢٥، ٢٧، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٧، ١٢١، ١٣٤
مواد التدريس ٧٨، ٨٥، ١٠١
التدريس وعمليات التعلّم ٣، ٨، ٧٥، ٨٧، ١١٩، ١٣٤
تشجيع النظافة ١٥، ٧١، ١١٢
التطور المهني راجع التدريب والتطور المهني
التعافي ١٢٢
التعلّم راجع التدريس والتعلّم
التعلّم المشترك ١٢١
التعليم النوعي ٢
التعليم النظامي ٢٦، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩٤، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٣٤
التعليم الشمولي ٣، ٩، ٤١، ١١٩، ١٣٤
التعليم الملائم ١٢٢
التعليم غير النظامي ٢، ٤٤، ٤٦، ٥٨، ٨٨، ١٢٠، ١٢١
التعليم في الطوارئ ١١٧
الإستجابة الإنسانية ٣، ٤، ١٣، ١٦، ١١٧، ١٢٠

الحق بالتعليم ٧
التقييم
أدوات جمع البيانات ٣٦
الإعتبارات الأخلاقية ٣٦
البيانات المصنّفة ٣٥
التعاون ٣٣
التنسيق ٧٥
الحاجات التعليمية النفسية - الإجتماعية ٤٠
المتعلمون ٣٧
المشاركون ٣٩
النتائج ٤٠
تحليل السياق ٣٣
توقيت التقييمات الأولية ٣٥
صحة البيانات و تحليلها ٣٨
فرق ٣٦
مصادر المعلومات ٣٦
نتائج التعلّم ٣، ٨، ٧٥، ٧٦، ٨٩، ١١٥، ١٢٠، ١٣٤
التمويل ١٤، ١٦، ٢٦، ٣٢، ٤٣، ٥٨
التمييز ٦، ٧، ٢٥، ٣٦، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥٤، ٥٥، ٦٩، ٧٧، ١٠٠، ١٠٦، ١١٠، ١١٧، ١١٩
التنسيق ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٩
إدارة المعلومات والمعرفة ٣٣
التقييمات المشتركة ١٦، ٣٣
المساءلة ٣٣
حشد الموارد ٣٢
لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات ٢٠، ٣١، ٣٥
مقاربة مرتكزة على النتائج ٣٤
النوع الاجتماعي ٩، ١٥، ٢٢، ٤٢، ٨١، ٨٤، ١١٨، ١٢٢، ١٣٤
الجهوزية ١٢١
الحاجات النفسية - الإجتماعية ٨٥
الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني ٤، ٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٥٠، ٧٢، ٩٠، ١٠٣، ١١٤
أدوات التنفيذ ١٢
أسئلة تطرح غالبا ١٧
إستخدام ١٠
إطار عمل مرتكز على حقوق الإنسان ٥
التنمية ٥
صلات استراتيجية ١٥
المعايير ١٠
الملاحظات الإرشادية ٨
تحليل السياق ٩، ١٠، ١٠، ٣٧، ٣٧، ٤١، ٤١، ١٠٧، ١٠٧، ١٠٩، ١٠٩
نطاقات ٧
الحماية ٥٣، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٧٢، ٧٧، ٨٠، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢ راجع أيضا المعيشة الجيدة
الأمن والسلامة ٣٥، ٦١

الحد من أخطار الكوارث وإدارتها ٦١، ٦٦
العنف المبني على الجندر ٢٢، ٦٣، ٦٤، ٧٢، ٨٤، ١١٨
الأخطار ٢، ٥، ١٦، ٦٢، ١١٦
المسافة بين المتعلمين وأماكن التعلّم ٦٤
انتهاكات ٢٦، ٤٠، ٦٣، ٦٥، ١٢٠
طرق الوصول ٦٤
مشاركة المجتمع ٦٤
الخدمات ٤، ١٣، ٢٠، ٣٢، ٣٩، ٤١، ٥٤، ٦٢، ٧٢، ٨٤، ٩٨، ١٠٨، ١١٧، ١٢١
الوصول والإحالات ٧٢
الروابط المشتركة بين القطاعات ١١٢
الصحة والتغذية ٦٨، ٧١
الخطر ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٥٤، ٦١، ٧٠، ١٠٩، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣
الخطوات الرئيسية ٢٢، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٥٥، ٦١، ٦٨، ٧٧، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٧، ١١٢
الدعم والإشراف ٣، ٩٣، ١٠١، ١٣٤ راجع أيضا التدريب والتطور المهني
الشباب ٦، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (آيني) ٢، ٤
الشفافية ١١٤
الصحة والتغذية ٦٨، ٧١
الصرف الصحي ٦٠، ٦٨، ٧٠، ٧١، ١١٢، ١١٧
الصكوك القانونية الدولية ٦
الطرف المعني ١٢٣
العنف المبني على الجندر ٢٢، ٨٤، ١١٨
الفساد ١٠٩، ١١٠، ١١٤
القانون وتشكيل السياسة ٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٤
استمرارية التعليم ١٠٨
الأطراف غير الحكومية والأمم المتحدة ١١١
الحق في التعليم ٧، ١٧، ١٩، ٢٥، ٣٣، ٤١، ٥٦، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧
تحليل السياق ١٠٩
جهوزية الكوارث ١١٠
سلامة المدارس ١٠٩
عدم التمييز ٧، ١٠٠، ١١٠، ١١٩
مشاركة المعلومات والأنظمة ١١٠
القدرة ٩، ٢٠، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٤٠، ٧٠، ١١٥، ١١٧، ١٢٢
القدرة على المجابهة ١٢٢
الكارثة ١١٦
الحد من أخطار الكوارث وإدارتها ٦١
جهوزية ١١٠
الكفاءات الجوهرية ٧٧، ٧٩
اللاجئون ٢، ٣، ٥، ٦، ١٧، ٤٤، ٥٥، ٧٧، ٨١، ٨٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٢٠
اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات ٤، ١٦، ٣١، ١٢٠
اللعب ٨٧
المتعلمون ١٠٠، ١٢٠، ١٠٢، ١٢١

المتعلمون البالغون ٧٩
العسر ١١٧، ١٢٣
الأخطار ٢، ٥، ١٦، ٦٢، ١١٦
المرافق ٢٩، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٩، ٧١، ١٠٨، ١١٧، ١٢٢، ١٣٤
الأشخاص ذوي الإعاقات ٧٠
تشجيع النظافة ٧١
الصرف الصحي ٧٠
المياه الآمنة ٧١
الهيكل، والتصميم والبناء: ٦٩
تصميم وصيانة مساحات التعلّم ٧٠
ملاجىء موقتة راجع أيضا الخدمات
موقع ١٢، ٦٤، ٦٩، ٧١، ١٢٠، ١٣٣
المراقبة ٣، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٦٦، ٨٠، ١٠١، ١٣٤
المراهقون ٣، ٥٦، ١١٥
المساءلة ٤، ٧، ١٣، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٤٨، ١٠١، ١١٤، ١١٥، ١١٧
المساحات والمدارس الصديقة للطفل ١١٥
المساواة بين الجنسين ٣٦، ٤٢، ٩٦، ١٠٦، ١١٨
المشاركة ١٢١
المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (١٩٦٦) ٦
المعايير المؤسسية ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٣، ١٨، ١٩، ٥٠، ١٣٤
التحليل ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٥
التنسيق ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٩
مشاركة المجتمع المحلي ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٨، ٣٦، ٣٨
المعلمون والعاملون في التعليم ٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢ راجع أيضا التدريب والتطور المهني
أدوار ومسؤوليات ٩٤
التعريف ١١٥، ١٢١
التوظيف والإختيار ٣، ٨، ٩٣، ٩٥، ١٣٤
الدعم والإشراف ٣، ٩٣، ١٠١، ١٣٤
ظروف العمل ٣، ٩٣، ٩٨، ١٣٤
الرفاهية ٤٦، ١٢٢، ١٢٣ راجع أيضا الحماية
المناهج ٣، ٨، ٢٥، ٢٧، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٧، ١٢١، ١٣٤
التنوّع ٨١
السياق والعمر والمستويات التنموية ٧٨
المهارات الحياتية ١٢٠
تدريب المعلمين ٤٣
تعريف ٦٣
لغة التدريس ٨١
مراجعة وتطوير ٧٨
مواد التعلّم ٨٢
المنظمات غير الحكومية ١١١
المهارات الحسابية ٤٤
الموارد ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٥٩، ٧١، ٩٠، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٠

المياه الآمنة ٧١
النازحون داخلياً ١٧، ٩٦، ١٢٠
الهجمات/ حماية من ٢٤، ٦٤، ٦٥، ١٠٨
الهشاشة ٩، ٢١، ٣٦، ٥٨، ١١٠، ١٢٢، ١٢٣
الوصف الوظيفي ٩٥، ٩٨
الوقاية ٣، ٢١، ٣٧، ٦٦، ٧١، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١
تحليل ١٠، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٧٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢
إستراتيجيات الإستجابة ٩
تقييم ٩
مراقبة ٩
تحليل السياق ٩، ١٠، ٣٧، ٤١، ١٠٧، ١٠٩
تحليل النزاع ٣٧
التعلم النشط ٨٧
تعويض المعلم ٩٦، ٩٩
تقويمات الأخطار ٦٢
تقييم الأداء ١٠١، ١٠٢
تكافؤ في فرص الحصول ٣، ٥٣، ٥٥، ١٣٤
تنمية الطفولة المبكرة ٢، ٩، ٢٨، ٣٢، ٤٤، ٥٧، ٧٩، ١٠٨، ١١٢، ١١٧، ١٣٤
تنمية القدرات ٢٦، ٢٧، ٤١، ٤٢، ٤٧، ٤٩، ١٠٢، ١١٥
توظيف واختيار المعلمين ٩٤
الخبرة و المؤهلات ٩٥
المراجع ٩٧
الوصف الوظيفي ٩٥
حجم الصف ٩٧
معايير الإختيار ٩٦
حالة الطوارئ ١١٧
حجم الصف ٩٧
حق في التعليم ٧
حقوق الإنسان ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ٢٥، ٣٣، ٥٦، ٦٣، ٦٤، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٨٤، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠، ١٣٤
حماية الطفل ١١٥
خطط العمل التعليمية المحلية ٢٤
سلطات التعليم ١١٧
سياسة التعليم ٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٣٤
التخطيط والتنفيذ ٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٢، ١٣٤
القانون وصوغ السياسة ٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٤
طرق الوصول ٦٤

ظروف العمل ٣، ٩٣، ٩٨، ١٣٤
غير مؤذ ٤٢، ١١٧
عقود العمل ٩٨
عمليات التدقيق الإجتماعي ٢٢، ٢٦
عمليات التعلّم ٧٥، ٨٧، ١٢٢، ١٣٤
عمليات معرفية ١١٦
قواعد السلوك ٦٣، ٨٤، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٠
لجان التعليم المجتمعي ٢٢
لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ٣١
لغة التدريس ٨١
لمرافق ٥٣
ملاجىء موقتة ١٠٩
مجموعة التعليم ٤، ١١، ١٦، ٢٠، ٣٣، ٤٠، ١١٧
محتوى التعلّم ٧٨
محو الأمية ٤٧، ٧٦، ١٢٠
مساحات التعلّم ٢٨، ٣٧، ٦٨، ٧٠، ١٢٠
مشاركة المجتمع ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٨، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١٢١، ١٣٤
الأدوار والمسؤوليات ٢٤
الأطفال والشباب ٢٥
التخطيط والتنفيذ ١٠٥
تشجيع للسلامة ٦٣
الحماية ٦٣
الشمولية ٨٧
تنمية القدرات ٢٧
خطط العمل التعليمية المحلية ٢٤
عمليات التدقيق الإجتماعي ٢٦
مشروع اسفير ٤، ١٥، ١٦، ٧٠، ٧١، ٨١، ١١٢
مصادر المعلومات ٣٦
مهارات حياتية ٤٧، ٥٧، ٦٥، ٧٩، ٩٤، ١١٦، ١٢٠، ١٢٣
مواد التدريس ٧٨، ١٠١
موارد الرزق / سبل العيش ١٢٠
موارد المجتمع ١٩، ٢٨، ٢٩
الوصول الى التعليم والأمن ٢٩
الإعتراف بالمساهمات ٢٩
البناء للمدى الطويل ٢٩
القدرة المحلية ٣٠
مخرجات التعلّم ٣، ٨، ٧٥، ٧٦، ٨٩، ١١٥، ١٢٠، ١٣٤

المرفق ٤: استمارة رد الفعل حول الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الاستجابة، التعافي

معلومات الإتصال	
التاريخ:	الإسم:
المنظمة والوظيفة:	
العنوان:	
هاتف/ فاكس:	
بريد إلكتروني :	

١- الرجاء ذكر الوسائل التي استخدمت عبرها منظمتك الحد الأدنى لمعايير التعليم. الرجاء التحديد قدر الإمكان وذكر الوسائل (إذا وُجدت) التي قمت من خلالها بتكييف المؤشرات في الكتيب الى سياقك الخاص والى العمل في مشروعك/منظمتك/هيكل التنسيق، الخ...

٢- ما هي التحديات التي واجهتك أثناء استخدام هذا الكتيب وكيف تغلبت عليها أو تفاديتها؟

٣- هل يمكنك أن تشاركنا أي دروس تعلمتها و/أو أمثلة عن ممارسات جيدة من تجربتك في استخدام الكتيب؟ ما كان تأثير استخدام المعايير على عملك؟

٤- استناداً الى خبرتك، ما هي المعلومات و/أو الأدوات التي قد تجعل هذا الكتيب أكثر فعالية وصلة بالسياق؟

٥- الرجاء تزويدنا بأي تعليقات أو ردود فعل إضافية حول هذا الكتيب.

شكراً لمشاطرتنا خبرتك في استخدام الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الاستجابة، التعافي. رد الفعل هذا سيساعد في تحديث ووضع استراتيجية تشجيع للحد الأدنى لمعايير التعليم. الرجاء ملء الإستمارة وإرسالها بالبريد الإلكتروني minimumstandards@ineesite.org أو عبر البريد العادي الى منسق الحد الأدنى للمعايير على العنوان الآتي:
UNICEF - Education Section, 3 United Nations Plaza, New York, NY 10017, USA
يمكنك أيضاً ملء هذه الاستمارة عبر موقع: www.ineesite.org/feedback

INEE
An international network for education in emergencies
Un réseau international pour L'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situação de emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي

الخريطة

المعايير الأساسية

معايير مشاركة المجتمع: المشاركة والموارد - **معيار التنسيق:** التنسيق - **معايير التحليل:** التقييم ،إستراتجيات الإستجابة ، المراقبة والتقييم

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعلميّة

المعيار رقم ١: تكافؤ في فرص الحصول على التعليم - يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.

المعيار رقم ٢: الحماية والمعيشة الجيدة - البيئات التعلميّة آمنة وتروّج للحماية وللرفاه النفس-إجتماعي للمتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم.

المعيار رقم ٣: المرافق والخدمات - تروّج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين، والمعلمين، وسائر العاملين في التعليم، ويتم ربطها بخدمات الصحة، والتغذية، والحماية والخدمات النفس-إجتماعية.

التدريس والتعلّم

المعيار رقم ١: المناهج - يتم إستخدام مناهج مناسبة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتأمين التعليم الرسمي وغير الرسمي الملائم للسياق الخاص وحاجات المتعلمين.

المعيار رقم ٢: التدريب، التطور المهني والدعم - يتعرّف المعلمون وسائر العاملين في التعليم على ظروف العمل ويتم تحديد التعويض المناسب لهم.

المعيار رقم ٣: التدريس وعمليات التعلّم - تكون عمليات التدريس والتعلم مرتكزة على المتعلم، وتشاركية وشمولية

المعيار رقم ٤: تقييم نتائج التعلم - يتم إستخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلم والتحقق من صحتها.

المعلمون وسائر العاملين في التعليم

المعيار رقم ١: التوظيف والإختيار - يتم توظيف عدد كافٍ من المعلمين وسائر العاملين في التعليم المؤهلين من خلال عملية تشاركية شفافة، مرتكزة على معايير الإختيار التي تعكس التنوّع والمساواة.

المعيار رقم ٢: ظروف العمل - يتلقى المعلمون وسائر العاملين في التعليم التدريب المناسب الدوري والمنظم وفقاً لحاجاتهم وظروفهم.

المعيار رقم ٣: الدعم والإشراف - تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وسائر العاملين في التعليم بفعالية.

سياسة التعليم

المعيار رقم ١: القانون وتشكيل السياسة - تقوم سلطات التعليم بتحديد الأولوية لاستمرارية وتعافي التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الإستفادة المجانية من التعليم وشموليته.

المعيار رقم ٢: التخطيط والتنفيذ - تأخذ أنشطة التعليم بعين الإعتبار السياسات التعليمية الدولية والوطنية، والقوانين، والمعايير والخطط، والحاجات التعلميّة للجماعات المتأثرة.

القضايا الأساسية الرئيسية: التخفيف من النزاع، الحد من مخاطر الكوارث، تنمية الطفولة المبكرة، الجنس (الجندر)، فيروس نقص المناعة المكتسبة، مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، حقوق الإنسان، التعليم الشمولي، الروابط المشتركة بين القطاعات، الحماية، الدعم النفسي-الإجتماعي والشباب

INEE

An international network for education in Emergencies
Un réseau international pour L'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situação de emergência
الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

يُعرب **الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي** عن إلتزام بأنه لكل الأفراد - الأطفال، الشّباب والبالغين - الحق في الحصول على التعليم. توضح المعايير الحد الأدنى لمستوى جودة التعليم وإمكانية الحصول عليه في حالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة التعافي. يمكن إستخدامه كأداة لبناء القدرات وللتدريب للوكالات الإنسانية، والحكومات، والسكان المحليين لتعزيز فعالية وجودة مساعدتهم التعليمية. كذلك يساعد في تعزيز المساءلة والتنبؤات بين الجهات الإنسانية الفاعلة ويحسّن التنسيق بين الشركاء، ومن ضمنهم السلطات التعليمية.

لقد قامت الآيني بتيسير عملية إستشارية كبيرة لتطوير الحد الأدنى لمعايير التعليم عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ولتحديثه عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠. لقد تم وضعه بناءً على إتفاقية حقوق الطفل، وأهداف التعليم للجميع عام ٢٠٠٠ في داكار، والميثاق الإنساني لمشروع اسفير.

The Sphere Project

يعترف مشروع اسفير بالحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الإستجابة، التعافي كمعايير مرافقة للميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الإستجابة للكوارث في مشروع اسفير.